١١ سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث

د. فاروق العمر

كتاب كامل متاح في مدونته وعنوانها:

http://www.drfarouqfriends.com/topics/2387/

المقدمة

لم تعد أية دولة أو منظمة سياسية أو مؤسسة إنتاجية بمنأى عن الأزمات؛ فالأزمات على ما يبدو أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، كما أصبح وقوع الأزمات من حقائق الحياة اليومية، ولا يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة والمؤثرة دولياً فحسب؛ وإنما هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان في مسيرة حياته الشخصية أو الأسرية أو قد تتعرض لها كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ا لأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بعلم أو فن إدارة الأزمات؛ على اعتبار أن الجميع قد يكونون أحياناً عرضة للأزمات، فالأزمات الكبرى مثلاً هي من اختصاص رجال الدولة ولكن هناك أزمات صغرى قد يكون جزء كبير، من المجتمع مسئولاً عنها إن لم يكون المجتمع كله.

إن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون محاولة للإجابة على سؤال مطروح فضلاً عن أسئلة متعلقة بكيفية تفادي حدوث الأزمات أو السيطرة عليها وإدارتها بهدف الحد من آثارها، وليس ذلك قاصراً على الأزمات الكبرى الدولية أو المحلية، وإنما يمتد إلى الأزمات الصغرى وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٩٨، ولكن بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. أشار عليَّ بعض الإخوة بإعادة طباعته نظراً لأهمية هذا الموضوع، والتطرق إلى ما قامت به الإدارة الأمريكية من إجراءات لإدارة أزمة ١١ سبتمبر . . ٢٠٠١م كمثال نابض على أهمية إدارة الأزمات والكوارث، وانطلاقاً من ذلك فستنقسم الدراسة إلى جزئين.

الجزء الأول يتعرض للجانب النظري في موضوع إدارة الأزمات حيث يقدم لتعريف الأزمات وطبيعتها، أما الجزء الثاني؛ وهو الجزء المحوري في هذه الدراسة فهو يتعرض لدراسة حالة عملية في إدارة الكوارث، حيث نتناول فيه إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة أزمة ١١ سبتمبر باعتبارها أحدث الأزمات المعاصرة العملية كما أنها نموذج للدراسة وذلك لمجموعة من الأسباب؟

الأول إنها أزمة محلية ذات تأثير دولي، الثاني إنها أزمة إرهابية كبرى اعتبرتها المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حرب، والسبب الأخير أن هذه الأزمة لها تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية، ومن هنا فقد اهتمت الولايات المتحدة للازمة سواء على المستوى الإداري داخل الولايات المتحدة على مسرح الحدث، أو على المستوى السياسي خارج الولايات

المتحدة والمتعلقة بالحرب، وتدشين التحالف الدولي ضد الإرهاب وقد اعتمد البحث في هذا الجزء على المصادر الأمريكية، وخاصة الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات الأمريكية سواء البيت الأبيض والخارجية الأمريكية والوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، سيما ما يتعلق منها بالقرارات والخطط الرسمية والاستجابة للازمة، كما اعتمد البحث على بعض الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكي HOMELAND DEFENCE الذي أعده مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن بعد حدوث الأزمة.

والأزمات بشكل عام ليست وليدة بعض الأحيان بزيادة الأزمات في العصر الحديث؛ فإن مرجع ذلك هو تطور حدوثه، ومن ثم يتطلب وضع الخطط اللازمة لدرء مخاطره، وهذا في حد ذاته انعكاس لرغبة الإنسان في التقدم والتطور، ولذا فليس مصادفة ملاحظة تطور البلدان النامية، الأمر الذي يعكس بوضوح مدى تقدم البلدان المتقدمة عموماً عن التعامل مع الأزمات والكوارث خاصة في البلدان المتقدمة بالقياس إلى البلدان النامية، واستفادة تلك البلدان المتقدمة من التطورات العلمية الحديثة في التعامل مع الأزمات والكوارث لمعالجة الأخطار الناجمة عنها، رغم أن الأزمات والكوارث في البلدان النامية أكثر عدداً وأشد خطورة، ورغم أنها تحصد في طريقها الآلاف من الأرواح فضلاً عن تدمير الممتلكات، وذلك لضآلة الاستعدادات العملية وافتقاد الإمكانيات العملية لمواجهة تلك المخاطر المباغتة. ففي البلدان النامية مثلاً يهتز المجتمع بأسره كلما حدثت أزمة أو كارثة، وربما يتساءل الناس في قرارة أنفسهم أحياناً لماذا تقع كل هذه الأزمات والكوارث؟ أليست هناك نهاية لهذا المسلسل؟ ألم نتعلم من الأحداث السابقة دروساً تكفي لمواجهة مسلسل الأزمات والكوارث القادمة؟

ولكن في الغالب كما هي طبيعة الدول النامية فإن هذه الأزمات لا تنتهي بكل أسف إلى إجراءات ونظم وتشريعات كفيلة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه؛ بقدر الإمكان أو الاهتمام بالتخصص العلمي المناسب والمعرفة الفنية لمجابهة ما قد يحدث مستقبلاً، مع أن مجال إدارة الأزمات قد يحتاج إلى خبرات خارجية غير متوافرة محلياً، ممن لديهم المعرفة والمعلومات الكافية عن الأزمات من واقع الخبرات التي مروا بها في أزمات مشابهة في بلدانهم في الحقل الذي ينتمون إليه. وقد يخدع البعض بمفهوم أن بلدانهم أو مؤسساتهم بمنأى عن الكوارث والأزمات، وحينما تقع إحداها فإنه يبدو أمامها قلقاً مشلول الفكر متردداً، ومن ثم عاجزاً عن اتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة، وغالباً ما يلجأ إلى استخدام الوسائل الدفاعية وإلقاء اللوم على الغير، والبحث عن مسببات الأزمة دون مواجهتها متناسياً في تلك اللحظة أن السيطرة على الأزمة، والعلاج الناجح للحد من آثارها السلبية يقتضي أولاً وقبل كل شيء مواجهة سريعة؛ من خلال صدور قرارات سريعة مدروسة بعناية طبقاً للخطة العلمية الموضوعة لمجابهة مثل تلك الحالات، وتحقيق أكبر قدر من معدلات النجاح للسيطرة على الأزمة أو الكارثة أو الحد من

آثارها السلبية.. وهذا لا يتأتى إلا باكتساب المختصين درجة عالية من اليقظة والحذر تمكنهم من الوصول إلى كل ما يمكن من المعلومات ذات الصلة، واستقراء هذه المعلومات بعناية ودون تمييز بهدف الوصول إلى البديل الأنسب من بين الخيارات المتاحة.

إن هذا التحدي الكبير الذي يجابهه المختصون برعت اللغة الصينية في استيعابه؛ إذ رمزت إليه بكلمتين هما " الخطر" و" الفرصة" التي يمكن استثمارها، والبراعة في ذلك تكمن في تصور إمكانية تحويل الأزمة أو الكارثة وما يتبعها من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية، ومن ثم فإن ذلك يعد بمثابة استثمار للأزمة باعتبارها فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة.

وقد أسهم قليل من الأساتذة العرب الأفاضل في تناول هذا الموضوع المهم مثل الدكتور/ محسن الخضيري والدكتور/ عباس العماري، بينما غصت مكتبات الغرب بالعديد من الكتب والأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع.

ولكي نتأكد من صحة تلك المقارنة، فما علينا إلا أن نرجع إلى الأبحاث والدراسات والكتب الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع والمدرجة في شبكات المعلومات كشبكة " الانترنيت" مثلاً ونقارن ذلك بعدد الأبحاث والكتب التي كتبت في هذا المجال باللغة العربية والموجودة في المكتبات..... ومع ذلك فلا يجب أن نغمط المتخصصين العرب فضلهم، إذ أن تجارب الغرب الثرية في هذا المجال وتقدمهم التكنولوجي منح مراكز البحث والمعاهد العلمية الغربية فرصاً متتالية لبلورة أسس علمية لدراسة موضوع الأزمات والكوارث، ومع ذلك فإن جهود الباحثين العرب لفتت انتباه من يعنيهم الأمر مثل صناع القرار ورجال السياسة ومدراء الشركات والمؤسسات إلى أهمية دراسة الأزمات والكوارث دراسة علمية والاستفادة من الخبرات العربية وغير العربية في هذا المجال.

ويجب كذلك إسداء الشكر للمعاهد والمؤسسات والمراكز والجامعات العربية التي تولي هذا الموضوع اهتمامها البالغ، وأخص بالشكر جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية لتفضلها بعقد أول مؤتمر لها عن إدارة الأزمات عام ١٩٩٦، ولتأسيسها مركزاً لبحوث الأزمات.

ونظراً لتشعب البحث وتداخله فقد آثرت أن أسهم مساهمة متواضعة في كتابة هذه الدراسة الموجزة أملاً في أن أقدم للقارئ الكريم شرحاً مختصراً لهذا المجال. وقد تم تقسيم الدراسة إلى جزئين . الجزء الأول يتحدث عن إدارة الأزمات والكوارث ويشتمل على أربعة فصول، والجزء الثاني يتحدث عن إدارة أزمة ١١ سبتمبر قسم إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الجزء الأول:

١- مدخل دراسة الأزمات والكوارث.

٢- الأزمة الأمنية.

٣- الأزمات الدولية.

٤- الكوارث والأزمات الاقتصادية.

الجزء الثاني:

١- طبيعة الأزمة .

٢- إدارة الأزمة.

٣- الحرب وإدارة العمليات العسكرية.

٤- تأثير الهجمات الإرهابية على إدارة الأزمات " مستقبل إ دارة الأزمات".

مع التركيز على الأزمة الدولية لما لها من أهمية في حدوث الكثير من الأزمات والكوارث في شتى بقاع العالم

والله والي التوفيق،،،،

الجزء الأول

إدارة الأزمات والكوارث

الفصل الاول

مدخل دراسة الأزمات والكوارث

وجدت الأزمات مع وجود الإنسان على هذه الأرض، وجاء حدوثها مواكباً لتلك الأنشطة المختلفة التي مارسها على ذلك الكوكب، وبعض هذه الأزمات والكوارث إن لم يكون كلها يشكل خطراً بالغاً على حياة الإنسان وممتلكاته؛ حيث تؤثر على الحياة الطبيعية العادية للمجتمع المنكوب إثر تعرضه لازمة ما، وتتركه عاجزاً عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية لأفراده، وتخلق فئة جديدة من أفراد المجتمع في حاجة ماسة لخدمات ضرورية وعاجلة، كما قد تؤدي إلى ظهور فئة قد ترتكب جرائم سلب ونهب كما تتعرض المنطقة المنكوبة لحالة من الفوضى وعدم الاطمئنان، وتتولد عنها في الوقت نفسه مشاكل قانونية متنوعة قد يعجز التشريع القائم عن مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

هذا على مستوى الفرد أما على مستوى الدولة؛ فقد تؤدي الأزمات والكوارث إلى حدوث آثار واضحة فهي إلى جانب زيادة أعبائها ومسئولياتها، قد تؤدي إلى أحداث تغيير جذري في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يهدد كيانها، أو يعرضها لتبعات تخرج عن نطاق تحملها وحدود إمكانياتها، لذلك أصبح موضوع الأزمات بشتى أنواعه من أبرز الموضوعات التي تهتم بها الدول في الوقت الحاضر على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة بعد أن تنوعت الأزمات وازدادت مخاطرها وأصبحت كل الدول بلا استثناء عرضه لأن تكون مسرحاً لوقوع نوع منها، فإلى جانب الأزمات المتعمدة توجد الكوارث التي يسببها النشاط السلمي للإنسان سواء في الجو أو في البحر أو الأرض، وممارسة التجارب والاستخدامات التي أوجدها التقدم التكنولوجي الحديث في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية وأبحاث الفضاء، ذلك بالإضافة إلى تلك الأزمات الناجمة عن الحروب الدولية والأهلية التي يعاني منها الإنسان بصفة مستمرة، لكن ماذا يعني وقوع الأزمة بالنسبة لأية دولة؟ انه يعني ببساطة وضع النظام أمام حالة مفاجئة تحتاج إلى آلية خاصة للتعامل معها والسيطرة عليها، ومعالجة ما ينتج عنها سواء كانت تلك الأزمة من فعل الإنسان أو من فعل الطبيعة محليه كانت أو دولية.

ما هي الأزمة؟

قبل الحديث عن الأزمات وأنواعها ومسبباتها والأساليب العلمية لمعالجة آثارها نرى أن سياق الحديث يستوجب بداية؛ وضع تعريف محدد للأزمة؛ وذلك من منطلق أنها تعرضت لاختلافات كثيرة وعديدة من الباحثين والمختصين في تناولهم لتعريف الأزمة؛ فمنهم من تعامل

معها على أسس دولية مرجحاً الجانب الدولي في تناوله لتعريف الأزمة على الجانب المحلي مثل " الستريوخان" في كتابه إدارة الأزمات؛ حيث عرفها **((بأنها تحدٍ مرتبٍ ورد فعل من طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف))**؛ ومثل " كورال بيل" التي عرفتها في كتابها اتفاقية الأزمة على إنها **((ارتفاع الصراع إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول))**، وينظر هؤلاء الباحثون وغيرهم إلى الأزمة على أنها تدهور في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة لتغيرات في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف المعنية؛ وهذا التدهور يخلق لدى القائمين على شئون الدولة إدراكاً بتهديد خارجي للأهداف الرئيسة لسياستهم، ويزيد من خشيتهم من احتمال تورطهم في أعمال عدائية قد تؤدي إلى صراعات عسكرية.

وهناك من نظر إلى الأزمة من منطق محلي بعيداً عن الأسس الدولية؛ حيث نظر إليها البعض على أنها حدث فجائي يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات أو العجلة في مواجهته، ويترتب على تفاقمه نتائج خطرة، ويصفها البعض الآخر بأنها نقطة تحول في أحداث متعاقبة تصل إلى قمة الصراع الدامي، وتحتاج إلى ردود أفعال سريعة حتى لا تشكل نتائجها تغيراً في المستقبل يعود بالضرر على المصالح العامة للدولة.

وقد يطلق لفظ الأزمة على قضايا ذات طابع عام مثل قولنا أزمة الديمقراطية، أو أزمة الرأسمالية، أو أزمة المثقفين ..... كذلك نرى أن مضمون الأزمة قد يختلف من حيث نطاقها الجغرافي أو مداها الزمني؛ فبينما يرى المهتمون بدراسة الأزمات أن يقتصر لفظ الأزمة على وصف حالة طارئة خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الأيام؛ نجد أن البعض الآخر يكتب عن أزمة القرن العشرين، أو عصر الأزمات، أو أزمة الشرق الأوسط أو أزمة أفغانستان.

وبالرغم من كثرة وتنوع هذه الاختلافات في وضع مفهوم محدد للأزمة بصفةٍ عامةٍ؛ إلا انه يبقى اتفاق بين الجميع على أن الأزمة مهما تنوع المنظر الذي تم من خلاله تحديد أطرها؛ فإن حقيقة واحدة تبقى واضحة؛ وهي أن تلك المفاهيم تتفق على العناصر الرئيسة المكونة للأزمة أو ما يمكن أن نسميه بالركائز العامة للأزمة، والتي تتطلب من النظام السياسي للدولة وضع الخطط، ورفع حالات الاستعداد القصوى المدنية والعسكرية لمواجهة ما قد يحدث من أخطار، ومعالجة ما قد ينتج من آثار عند وقوع أي أزمة مهما تنوعت مصادرها وتعددت أنواعها.

وترجع كلمة أزمة Crisis في الأصل إلى اللغة اليونانية وتطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري مفاجئ في جسم الإنسان؛ قد ينتهي بالشفاء أو قد يؤدي إلى الموت كالأزمة القلبية، وغيرها من الأزمات الصحية التي قد تفاجئ الإنسان .. وعندما انتقل هذا المصطلح إلى مختلف العلوم الإنسانية أصبح يعني مجموع الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على

تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر سواء كان على مستوى الفرد أو الدولة؛ ومن هنا اكتسبت الأزمة خواصها التي تعرف الآن بمثلث الأزمة؛ أو هي الشروط الضرورية التي يستوجب توافرها حتى يمكن أن نطلق عليها لفظ أزمة؛ وهي " التهديد – المفاجأة – ضيق الوقت".

ويتم إطلاق لفظ أزمة أحياناً على الحالات التي ينتج عنها خسائر مالية، وهذا أمر شائع خاصة في الأوساط العامة، ويستخدم في كثير من الكتابات التي تقيس الأمور بميزان اقتصادي، إلا أن الحقيقة هي أن تلك الخسائر المادية ربما تكون أهون الخسائر إذ يمكن تعويضها في مجمل الأحيان بشيء من التضحية، أما الخسائر التي يصعب تعويضها فهي الخسائر المتعلقة بتصدع وانهيار مجموعة من القيم أو المفاهيم الأخلاقية أو الدينية أو السياسية؛ إذ يحتاج علاج هذه الأمور إلى وقت وحنكة سياسية عالية، وربما مناخ مواتي – أيضاً – لإرجاع المفاهيم التي تصدعت لسابق عهدها؛ أو ربما لإحلال مفاهيم أخرى محلها؛ ومثال ذلك الخسائر المالية الفادحة التي أحاقت بالعالم العربي كله من جراء الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت؛ إلا إنه وعلى الرغم من الإقرار بفداحة هذه الخسائر، وعلى الأخص التي أصابت دولة الكويت إلا أن الخسائر الأفدح كانت تلك التي تمثلت في تصدع مجموعة من القيم والمفاهيم وانهيارها، وهو الأمر الذي يفسر الصعوبات الجمة التي كانت ولا تزال تواجه كافة الجهود المضنية الرامية إلى رأب الصدع؛ وإعادة الصف العربي إلى سابق عهده، والتي لا تعود إلى رغبة أو إرادة النظم أو النخب الحاكمة من الناحية الأساسية، وإنما تعود إلى ما أصاب العقل العربي نفسه من اضطراب في المفاهيم العربية التي جبل عليها، ومن ثم فإن ذلك الاضطراب كان أقوى كثيراً من حدث العقل المجرد الذي يستند في حالتنا هذه على فرضيات نظرية مفعمة بالحماس أكثر مما يستند إلى تجارب عملية وواقعية، الأمر ذاته ينطبق على أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية.

وإلى جانب تلك المخاطر فإن هناك العبء النفسي الشديد حيث يعاني الأفراد الذين مستهم الأزمة؛ كما حدث في حالة الغزو العراقي لدولة الكويت وأحداث ١١ سبتمبر أيضاً بشكل مباشر أو غير مباشرة من التوترات التي تعقب الصدمة، فهم يعيشون الأزمة مرات ومرات بتذكر أحداثها وأهوالها وتظهر عليهم أعراض القلق والتوتر واضطراب النوم والاكتئاب الذي يدفع إلى مزيد من التأزم النفسي ومن ثم الإحباط، وهكذا يزداد الأمر صعوبة كلما ازداد التوتر والقلق وازداد الشك في المفاهيم والافتراضات والمعتقدات، ومع كل تعقيد جديد تواجه الدولة أعباء منظورة وغير منظورة تجعل من الصعوبة بمكان التكهن بتكلفتها المالية والمعنوية.

إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الأزمات المالية محدودة الآثار؛ بل العكس هو الصحيح إذ أن أزمة تحدثها الأعمال الإرهابية كتلك التي عمت بعض الدول العربية خاصة

مصر والجزائر تقدر خسائرها بالمليارات، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى خسارة كافة القطاعات الاقتصادية كإحجام المستثمرين عن الدخول في مشروعات اقتصادية بسبب عدم إحساسهم بالأمان، فحدوث أزمة يعني استنزاف الموارد المالية لأي دولة، ذلك أن الموارد التي تخصص في الأحوال العادية لإنتاج المنتجات أو الخدمات وفق خطط الدولة وميزانيتها ووفق أبواب الصرف المعتمدة في الأحوال العادية؛ يتم تحويله عند حدوث الأزمة لمواجهة الأزمة ومعالجة آثارها وتداعياتها، فبدلاً من تخصيص بعض الاعتمادات المالية لتنشيط ا لمجالات الاقتصادية وتطويرها مثلاً؛ تتقلص أهداف الدولة حينئذ إلى مجرد استمرار مؤسساتها الاقتصادية بدون خسائر هيكلية للحفاظ على استمرار دورها المهم في دعم الاقتصاد القومي، وإذا ما حدث وأن تعرضت دولة ما لأزمة سياسية حادة تهددها؛ فإن الأمر يختلف تماماً إذ يصبح معها النظام العام للدولة بأكمله معرضاً للانهيار ولمخاطر قد لا تحمد عقباها.

مفهوم الأزمة وتطور مراحلها

من دراستنا لاستخدام مصطلح الأزمة نجد أنه يضرب بجذوره في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان المصطلح المقابل له يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة أو لحظات مصيرية عند حدوث علة تصيب جسم الإنسان، ومن هذا المنطلق استخدمت كلمة أزمة وتعدد بعد ذلك مفهومها من الأزمة الصحية إلى السياسة إلى أزمة الحروب، وعلى هذا النحو عرفت الأزمة بأنها تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها المصير؛ إما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ- الحياة أو الموت- الحرب أو السلم – إيجاد حل لمشكلة ما، أو انفجارها ومن ثم شاع استخدام المصطلح في المفاهيم الطبية؛ وتم اقتباسه منها للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدول، وتواتر استخدام هذا المصطلح للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثم دخل ذلك المصطلح في حيز استخدام علماء النفس عند الحديث عن الأزمات النفسية، والديمغرافيين في إشارتهم لأزمة الانفجار السكاني وعلماء الاجتماع عند حديثهم عن اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقضي القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع الغير الناجم عن تطور المجتمع ... وعند حديثهم عن الأزمات الاجتماعية كأزمة التجانس القومي التي تكثر في المجتمعات ذات الجماعات العرقية أو الدينية المختلفة، وأزمة العدالة الاجتماعية وأزمة الهوية الحضارية؛ وهي أزمات اجتماعية تحدث بصفة عامة نتيجة للشعور بالإحباط إزاء فشل تسوية الصراعات الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى شعور طبقات أو فئات اجتماعية معينة داخل مجتمعها بالاغتراب في ظل الأوضاع الراهنة لمجتمعها.

أما الأزمة الاقتصادية فتعني الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها والهادف إلى تحقيق غاياتها... وصفوة القول أن ظاهرة الأزمة

الاجتماعية بمدلولها الواسع ليست إلا نتاجاً طبيعياً للتفاعل الحيوي المستمر؛ في طبيعة الروابط القائمة بين طرفي أية علاقة إنسانية عندما تصل عناصر التوتر في هذه العلاقة إلى مراحل تنذر بالانفجار.

وقد تناول بعض الباحثين والمتهمين بموضوع الأزمات وإدارتها مراحل تطور الأزمات على أساس الأطوار التي تمر بها تلك الأزمات؛ بينما تناول آخرون هذا المفهوم على اعتبار المراحل التي تمر بها عملية إدارة الأزمة أو ما يطلق عليه إدارة الأزمات(٥). فالذين تناولوا هذا المفهوم من زاوية المراحل التي تمر بها الأزمة فقد نظروا إليها كمرض يمر بالمراحل التالية:-

١- مرحلة الأعراض المبكرة.

٢- مرحلة الأزمة الحادة.

٣- مرحلة حل الأزمة.

١- مرحلة الأعراض المبكرة

وهي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الأعراض المبكرة للأزمة عن طريق اكتشاف إشارات الإنذار؛ وأحياناً يتم تحديد هذه المرحلة بعد وقوع الأزمة وعندما يبدأ المسئولون بدراسة أسبابها؛ ويكون الإنذار بالأزمة غير مباشر ومن الصعب تحديده بينما يكون في أحيان أخرى واضحاً، وتعتبر هذه المرحلة مهمة جداً لأنه يمكن إدارة الأزمة فيها بسهولة أكثر من إدارتها بعد تحولها إلى مرحلة الأزمة الحادة، ويعين على التحضير لمواجهة مرحلة الأزمة الحادة والإعداد لها.

٢- مرحلة الأزمة الحادة

ينظر إلى هذه المرحلة في حالات كثيرة على أنها نقطة اللاعودة؛ فبمجرد انتهاء فترة التحذير والانتقال من مرحلة الأعراض المبكرة إلى مرحلة الأزمة الحادة فإنه لا يمكن استعادة الأرض التي فقدت، ولعل أصعب الأمور في هذه المرحلة هو حالة الانهيار السريع والحاد الذي يصاحبها، والتي تعتمد سرعته إلى حد كبير على نوع الأزمة، أما حدة الأزمة فتتحدد تبعاً لحالة التمزق ومقدار الخسارة، وهذه المرحلة في الغالب هي أقصر المراحل، ولكن طبيعة الأحداث فيها تجعلها الأطول عند من يكابدها، وفي هذه المرحلة تسير الأزمة أما إلى انفراج وإما إلى تحول من أزمة حادة إلى أزمة مزمنة يطول إيجاد حل لها.

٣- مرحلة حل الأزمة

هذه هي المرحلة الأخيرة لمواجهة الأزمة ولكن يجب علينا ملاحظة أن الأزمات على وجه العموم قد تتطور بشكل دائري فتلد أزمات أخرى وربما يكون الضوء الذي نراه ونعتقد أنه بارقة أمل لنهاية الأزمة هو في الحقيقة علامة إنذار لأزمة أخرى قادمة تجعل من الصعب

التكهن أين ومتى تنتهي تلك الأزمة؟ ومتى وأين تبدأ الأخرى، أما من تناولوا مفهوم مراحل الأزمة على أساس عملية إدارة الأزمات فقد تبنوا المراحل الآتية :-

١- **مرحلة تخفيف حدة الأزمة،** وهذه المرحلة تتم بعد وقوع الأزمة، ويتعين فيها تحديد ما هو مطلوب عمله والاهتداء إلى مكامن الخطر، وانتقاء البرنامج المطلوب للتخفيف من حدته ودرجة خطورته.

٢- **مرحلة الاستعداد والتحضير،** ويتم في هذه المرحلة تطوير خطة مواجهة الأزمة وتدريب العاملين على تنفيذها بهدف تقليل حجم الأضرار المتوقعة، وتتضمن الخطة هنا تحديد الموارد الأساسية المطلوبة، ومن ثم الاتفاق مع الهيئات والمؤسسات التي تتأثر بالأزمة وتتفاعل معها.

٣- **مرحلة المواجهة،** وهنا يجب توفير الخدمات الضرورية المساعدة والسعي لتقليص دائرة الضرر والاهتمام بتوجيه عملية المجابهة؛ بالشكل الذي يضمن تخفيف حدة المشكلات بعد انتهاء الأزمة وبدء مرحلة إعادة التوازن.

٤- **مرحلة إعادة التوازن،** وتتركز المهام هنا على توفير الدعم الضروري خلال الفترة الأولى من إعادة الأمور إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة بشكل تدريجي، ووفقاً لهذا المفهوم فإنه يمكن تقسيم المراحل التي تمر بها الأزمة حتى يعود الوضع إلى حالته الطبيعية إلى مرحلة ما قبل الأزمة – مرحلة التعامل مع الأزمة – مرحلة ما بعد الأزمة.

مفهوم إدارة الأزمات والتخطيط لمواجهتها

إن مفهوم إدارة الأزمات وهو ما يعرف حالياً بعلم إدارة الأزمات مفهوم قديم وليس وليد اليوم أيضاً؛ فالتعامل مع الأزمة وكيفية مواجهتها وجد منذ عصور بعيدة، حيث دعت الحاجة الإنسانية وظروف الطبيعة إليه فكان مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان منذ أن جوبه بتحدي الطبيعة، والفرق الوحيد بين التعامل مع الأزمات قديماً وحديثاً إن ذلك التعامل مع الأزمات لم يكن يعرف بإدارة الأزمات؛ وإنما كان موجوداً بمفهومه العملي، ثم تطور بعد ذلك تحت مسميات كثيرة مثل الحنكة الدبلوماسية أو براعة القيادة أو حسن الإدارة.. الخ. كما أن عملية التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث هي عملية وضع ضوابط عملية يتم إعدادها بشكل مبكر بقدر الإمكان؛ لمواجهة الأزمة المحتملة والتصدي لها حال حدوثها والعودة للوضع الطبيعي بعد إنتهائها .. وترتبط عملية التخطيط بشكل وثيق بالسياسة العامة للدولة وتتم في ظل محدداتها وتوجيهاتها.

وتشكل عملية التخطيط الركيزة الرئيسية لأي إدارة فعالة للأزمات المشار إليها سابقاً بصرف النظر عن نوعياتها، حيث يمكن تطبيق أسس عملية التخطيط على أي نوع من أنواع الأزمات المحتملة. ويرتبط جوهر عملية التخطيط أولاً بعملية التنبؤ بالأزمات المحتملة وأطرافها والظروف المحيطة بها؛ وتحديد الأطراف الرئيسة لإدارة الأزمة عند نشوبها، وكذلك تحديد

الأسس الإستراتيجية التي تتم من خلالها معالجة الأزمة مثل محاولة التعرف على كافة المخاطر والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تصاحب حدوث الأزمة؛ وتقييم تلك المخاطر وتحديد الأولويات طبقاً لأهميتها، وأيضاً الجهات والمؤسسات التي ستشترك في إدارة الأزمة وأدوار كل منها، ثم يتم تحديد أسلوب التنفيذ للخطة الموضوعة حال وقوع الأزمة والتصرف وفقاً لهذه المفهوم.

وتعتمد إدارة أي أزمة على الخطة العلمية والعملية والمدروسة لمواجهتها؛ والتي تتضمن تحديد كافة البدائل الممكنة التي يتم التوصل إليها من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتصنيفها واستعراض تجارب الشعوب المتقدمة في التعامل مع مثل تلك الأزمة؛ وتدريب الفريق المختص أو المكلف بالإشراف على إدارة الأزمة بنجاح، ويحتاج ذلك كله إلى وضع خطط ثابتة يقوم المركز المختص بإدارة الأزمة بوضعها للتعامل مع الأزمة في مراحل مبكرة؛ وقبل حدوثها اعتمادا على عنصري التنبؤ والتوقع، كما يحتاج إلى تحديد الإطار العام لها والظروف الملابسة لها، وإمكانية تشابهها مع مثيلاتها من أزمات سابقة، واستخلاص النتائج والعبر منها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى فريق متخصص ومؤهل على إدارة الأزمات ومدرب على تنفيذ الخطط أو تعديلها عند وقوع الأزمات.

قرار الأزمة والمعلومات

إن أية أزمة محلية أو دولية بحاجة عند نشوئها إلى معالجة تكفل عدم تفاقمها، والتقليل من أضرارها وتحجيم احتمالات اتساعها، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلى من خلال قرارات فورية وعاجلة تهدف إلى احتوائها ووقف تداعياتها، وقد يحتاج الموقف إلى اتخاذ أكثر من قرار تبعاً لظروف الأزمة وتعقيدات المواقف المترتبة عليها؛ وهي قرارات يطلق عليها المختصون بشئون الأزمات قرارات الأزمة؛ وما يميزها من غيرها من القرارات العادية أنها تتصف بالسرعة؛ نظراً للظروف الاستثنائية أو الطارئة التي تحتم صدورها في أقصر وقت ممكن لمواجهة أمر لم يكن متوقعاً ولم تكون أبعاده واضحة المعالم.

وتعريفات قرار الأزمة كثيرة ومفاهيمه متعددة طبقاً لرؤى المفكرين والباحثين في هذا المجال، وقد انطلقت آراؤهم لتعبر عن رؤى فلسفية أو سياسية محددة تشعبت إلى مداخل ومناهج ونظريات في صناعة القرار. وما يهمنا في هذا الاتجاه هو كيفية اتخاذ قرار الأزمة الذي يمثل في النهاية اختياراً من بين بدائل عدة لمواجهة مشكل طارئة.

ويختلف قرار الأزمة وفقاً لهذا المنطلق اختلافاً كبيراً وجوهرياً عن القرار العادي، وإن كان لا يختلف كثيراً في طريقة صنعه من حيث ضرورة توافر شروط أساسية فيه؛ كجمع البيانات والمعلومات الكافية عن المشكلة وتحليل هذه المعلومات واستخلاص البدائل المتاحة منها؛ والمفاضلة بينها تمهيداً لوضعها أمام متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع

ظروف وطبيعة ونوع الأزمة. ويصاحب قرار الأزمة عناصر كثيرة تتسم بالخطورة أحياناً وفقاً لطبيعة الموقف وتقدير صانع القرار ومن بين هذه العناصر:

- **عنصر المفاجأة .**
- **عنصر ضيق الوقت.**
- **عنصر الشعور بالخطر الداهم.**

وتسهم هذه العناصر المصاحبة لحدوث الأزمة عادة في خلق قدر كبير من التوتر وإشاعة جو من الإضراب والخلل في أجهزة المؤسسة المختصة بصنع القرار... كما إنها تؤدي إلى زيادة الإرهاق؛ مما ينعكس بدوره فيؤثر سلبياً على قدرة صانع القرار في الإلمام بأبعاد الموقف الحقيقية؛ وإعطائه الفرصة الكافية لتقييم جميع احتمالات الموقف التي يترتب عليها اتخاذ مثل هذا القرار المفاجئ.

إلا أن ذلك لا يعني أن مؤسسة صنع القرار، وهي تتعامل مع الأزمة وتداعياتها تكون عاجزة تماماً عن التصدي لعملية صنع القرار؛ بل إن بعض تلك المؤسسات يحقق نجاحاً غير متوقع في اتخاذ قرارات فاعلة في إدارة للازمات ويحقق انفراجاً لها أو حلاً ناجحاً لمعضلاتها.

ولا يرجع هذا النجاح – في اغلب الأحيان – إلى صانع القرار وحده، بل يشاركه في ذلك النجاح المراكز المتخصصة لإدارة الأزمات المزودة بأحدث الأساليب العلمية والكفاءات والقدرات ذات التخصصات المتعددة التي كان صانع القرار قد أنشأها؛ للاستعداد للأزمات قبل حدوثها بوقتٍ كافٍ فذو القرار الرشيد يعلم أن تجنب الأزمات والكوارث أمر شبه مستحيل؛ وإنما عليه العمل على التقليل من خسائرها والحد من أضرارها عند وقوعها، وهو الأمر الذي يتحتم عليه إنشاء مركز أو أكثر لإدارة الأزمات والكوارث يتمثل عمله الرئيس بصفة عامة في استقبال المعلومات من مصادرها المختلفة؛ ثم تقييم هذه المعلومات وتحليلها وإيجاد البدائل إزاء المواقف المتجددة، ثم إصدار ا لقرارات المناسبة في وقتها المناسب انطلاقاً من مبدأ أن صدور قرار تتراوح نسبة صحته بين (٥٠-٦٠%) في وقته المناسب؛ أفضل من صدور قرار سليم (١٠٠%) بعد فوات الأوان، إذ أن تقييم رشد القرار والحكم على صحته، معناه في هذه الحالة هو أن يكون القرار أقرب ما يمكن إلى الواقع الذي يتعامل معه.

ويتوقف نجاح مركز إدارة الأزمات على توافر شبكة اتصالات كاملة للاستقبال والتوزيع ومكان مخصص للخرائط يعكف عليها مختصون لمتابعة الموقف وتوضيحه أولاً بأول لصاحب القرار ورؤساء الأجهزة المعنية الذين يساعدونه في اتخاذ قراره.

وتتوقف أهمية الحصول على المعلومات على مدى الاستفادة منها واستخلاص ما بها من دلائل، وهو ما يتطلب وجود فريق متخصص في تحليل المعلومات تحليلاً علمياً دقيقاً؛ فربما يشير تصريح في إحدى الصحف لمسئول في دولة معادية إلى تصعيد في الظاهر وليونة بين

السطور، أو تراجع تعبر عنه كلمة من الكلمات أو تصرف من التصرفات الأمر الذي يحتاج إلى قراءة متمعنة للتصريحات التي يدلي بها المسؤولون في الجانب الآخر أو للتقارير التي تم الحصول عليها من خلال قنوات خاصة.

ويقوم أولئك المختصون بالتفرقة بين الأخبار والمعلومات لأن المعلومات عبارة عن أخبار مؤكدة أما الأخبار؛ فهي معلومات أولية تحتمل الصدق والكذب، ولا يمكن اعتبارها معلومات يستفاد منها إلا بعد استقائها من مصادرها المؤكدة ثم غربلتها والتأكد من صحتها بشتى الطرق.

وتتطلب مواجهة أية أزمة صدور قرار أو قرارات عدة لاحتواء هذه الأزمة، و الحد من تفاقمها ولا يمكن لهذا القرار أن يكون ناجحاً إلا حينما تتوافر معلومات دقيقة تبنى عليها قرارات الأزمة، فالمعلومات هي القاعدة الأساسية التي يتم على ضوئها التوصل إلى قناعة باتخاذ قرار يحكم عليه في النهاية بأنه قرار سليم أو غير سليم، مع عدم إغفال عناصر أخرى منها البيئة السياسية المحلية والدولية التي يتم اتخاذ القرار فيها ومدى تجاوب المجتمع مع صانع القرار، وحسن تقديره للظروف والملابسات التي استدعت اتخاذ قراره، وهذه أمور تختلف باختلاف الأنظمة السياسية وطبيعة تكوينها والتقاليد الراسخة في مجتمعاتها؛ فقد تختلف ردود الفعل تجاه قرار دولي معين من دولة لأخرى باختلاف الظروف التي تحدث فيها الأزمة؛ إذ أنه لا مجال للحكم المطلق على ردود فعل الدول مهما بلغت درجة التقارب بينهما.

ويحتاج قرار الأزمة نظراً لخصوصيته إلى نظام للمعلومات يتسم بالسرعة والدقة العالية في معالجة البيانات، وإلى مستوى متطور الأداء ليتلاءم مع طبيعة الأزمة التي لا تخلو من ثلاث خصائص (التهديد والمفاجأة وضيق الوقت)؛ لذا فإن التركيز في جمع المعلومات يقتصر على مصادر التهديدات والمخاطر، وتتبع تطورات الأزمة التي ترى مؤسسة صناعة القرار أنها وشيكة الحدوث، ثم توصيل تلك المعلومات بسرعة فائقة ومتدفقة إلى الفريق المختص بإدارة الأزمات حتى يتمكن من وضع تقييم سليم للتعامل مع الأزمة وإعداد الخطط السريعة لمواجهتها.

وترتبط المعلومات ارتباطاً وثيقاً بمراحل تطور الأزمة ابتداء من الاستعدادات التي يتم اتخاذها خلال فترة ما قبل حدوثها وأثناء ذلك؛ وتمتد حتى فترة ما بعد انتهائها وتعد مرحلة ما قبل حدوث ا لأزمة من المراحل المهمة نظراً لعلاقتها المباشرة باتخاذ القرار لمواجهة الأزمة ويعتمد نجاحه عليها، إذ أن الأزمة حينما تبدأ في التصاعد تصبح أكثر تعقيداً ويسود التوتر العام جميع أرجاء مؤسسة صنع القرار ن؛ نتيجة الضغوط التي يشكلها ضيق الوقت وقرب حدوث الأزمة، والتي تمثل عنصراً مهماً وحيوياً في تخطي حاجز الصدمة والمفاجأة وعنصر عدم التوقع للحدث؛ ذلك لان تهيئة الظروف المناسبة المبنية على المعلومات الأكيدة قد تحدد من عنصر عدم التوقع، ومن ثم جعل الحدث في إطار يسهل التعامل معه ويقطع الطريق عليه قبل بلوغه

مرحلة الأزمة الكاملة، وعلى هذا الأساس فإن المقصود بالمعلومات والبيانات السابقة لمرحلة ما قبل الأزمة هي تلك التي تتنبأ بنوع الحدث وطبيعة ووقت ومكان حدوثه، وتحديد الإطار العام وتوضيح ما قد يلابس هذا الإطار من ظروف قد تتشابه بقدر كبير مع أمثاله في الظروف الأخرى، وكلما كانت المعلومات صادقة ومعبرة عن واقع الأزمة كان استخلاص النتائج منها سهلاً وإيجابياً.

وتبدأ المرحلة الثانية في التعامل مع الأزمة بعد تجمع المعلومات؛ حيث يتم تصنيفها وتبويبها تمهيداً لاستخلاص نتائجها لصياغة الأدوار المحددة لفريق التعامل مع الأزمة، فعلى سبيل المثال عندما تتعرض الدولة لأزمة إرهاب محلية؛ فإن عملية جمع المعلومات تبدأ بالتركيز على التعرف على الظاهرة من جوانبها المختلفة بدءا من تحديد مصادرها الداخلية أو ارتباطها الخارجي؛ وكذلك العناصر المحتمل قيامها بتنفيذ هذه الأعمال الإرهابية، ثم تمتد عملية جمع المعلومات إلى محاولة التعرف على أهداف تلك العناصر وأسلوب تنفيذ جرائمهم والمواقع المحتمل ا ن يباشروا فيها أنشطتهم وجهات تمويلهم.

أما بالنسبة للأزمات الدولية الحادة أو تلك التي يخشى التورط فيها بأعمال عسكرية؛ فإن المعلومات حينئذ تتركز على تغليب جانب الحرب، من ثم يهتم المختصون بجمع المعلومات عن كل ما يتعلق بالموقع الجغرافي للطرف الآخر في الأزمة وإستراتيجيته، وقوة تسليحه وعدد قواته العسكرية ونوعية التسليح والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها. وتتنوع المعلومات بصفة عامة طبقاً لنوع الأزمة وطبيعتها فهناك المعلومات الخاصة بالنواحي الأمنية وكذلك العسكرية والاقتصادية ... الخ.

إلا أ نه ليس ضرورياً أ ن يكون نوع واحد فقط من هذه المعلومات هو الذي يخدم الأزمة، بل قد تتطلب بعض الأزمات التنوع والتعدد في مصادر المعلومات ونوعيتها وفقاً لمجرياتها.

وهناك أيضاً مرحلة أخرى مهمة تمثل المعلومات فيها الركائز الأساسية والمهمة في صنع القرار ؛ وهي المرحلة التي قد تستجد فيها معلومات أ و بيانات أخرى قد تتفق أو تغاير ما تم الحصول عليه من معلومات سابقة؛ أو قد تتخذ الأزمة مساراً جديداً أو تنعطف انعطافاً حاداً مختلفاً عما تم توقعه في المرحلة السابقة؛ مما يترتب عليه في كثير من الأحيان تعديل ا لمخطط المعد لمواجهة الأزمة بما يتفق ويتلاءم مع الأوضاع الجديدة. وغالباً ما يصاحب هذه المرحلة تدفق هائل في المعلومات التي تتواكب مع تطورات الموقف، وتفرض على متخذ القرار استبعاد كثير من المعلومات السابقة التي تم بناء عليها صياغة القرار المراد اتخاذه؛ أو تحتم عليه صياغة قرارات جديدة مغايرة تماماً لما تم اختيارها سابقاً، وهنا تحدث المعلومات الجديدة إرباكاً

في مؤسسة صنع القرار إن لم تكون مستعدة لاستقبالها، والاستجابة لها استجابة فورية وفقاً لما تقتضيه ظروف الأزمة وطبيعتها.

ولا يتوقف دور المعلومات وأهميتها بانتهاء الأزمة بل يمتد إلى ما بعد ذلك، فهي وان كان دورها الرئيس هو مساعدة مؤسسة صنع القرار في التوصل إلى بدائل وخيارات واختيار انسبها لمواجهة الأزمة والتوصل إلى ما يسمى بقرار الأزمة بالنسبة للأزمة القائمة، إلا إن لها دوراً مهماً في التخطيط المستقبلي إذ أن المرحلة التي تمر بها الأزمات ليست مراحل محددة؛ وإنما هي سلسلة متكررة ومتشابهة ومرتبطة بوجود الدول وعلاقتها مع بعضها؛ إلى جانب أ ن التعامل مع الأزمة يخلف دائماً تجارب مفيدة، وقد يتخلل ذلك العامل جوانب قصور أو مستجدات مفاجئة، فإذا ما تم استرجاعها بجدية فإن من شأن ذلك أن يمكن القائمين على إدارة الأزمة من الاستفادة من ذلك في التعامل مع الأزمات المقبلة أو على الأقل تفادي ما قد حدث من أخطاء.

فتجميع المعلومات في هذه المرحلة يهدف إلى التعرف على كل التطورات التي صاحبت الأزمة السابقة وا ثارها والنتائج التي اسفرت عنها والاستفادة منها في اعاداد خطط مستقبلية لمواجهة الأزمات.

وفي هذه ا لحالة تعد هذه المعلوماتالتي ت م تجميعها عن الأزمة بمثابة توثيق لكل مجريات الأزمة السابقة حتى يمكن الرجوع اليها عند حدوث أزمات اخرى مماثلة أو شبيهة بتلك الأزمة التي حدثت.

أجهزة المعلومت ودورها في التنبؤ بالأزمات

على الرغم من اهمية المعلومات في صناعة قرار الازمة الا أنه لا يمكن الجزم بإنها تؤدي في جميع الأحوال إلى التنبؤ الدقيق الذي لا يرقي إليه الشك وخاصة في العلاقات الدولية، لأننه لا يمكن التنبؤ بالسلوك ا لمستقبلي لدولة أو مجموعة من الدول بل إن ذك لالمطلب يعد أمرا مستحيلا لان حجم المتغيرات ليست من نوع العلاقات الحتمية أو التي يمكن ت حديدها بدقة.

وهناك بعض الأمثلة التي تؤكد صحة هذا الرأي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تطورت أجهزة رصد المعلومات تطور كبيرا وأصبحت تمتلك إمكانيات ضخمة سواء في ما يتعلق بأجهزة جمع المعلومات أو أجهزة تحليلها وتفسيرها وبات لديها العديد من المراكز البحثية المتخصصة التي تمتلك احدث الاساليب العلمية بالاضافة إلى عدد هائل من الباحثين المتخصصين ذوي الكفاءات العلمية النادرة، ومع ذلك لم تستطع الولايات المتحدة ان تتنبأ بأحداث كثيرة تقع فيها او خارجها في الماضي القريب فقد اساءت تقدير قدرة الشعب الفيتنامي على مواصلة القتال وحجم الدعم الذي يمكن للفيتناميين ان يتلقوه من الاتحاد السوفيتي السابق والصين الشعبية وكذلك أساءت تقدير جغرافية مسرح القتال وفعالية حرب العصابات في مواجهة جيش نظامي، كما إنه وهو

الأهم اساءت كثيرا مما يجب، وفي وقتنا الحاضر لم تتمكن من التنبؤ بدقة بما ستؤول اليه الأمور بعد الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي في اوسلو والمتعلق بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إذ غاب عن صناع القرار فيها مكر الاسرائليين وقوة الشريحة المتطرفة منهم التي لا ترغب في السلام العادل بل ترد فرض السلام المهين، خاصة و انهم يشعرون بانهم سادة العالم كله من مشرقه إلى مغ ربه كما فشلت في التنبؤ باقدام الهند على اجراء تجاربها النووية في مايو ١٩٩٨م وكذلك في هجمات ١١ سبتمبر عليها.

اما الاتحاد السوفيتي السابق فقد كانت له اخطاؤه الكثيرة ايضا فقد انطوي قراره التدخل في افغانستان عام ١٩٧٩م على سوء تقدير لعدم استطاعته تقييم مدى قوة وامكانيات المقاومة الافغانية او حجم التأييد المادي والمعنوي الذي يمكنها الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من الدول الاسلامية مما كلفه كثيراً وجعله يبحث عن مخرج مشرف له ثم انسحابه في النهاية، كذلك اخطأ ورثته الروس في التنبؤ مرة اخرى حينما هاجموا الشيشان لاخضاع شعبها فدفعوا ثمن ذلك غالياً.هذه الامثلة وغيرها تؤكد ان عملية التنبؤ بردود ا فعال الاطراف الدولية الاخرى تكتنفها صعوبات كبيرة بل تجعل من المستحيل امكانية التنبؤ بها على وجه الدقة.

كذلك فإن مصادر ا لمعلومات قد تعلب دوراً سلبياً في التعامل مع الأزمات، فمن المعروف ان هناك مصادر رئيسية تعتمد عليها الدول في جمع المعلومات المتنوعة كالمصادر الاولية التي تتمثل في الأجهزة المعنية المختصة والمصادر الثانوية التي تتمثل في ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة او الندوات وغيرها، إلى جانب وسائل اخرى يمكن الاعتماد عليها في جمع المعلومات كالسفارات والقنصليات و الأجهزة الممثلة للدولة في الخارج او أجهزة اخرى سرية تكلف بجمع المعلومات(١١).

الا أن وصول المعلومات إلى صانع القرار مبتورة يسئ إلى فهم الحدث الذي يعالجه أو يدفعه إلى التسرع في اتخإذ قراره اخرى، وقد وقع ا لرئيس الأمريكي الراحل ايزنهاور في مثل هذا الخطأ عام ١٩٥٩– حينا نقل إليه تصور بان الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون يواجه مؤامرة سياسية يقوم بتدبيرها له الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة انذاك فحدثت ازمة سياسية كادت ان تؤدي إلى نتائج وخيمة لجميع الاطراف، الا انه وبعد انفجار تلك الازمة تبين للرئيس ايزنهاور ان المعلومات التي نقلت اليه كانت مشوهةو لا تمت للحقيقة بصلة فسارع إلى تعديل موقفه ومساندته للرئيس اللبناني كميل شمعون ووافق على اقتراح عبدالناصر بانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٢) ولنا ان نتصور مدى الضرر الذي يلحقه هذا التشويه في وصول المعلومات في الماضي و الحاضر على صناع القرار عند اتخإذ قرارته.

الابعاد العلمية لادارة الأزمة

لايعتبر موضوع ادارة اللانزمات شيئا جديداً في حد ذاته سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات ا و مستوى الدولة، ولكن الجديد هو ان البا حثين بدأوا يولونه الاهتمام اللازم لأنهم شعروا ان تطور العلوم فتح لهم آفاقاً جديدة في التعامل مع الأزمات بصورة اكثر فاعلية، أي أن موضوع او علم إدارة وتحليل الأزمات بدأ يظهر نتيجة لان التطور العلمي والتكنولوجي بدأ يعطي وسائل وادوات للتعامل مع الأزمات وتحليلها وإدارتها بشكل افضل من ذي قبل، فعلي سبيل المثال مع الفارق فلقد بدأ ظهور علم الفضاء يأخذ زخماً عندما بدأ العلم يتيح لنا امكانية ارتياده واكتشافه وهو – أي العلم– بدأ يعطينا الان حاسبات ذات قدرة عالية ووسائل للتحليل والتقييم، وقدرات هائلة للاتصالات ونقل المعلومات، كما يوفر لنا وسائل حديثة للتعامل مع المشكلات الصعبة او المعقدة كما في الذكاء الصناعي مثلا، ويتيح كل ذلك امكانية التعامل مع الأزمات وحلها باقل حجم ممكن من الخسائر، ويعني ذلك أنه دون النظر إلى الابعاد العلمية المختلفة وتوظيفها في إدارة وتحليل الازمة فإنه من الصعب امكلانية تقديم حلول فعالة تساعد في اتخإذ ا فضل القرارات في الوقت المناسب.

من ناحية آخرى يصعب وضع اية ازمة تحت تصنيف ثابت، إذ ان لكل ازمة بعدها الاجتماعي والاقتصادي والأمني، كما تجدر الاشارة إلى ضرورة توضيح الفرق بين مفهوم إدارة الازمة ومفهوم تحليل الازمة فإدارة الازمة عبارة عن سلسلة متكررة من :

أ– جمع وتحليل المعلومات.

ب– صياغة البدائل الممكنة.

ج– اتخإذ القرارات المناسبة.

د– تحديد اساليب ووسائل التنفيذ.

هـ– متابعة رد الفعل واعداد ا لاجراءات المضادة.

ويتم ذلك في وقت حدوث الازمة فقط ا ما التحليل فيشمل:

أ– دراسة وتحليل الأزمات السابقة.

ب– تقييم اساليب حل الأزمات.

ج– التنبؤ بالأزمات المحتمل مواجهتها.

د– تحديد افضليات وبدائل الحلول الممكنة .

هـ . تقييم ردود الافعال للازمات المحتملة.

وتتم عملية تحليل الأزمات بصورة مستمرة سواء وقت حدوث الازمة واثناء التحضير لها غاو بعد الانتهاء منها.

ويتضمن الاسلوب العلمي لادارة وتحليل الأزمات ما يلي:

أ- الابلاغ بحدوث الازمة
ب- نقل موقف الأحداث
ج- اعداد التحليل الابتدائي
د- الاستعلام، والاستفسار عن البيانات أو المعلومات الاضافية
و- تقييم وتحليل البدائل.
ز- اتخاذ القرار المناسب.

ويتطلب كل من هذه المكونات توافر بعض العناصر الاساسية التي يمكن تخليصها فيما يلي:
أ- اتصالات سمعية
ب- اتصالات مرئية.
ج- اتصالات رقمية
د- بيانات تاريخية
هـ - بيانات حالية.
و- معلومات اضافية
ز- معلومات عن ازمة مماثلة
ح- بدائل ازمات سابقة
ط- بدائل متاحة للازمة
ي- حصر البدائل الممكنة
ك- معايير تقييم للبدائل
ل- اسلوب تحديد للافضليات
م- اختيار افضل البدائل
ن- اسلوب اتخاذ القرار
ص- اسلوب متابعة التنفيذ
وتتطلب هذه العناصر الاستعانة بالمجالات العلمية و التكنولوجية المتعلقة بالآتي:
أ- شبكات ا لاتصال ا لسلكية واللاسلكية
ب- قواعد البيانات
ج- النمإذج العلمية
د- أجهزة الحاسبات (معدات وبرامج)
وحيث تشتمل الوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في الاتصالات السلكية واللاسلكية على شبكات الميكرويف وشبكات الحاسبات والاقمار الصناعية الخ، كما تشتمل النظم التطبيقية

للحاسبات على قواعد للبيانات ونمإذج علمية وعلى استحداث نظم دعم اتخإذ القرار ونظم الخبرة ونظم المعرفة كما تشمل أجهزة إمكانيات الايضاح وظهور لغات وحاسبات الجيل الخامس... الخ.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن تطور الحاسبات ونظم الخبرة وقواعد المعرفة، إذ ان العصر المرتقب يعرف بانه عصر صناعة المعروف، وهو عصر تمثل فيه المعرفة الثروة القوية الجديدة للامم، فالمعرفة قوة تعمل الحاسبات على مضاعفتها، وسوف نحاول تعريفنظم المعرفة ودورها المرتقب في الارتقاء بالفكر البشري وذلك بتوضيح تطور الحاسبات الالية وظهور ثورة المعلومات ثم التطرق إلى الذكاء الصناعي ودوره في تحويل المعلومات إلى معارف.

ا- لقد تطور الحاسب اليوم إلى جيله الرابع الذي صغر فيه حجم الحاسب بشكل ملحوظ وزادت امكانياته بقدرات فائقة وبذلك انتشر الحاسب في مختلف انشطة الحياة اليومية في كل مكان، ولقد بدأ اليابانيون منذ أوائل الثمانينات مشروعا طموحا لتحقيق جيل خامس من الحاسبات يشمل تغيرات كمية في سرعة الحاسبات وتوفير القدرة على الاستنتاج المنطقي، كما يهدف إلى جعل الانواع الذكية من الحاسبات قادرة على مناظرة الإنسان بلغاته القومية وفهم الكلام والصور وكذلك القدرة على التعلم وعمل الاستنتاجات واتخإذ القرارات والتصرف بالطرق التي نعتبرها جزءا شاملا من التفكير المنطقي المؤدي إلى استنتاجات العقل البشري.

ب- أدت ثورة المعلومات إلى توفير كم هائل من المعلومات المتباينة المصدر والنوعية نتيجة لحواسب ووسائل الاتصال الحديث بشكل منهجي مرتب وفي ثورن معدودات، الأمر الذي يدفعنا إلى الحديث عن انفجار المعلومات.

ج- تتطلب وفرة هذه ال فيض من المعلوماتت إلى وجود ذكاء اصطناعي قادر على تحويل المعلومات إلى معارف، إذ ان المعلومات تكون بلا فائدة إذا لم تكن هناك قدرة على استشفاف كل المعلومات الخام والربط الذكي في ما بينهما وتمحيصها لاستبعاد الزائف والذي يفتقر إلى مضمون ذي مغزي وهكذا فإن استخدام تعبير الذكاء هنا يصبح نوعا من العلم التطبيقي لأنه يمثل المهارة في تطبيق عدد من المبادئ والاسس في التعامل مع موقف معين. ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي في هذه الحالة على أنه جمع المعلومات وهضمها لتأخذ شكلا ونطاقاً يمكن استخدامه في مساندة جهود مؤسسة ما وتحقيق اهدافها سواء كانت دولة أم جيشاً ام منشأة صناعية.

د- تختلف وجهات النظر نحو " الذكاء الاصطناعي، فبعض العلماء يعتبرونه وسيلة للقيام بالعمليات الذهنية حيث وجودت بينما ينظر اليه البعض الاخر كاسلوب لحل مسائل علمية وتطوير أجهزة قادة على القيام باعمال يقوم بها الإنسان مثل ت عرف الاله على الاصوات او القيام بتشخيص خلل في جهاز معقد او مرض في اسنان.

هـ- هناك فرق شاسع بين المعلومات والمعارف فمعظم المعارف استنتاجيه اكثر منها حسابية أو بيانية أي أن ما تحتويه الكتب من معلومات وجوال احصائية وبيانية امر يختلف عن استيعاب تلك المعلومات واستغلال مادتها في تحديد المشكلة وحلها، فالمعروف والخبرة عبارة عن حصيلة الامتزاج الخفي لثالوث المعلومة وا لخبرة والحكمة البشرية، ورغم وضوح حقيقة انها اي المعرفة أهم موارد الفكر الإنساني على الاطلاق الا أنها في وضوعها الراهن مبعثرة ومبددة بين ثنايا الوثائق وا لكتب او في ا ذهان ذوي المعرفة و الخبرة والذين هو عرضة للاصابة بالنسيان او الموت، وعلى الرغم من كل ما نسمعه ونراه من انجازات هائلة الا أن موارد المعرفة الإنسانية ما زالت مهددة بدرجة كبيرة وقد باتت في امس الحاجة إلى اساليب فعالة وعملية لتصونها وتنميها وتحسن استغلالها، ومن هنا فكر العلماء في ا خضاع ا لمعرفة لعملية السيطرة الهندسية والتوصل إلى ما يعرف بالذكاء الاصطناعي ليمثل احد الركائز الرئيسية لحاسب الجيل الخامس ولتصبح البديل الارقي لقواعد المعلومات ولتصبح وعاء لذخيرة المعارف وشبكة العلاقات والتفاعلات التي تربط بينهما (١٣).

كيان ادارة الأزمات

يتضح مما سبق ان إدارة الأزمات بأبعادها الثلاثة والمتعلقة بالتهديد للقيم العليا أو بالمفاجأة في ال توقيع أو الوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار تحتاج إلى توافر مجموعة من الوسائل والادوات المتقدمة للتحضير لعملية إدارة الأزمة وكذلك لضمان استمرارية إدارتها بنجاح وكفاءة مع الاخذ في الاعتبار بعض الامور الاساسية مثل:

١- نوعية مشاكل الأزمات وصعوبة التعامل معها.

٢- ضرورة توفير وسائل للرد على الاستفسارات والاستعلامات بشكل مباشرة وفوري.

٣- إدارة الازمة في ظروف عدم وجود وقت كاف للدراسة والبحث عن حلول مناسبة.

٤- ضرورة إشراك خبراء ومتخصصين نظراً لتشعب المجالات المتعلقة بالا زمات.

لذا نجد ان عملية إ دارة الأزمات تحتاج إلى انشاء كيان مستقل تتوافر فيه اطقم خاصة ومؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً على درجة من العلم والخبرة والمهارة مع اتباع اساليب إدارة غير روتينية في محاولة للسيطرة على الأزمات والتحكم فيها وتوجيهها، كما يتجاوز تشكيل هذا الكيان الهياكل التنظيمية المألوفة مع مراعاة ما يلي:-

١- تنظيم الكيان طبقاً للمستويات (مستوى قومي أو مستويات قطاعية) مع ضرورة التنسيق بين هذه المستويات.

٢- توفير قاعدة بيانات ومعلومات.

٣- توفير إمكانيات الاتصال مع مختلف الجهات.

٤- توفير إمكانية التخطيط والتنبؤ بالأزمات المستقبلية .

٥- التدريب المستمر لأطقم الإدارة.

كما يتطلب إنشاء هذا الكيان استحداث كيانات فرعية مساندة مثل:

١- كيان فرعي للتحليل والتقييم يقوم بأنشطة التحليل والتقييم والتنبؤ واعداد السيناريوهات للازمات المحتملة .

٢- كيان فرعي للبيانات والمعلومات يقوم بانشطة اعداد البيانات المحلية والخارجية مثل:

بيانات عامة يمكن الاستفادة منها في مختلف الأزمات

بيانات خاصة تتعلق بنوعية الازمة.

بيانات عسكرية (القوات تنظيمها وتسليحها والاسلحة وقدرتها ومواصفاتها)

بيانات سياسية (داخلية وخارجية)

بيانات جغرافية (صورة وخرائط ومواقع مهمة)

بيانات اقتصادية (سلع استراتيجية وكمياتها المخزنة)

بيانات اجتماعية (تركيب سكاني وميول واتجاهات).

٣- كيان فرعي لإدارة الازمة يقوم ب التنسيق و عرض مواقف الازمة و بمراقبة ومتابعة مسرح الأحداث، وكذلك يتولي انشطة التدريب على إدارة الأزمات، ويعمل هذا الكيان مع متخذي القرارات من خلال غرفة الأزمات.

٤- كيان فرعي للحاسب الالي ويقوم بأنشطة التشغيل والصيانة وتصميم واعداد البرامج والنمإذج العلمية اللازمة للعمل مثل:

- نمإذج اتخإذ القرارات" شجرة القرارات ونمإذج المخاطرة ونمإذج عدم التأكيد ونمإذج القرارات متعددة المعايير".

- وبعد فهذا هو - بأختصار - مفهوم الازمة، وهذه هي مراحل تطورها ومفهوم ادارتها واهمية المعلومات المتعلقة بها والابعاد العلمية لإدارتها واخيراً التصور المبسط العام لانشاء كيان إدارة الأزمات، وبقي ان نقول إن الأزمات تتنوع وتتعدد اشكالها من حيث كونها داخلية أو دولية ومن حيث نطاقها الجغرافي أو الزمني ومن حيث كونها خاصة أو عامة ومن بين هذه الأزمات أزمات تصيب المجتمع بأكمله أو أحد قطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية وغيرها، وقد اخترنا أن نستعرض في هذا الجزء بعض أنواع هذه الأزمات، وتحديداً الأزمات الأمنية وأزمات الإرهاب الدولي كإحدى الأزمات الداخلية كما نستعرض أزمة الصواريخ الكوبية كمثال كإحدى الأزماته الدولية واخيراً سنتطرق للكوارث والأزمات الاقتصادية كأزمات داخلية وخارجية.

- مع ملاحظة ان هذا الاختيار لا يعني ان الأزمات الأخرى أقل أهمية بقدر ما يعني أن الأحاطة بجميع أنواع الأزمات أمر غير يسير لأن الأزمات متجددة ومتنوعة وتحدث بشكل يومي يصعب معه وضعها في دراسة واحدة، ومع ملاحظة أن تقسيم الأزمات إلى داخلي

وخارجي هو في حقيقته تقسيم مجازي ولا يعني وضع حد فاصل بين الأزمات الداخلية والخارجية أو غيرها لأنه يكن تشبيه الأزمات بالعائلة الواحدة التي تتباعد فروعها ولكن تنتمي إلى اصل واحد.

هوامش الفصل الأول

(١) أمين هويدي – إدارة الأزمات في ظل النظام المراوغ– مجلة السياسة الدولية– العدد – ١١٢–ص١٧٧– مركز الدراسات السياسية و التسترتيجية – الأهرام – القاهرة.

(٢) د. محسن عبودي– نحو استراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمات– ص١٠– دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٣م.

(٣) د. عباس رشدي العماري– إدارة الأزمات في عالم متغير – ص١٨– مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٩٣م.

(٤) د. محسن العبودي – مصدر سابق – ص٢٢–٢٣.

(٥) د. أحمد إبراهيم بخيت– الكوارث والاستعداد لمواجهتها والتخفيف من آثارها– المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات – ص٤–٥ جامعة عين شمس – القاهرة– اكتوبر ١٩٩٦م.

(٦) سمير أحمد السيد– لويس كامل بشاري– الكوارث الطبعية وكيفية مواجهتها– المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات – مصدر سابق – ص٤–٥.

(٧) د.محسن العبودي – مصدر سابق – ص٤٠.

(٨) د.فاروق عمر العمر– صناعة القرار والرأي العام – ص١٦٠–١٧٠ الطبعة الأولي – الكويت – ص.ب ٢٥٠٣– رمز ١٣٠٢٦.

(٩) عادل السالوس– إسرائيل والقرار السياسي في ا لسياسة الخارجية – مجلة السياسة الدولية – العدد ٥٧–ص٩٣ يوليو ١٩٧٩– الأهرام – القاهرة .

(١٠)William j . Petak and Arthur A. Atkisson, Natural Hazard Risk Assessment and public: Anticipating the Unexpected, (New–York, Spinger– Verlag 1982) PP.2–4.

(١١) صالح محمد حسني الحملاوي– دور نظم المعلومات ونظم الخبرة وتدعيم قرار الأزمات في الصناعة المصرفية – ص٩–١٥– المؤتمر الأول لإدارة الأزمات – مصدر سابق.

(١٢) مذكرات وزارة الخارجية الأمريكية – مجلة الوطن العربي – ص٣٥–٣٧ باريس– العدد ١٠٦٨– ١٩٩٧/٨/٢٢م.

(١٣) آلان بونيه– الذكاء الاصطناعي واقعة ومستقبله – ترجمة د.علي صبري فرغلي– عالم المعرفة – العدد ١٧٢ ابريل ١٩٩٣– ص١١–٢٤ – الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(١٤) محمد راشد الحملاوي – إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية – الطبعة الثانية – ص١٩٤–١٩٨ – جامعة عين شمس – القاهرة –١٩٩٥م.

الفصل الثاني
الأزمة الأمنية

تمهيد

تعتبر الأزمات الأمنية من أخطر التهديدات التي تواجه الدول نظراً لأنها تمس كيانها الداخلي وتهدد أمنها القومي وتؤدي بطريق مباشرة إلى خلق ما يسمي باستراتيجية الإسقاط من الداخل، وقد يختلف التهديد وتعدد مصادره واتجاهاته من دولة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات كثيرة منها الموقع الجغرافي والاهداف والمصالح والإمكانيات والمعتقدات الأيديولوجيه والسياسة والدور الذي تلغبه الدولة في دائرة الصراع الدولي.

والمعتقدات الأيديولوجيه والسياسة والدور الذي تلغبه الدولة في دائرة الصراع الدولي.

وإذا كانت التهديدات الخارجية التي ت واجه دول ما تعود بالدرجة الأولى إلى مطامع وأهداف الآخرين وتتم بأدواتهم ووسائلهم المباشرن فإن الأزمات الداخلية ترجع أحياناً إلى ن فس تلك القوى الخارجية التي تسعي إلى تحقيق مخططاتها عن طريق غير مباشر عبر أدوات داخل الدولة نفسها مستغلة طبيعة المناخ والظروف السياسية المحيطة، كما أنها ترجع في أحيان أخرى إلى حدوث تمزق شديد في النسيج الاجتماعي داخل الدولة، بحيث تشعر فئة من فئاته بالرغبة الشيديدة في الاضرار بالمجتمع الذي تعيش فيه، فتلجأ هذه الفئة أو تلك إلى أعمال التخريب التي تضر بأمن الدولة وتهدد سلامتها أو القيام بالأعمال الإرهابية وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة وتدمير البيئة و تلويث المياه وإضرام الحرائق وإبرام صفقات المخدرات وغسيل الأموالوتنظيم المظاهرات العدائية للدولة أو خطف الطائرات وخطف الشخصيات السياسية المهمة، إلى جانب أعمال التخريب الداخلي والاغتيالات و أعمال الإرهاب والإهمال المتعد الذي يترتب عليه أضرار كبيرة، وهذه الصور تعد من أبرز الأنشطة التي تهدد بوقوع أزمات أمنية، ومثل هذه السلوكيات تخلف حدتها ارتفاعاً وانخفاضاً من دولة لأخرى، كما يختلف نوع الأزمة الأمنية من عهد إلى عهد حسب الطبيعة الاجتماعية والنشاط الإقتصادي والاتجاهات السياسية في هذه الدولة.

ولعلنا نلاحظ أننا ابتعدنا في هذا الفصل عن الجرائم العادية، كجرائم السرقة والقتل وغيرها لأنها تحدث بشكل يومي ولا تؤدي بالضرورة إلى حدوث أزمة، كما نلاحظ أننا نركز على الأزمات الأمنية السياسية.

أزمات الإرهاب الدولي

يعتبر الإرهاب الدولي شكلاً من أشكال الممارسةغير المشروعة لتي يرتكبها شخص أو جماعة أو دولة ويتسم بالعنف ويتخذ من القوة المسلحة أداة ومن الضغط النفسي وبث الرعب أسلوباً لتحقيق أغراض أو أهداف على غير رغبة وإرادة المجتمع.

ولقد أصبح الإرهاب الدولي ا لمعاصر أحد أساليب الصراع بين الدول، وتمارسه الجماعات السياسية وا لحكومات بهدف التأثير على خصومها لتحقيق أهدافها السياسية، كما أنه أصبح يستخدم كبديل للحرب التقليدية لكونه أكثر حركة وأقل كلفة.

ويتخذ العمل الإرهابي العديد من الأشكال والأساليب مثل عمليات الاغتيال وتصفية وزرع المتفجرات وخطف الطائرات والسفن واقتحام السفارات أو المكاتب الدولية بالخارج والداخل وإحتاجاز الرهائن والمساومة على حياتهم وذلك بهدف الضغط على السلطات الشرعية للقبول بمطالب معينة أو التنازل عن مبادئ أو توجهات محددة.

يقول الأستإذ السنوسي بلالة في كتابة "منهج الإرهاب" : " إن منهج الإرهاب يقوم – وبصفة خاصة– على مبدأ إثارة الغوغائيين، وسيطرتهم أو تحكمهم في المصادر الرئيسية والمرافق الحيوية التي تغذي البلاد، لتهديد أمنها وحياتها، مثل السيطرة أو الإستيلاء على مناطق ومحطات توليد الكهرباء، والمصادر الخاصة يضخ المياه، والقاء القنابل وإشعال النار في أماكن العبادة، ودور السينما والمسرح، والمدارس والجامعات، ومحطات السكك الحديدية والأسواق، إضافة– وهذا الأهم– إلى تعطيل أية قوانين أو دساتير أو شرائع سارية في البلاد، مما يجعل هذه الفئة القليلة العديد التي قامت بهذه الأعمال الإرهابية، متحكمة في منطقة كبيرة شاسعة، من قبل مئات الآلاف من الإرهابيين الذين يقومون بهذه الاعمال، بينما نجد أن عدد الإرهابيين في واقع الامر، أو رؤسائهم قد لا يتجاوز العشرات من الأفراد.

وبعد أن تتكامل سيطرة الإرهابيين على البلاد، ويتسلمون زمام قيادتها، يستمرون في مواصلة المسلسل الإرهابي– بين الفينة والأخرى– لفرض طاعتهم على الناس، وتخويفهم، وبث الرعب في نفوسهم، وذلك بالقيام بعمليات إلقاء القبض على المواطنين في ساعات متأخرة من الليل، والساعات الأولى من الصباح، والتحقيق معهم بطريقة مرعبة، وإفتعال وتلفيق التهم الباطلة، ومحاولة إلصاقها ببعض المواطنين الأبرياء، وكذلك القيام باختطاف المواطنين والاعتداء عليهم بالضرب والإهانة والقتل أحياناً، بغرض بث الخوف في قلوب بقية المواطنين الآخرين، ومنعاً للاستقرار والصفاء الذهي الذي يدعو إلى التفكير والإستقرار والنفقد والمواجهة ثم المطالبة بالتغيير.

ويعتبر "نيتشاييف" الروسي هو أول من قرر لهذا المنهج تصوراً عملياً تطبيقياً في العصر الحديث وقام بشرحه وتقنينه ووضع أصوله وذلك في ك تابه المسمي "دليل الثوري" عام ١٨٦٩م. وعلى الرغم من تشبعه بفكر "ماركس" إلا أنه تفوق عليه في منهج الإرهاب الذي صاغ

خطواته بعد ذلك وحددها ليحقق بها ما يريد، ولتصبح هذه الصياغة لذلك المنهج هي المبادئ الأساسية التي ابتكرها والتي يسير على نهج توجيهاتها معظم الإرهابيين في شتى البلدان، وإستمر على ذلك حتى قبض عليه بتهمة التدبير لإغتيال القيصر "نيكولا الثالث" وقد استطاع نيتشاييف توزيع ذلك الكتاب الرهيب "دليل ا لثوري" موضحاً فيه مذهباً منهجاً شاملاً للإرهاب والتخريب والإستهتار بقيم ونظم المجتمع، وقد مات في الثالث من شهر سبتمبر عام ١٨٨٢م.

أما عن أساس ومنطلقات التكنولوجيا الخاصة بمنهج "نيتشاييف" في الإرهاب فقد جاءت من خلال النقاط الأساسية المنشورة في ذلك الكتاب وا لتي يبلغ عددها ستاً وعشرين نقطة، وقد أوضح في المقطع الأول من كتابه المذكور أن الواجب يقتضي التخلي عن جميع المصالح سوى مصلحة وا حدة هي الثورة التي يجب في سبيل تحقيقها– القضاء على جميع المضرين بها أو بتنظيمها الثوري، وأن نموذج الثورة الوحيد الذي ينفع الناس، هو ثورة كاملة تقضي على الدولة قضاء تاماً حتى جذورها وتقضي على كل أ ثر للنظام القائم في روسيا– بتقاليد كل مؤسساته، وقيمه الدينية والأخلاقية، وقد جاء من ضمن تعاليمه أنه "لابد من الاتحاد مع اللصوص وقطاع الطرق وهم الثوار الوحيدون الأصلاء– في روسيا– لأنهم خارجون عن القانون ". ويختتم ذلك الكتاب بالنقطة السادسة والعشرين ليقول: "إن مهمتنا هي إدماج الشعب كله في قوة و احدة ومخربة لا تقهر... ذلك هو هدفنا، وتلك هي مؤامرتنا ومهمتنا".

وقد عمد نيتشاييف من خلال ما تقدم عرضه إلى تبني وتقنين وإقرار منهج الإرهاب، مرتكزاص على النقاط الرئيسية سالفة الذكر ليكون منهجاً فعلياً ونقطة مهمة لبداية عصور إرهابية جديدة تهدد حياة الإنسانية وتطورها، وتتسلل من روسيا إلى بلدان ومنظمات أخرى (١).

إلا أن الصعوبة في مواجهة الإرهاب الدولي تكمن في أن هذا المنهج الإرهابي الذيب نظر له " نيتشاييف" في العصر الحديث وأمثاله من أتباع مذهب العدمية والفوضوية والعصابات الصهيونية الإرهابية وغيرهم تصطدم بالأهداف السامية التي يضطر المحاربون من أجل حرية أوطانهم إلى اللجوء إليها، مما أدي إلى اختلاف معايير التقييم للعمل الإرهابي نفسه وانقسام الضمير السياسي العالمي تجاهه طبقاً لموقفه منه مؤيداً أو معارضاَ. فمازالت بعض الممارسات التي توصف بالإرهابية ينظر إليها على أنها صورة من صور الكفاح المسلح، والأمثلة على ذلك كثيرة فالعنف السياسي يمكن اعتباره ثورة إذا نجح في قلب السلطة القائمة وأخذ يمسك بمقاليد الحكم كما حدث في روسيا عام ١٩٧١م، ويكون إرهاباً إذا ما فشل في ذلك كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية.

كما يمكن وصف الحكومات القمعية بالإرهاب حينما تتخذ من قهر الشعوب مبرراً وأسلوباً لفرض سيادتها عليهم، وحينما توجه أجهزتها القمعية لانتهاك حقوقهم التي أقرتها مبادئ حقوق الإنسان

بحجة مهاجمة قواعد الإرهاب وتحت شعار الادعاء بشرعية هذا الفعل تحقيقاً لنظريات الأمن كما يحدث حالياً في الأرض العربية المحتلة في غزة والضفة الغربية لفلسطين.

ومن أبرز صور الحدث الإرهابي الذي يشكل أزمة فعلية للدول هو ذلك الحدث الذي تسعي من خلاله مجموعة إرهابية إلى احتجاز رهائن والمساومة بهم على قيم سياسية أو مادية. وعادة ما تخلق هذه الأزمة وضعاً خاصاً تنخفض فيه مجموعة البدائل المطروحة للمعالجة إلى مجرد بديلين لا ثالث لهما، إما التسليم بقبول مطالب الإرهابيين أو التضحية بحياة الرهائن. وقد يعتبر قبول البديل الأول حلاً وقتياً للأزمة إلى أنه يبقي على جذور الخلاف ويشجع على المزيد من هذه الأفعال على المدى البعيد، بينما يعتبر قبول البديل ا لثاني بمثابة مغامرة غير محسوبة العواقب في بعض الأحيان.

وقد تتعدي أزمة إختطاف الرهائن أ و احتجازهم النطاق المحلي للدولة إذا ما اشتملت مجموعة الرهائن على مسئولين دوليين أو شخصيات من جنسيات متعددة، الأمر الذي يتطلب معالجة خاصة لإحتواء الأزمة والعمل على عدم انتقالها من النطاق ا لمحلي إلى النطاق العالمي، مما يهدد بدخول أطراف أخرى في الأزمة وما يصاحب ذلك من تبعات.

إدارة الازمة الأمنية

المقصود بإدارة الأزمة الأمنية هو السيطرة على وضع مفاجئ يهدد أمن الدولة العام أو أرواح مواطنيها والمقمين فيها وممتلكاتهم ثم الامساك بكل الخيوط المتعلقة بذلك الوضع بهدف ارساء اسس علمية وعملية لضمان عدم تكرارها في المستقبل. وتختلف ادارة الازمة الأمنية عن إدارة الأزمات الأخرى وذلك لأهميتها ولكونها ذات طبيعة خاصة ولتشابك خيوطها وتنوع ادواتها. وتبدأ ادارة الازمة الأمنية من مرحلة تحجيم الازمة وإحتوائها ومن ثم تفهم حقيقتها وإدراك ابعادها ومراميها وحصر العناصر الرئيسية المحركة لها والجهات الداعمة لها داخلياً وخارجياً، والإحاطة بهذه الامور وحصرها يساعد على التعرف على أسباب استفحالها والعوامل التي هيأت لظهورها ونجاحها.

ولا يقصد بإدارة الأزمة الأمنية مجرد الاكتفاء بالتعامل مع الوضع الطارئ أ و الوقوف عند حد تحجيمه والحيلولة دون استفحاله فحسب وإنما تتجاوز ادارتها ذلك كله إلى ضرورة حسن تفهمها تفهما كاملاً والإحاطة بكافة ما سهم في نشأتها عن عوامل وما ساعد على ظهورها من اسباب، ويتطلب هذا ضرورة الحصول على اكبر قدر من المعلومات ابتداء من المعلومات التي تستطيع أجهزة الأمن جمعها عن طريق مصادرها المختلفة وانتهاء بما تظهره التحقيقات التي تجريها وكشف حقيقة العناصر الأجرامية ا لمتورطة في الأحداث . وتعد هذه المعلومات مهمة جداص وتمثل الركيزة الأساسية للعمل الأمني بصفة عامة كما إنها تعهد الاساس المرشد في خضم تلك الأحداث المتكاثرة والتحديات الكبيرة ومواجهة الأساليب المذهلة التي شهدتها الجريمة في الا ونة

الاخيرة، ويتوقف نجاح أي عمل امني على مدى إستفادة القائمين على الأمن من تحليل هذه المعلومات للوقوف من خلالها على طبيعة الأحداث ومجرياتها.
وقد شهدت المعلومات الأمنية تطوراً كبيراً في ظل تلك الثورة الهائلة في عالم المعلومات والاتصال التي شهدتها الأعوام الأخيرة مما سهل مهمة الأجهزة الأمنية في رصد هذه المعلومات والوصول اليها، ولكنه في نفس الوقت صعب من مهمة رجال الأمن بسبب استفادة العناصر الاجرامية ايضاً من من معطيات تلك الثورة المعلوماتية بنفس قدر استفادة الأجهزة الأمنية منها، وهو الامر الذي خلق تحدياً كبيراً بين الأجهزة الأمنية من جهة والعناصر الاجرامية من جهة أخرى في مجال رصد المعلومة الأمنية(٢).

توقع الحدث ومسئولية الأجهزة الأمنية

أن توقع الحدث عند رجل الأمن أمر مهم جداً ويتم إكتسابه من الخبرات الطويلة في الساحة الأمنية والإحتكاك المباشر بالظواهر الإجرامية والمتابعة المستمرة لحوادث الإجرام المحلية والدولية وتنوع مظاهرها، والمقصود بالتوقع هو التنبؤ بملامح الحدث وابعاده قبل حدوثه بوقت كاف سواء كان عاجلاً ام آجلاً ويعتمد هذا على اسس مؤكدة وثابتة يتم رصدها من الواقع وليس من احتمالات أو فرضيات يتم طرحها لمجرد التحوط أو التخوف من تحمل المسئولية.
ويعد التوقع الأمني او التنبؤ من اهم ركائز خطط مواجهة الأزمات الأمنية والفاصل بين الخطر المتوقع قبل حدوثه والخطر الواقع بعد حدوثه هو فاصل يعتمد بالدرجة الأولى على الحس الأمني أو استشفاف ما سيقع من أحداث أو ما يمكن تسميته بالحدث الأمني... الا أن ذلك الحس او الحدث الأمني ليس مسألة تخمين ذاتي او تنبؤ عشوائي او توقع خيالي لا اساس له من الواقع او يخلو تماماً من أية معطيات تؤكد احتمال وقوعه وتدل على اقتراب حدوثه، وانما يعتمد في الحقيقة على معطيات موضوعية لها اساس من الواقع تنبئ به وتدل وترشد على رجل الأمن الواعي والحريص على التعرفعلى مكمنه والوصول إلىمصدره وإستشعار وجوده قبل تحوله من توقع مستقبلي إلى واقع حاضر(٣).
والمحصلة النهائية لما تقدم هو أن التعرف على احتمالات وقوعالخطر قبل تحوله إلىواقع فعلي والتعامل معه ومواجهته بأقصي درجات الحسم الأمني امر في غاية الضرورة لتلافي الخطر والتقليل من مخاطره والسيطرة عليه، ولذلك يمكن القول بأنه لو تم توقع الخطر الاجرامي والتعامل معه بجدية تامة بأعتباره يمثل درجة عالية من الخطورة تقتضي ضرورة مواجته بأقصي درجات الحسم ا لامني لكن ذلك بحد ذاته انجازاً كبيراً للأجهزة الأمنية في اي بلد كان.
لقد اختفت من عالم اليوم الاساليب القديمة في معالجة الأزمات الأمنية والتي تعتبر الحدث الأمني مجرد عارض لا علاقة له بغيره من العوارض الاجرامية الاخرى فأصبحت مراكز

المعلومات الالية المزودة بأحدث أجهزة الكمبيوتر والبرامج المصممة خصيصاً للتعامل مع القضايا الأمنية هي اساس العمل الأمني، وعادةة ما ترتبط تلك المراكز بالسلطات العليا المسؤولة عن الأمن وبغرف العمليات الأمنية التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لإمكان مواجهة الأزمة الأمنية والتعامل معها، وتعتبر هذه المراكز عنصراً مهماً وحاسماً وفعالاً في حسن إدارة الازمة، فالمعلومة الصادرة عن تلك المراكز هي المخزون المساند لإحاطة أجهزة الأمن بابعاد الازمة والتعرف على اهم الشخصيات المؤثرة في نشأتها وتصنيفها بالاضافة إلى ما تحققه من امكان منع وقوع الازمة والحيلولة دون تكرار حدوثها.

فإذا ما تعلق الأمر بمواجهة مجموعة إرهابية مثلاً فإنها تقوم بتوفير قاعدة إساسية من المعلومات الصحيحة والدقيقة المتعلقة بحجم الازمة ومناطق تمركزها واهدافها ووسائل تحقيقها وخطة وبرنامج عمل القائمين على تنفيذها ومعرفة افكارهم ومعتقداتهم والاشخاص الموكل اليهم عملية النفيذ وجنسياتهم وقادتهم ومصادر تمويلهم واسلوب تعاملهم ووسائل اتصالهم وانتقالاتهم وخطوات تحركاتهم ومنهجهم المتبع في تحديد أهدافهم وطريقتهم في رصد حركة المجتمع .. إلى غير ذلك ومن المعلومات الرئيسية التي يجب أن تكون مرتكزة على معرفة حقيقة بعيدة عن أسلوب التخمين والظن(٤).

ومن هنا فإن من الضرورة بمكان توافر الأجهزة والكوادر الأمنية القادرة على حسن التعامل مع تلك الأدوات واستخدامها بفهم واستيعاب واع وقدرة على تحليل هذه المعلومات وحسن توظيفها للتعرف من خلالها على الاسباب الحقيقة لنشأة الازمة.. إذا أنه من غير توافر تلك الأجهزة والكوادر ذات الكفاءة العالية في التعامل مع تلك المعلومات، فإنها أي هذه المعلومات التي تمجمعها تصبح عديمة الجدوى وخالية من اية فائدة او قيمة وفاقدة لقدراتها في توجيه القيادة الأمنية الوجهة الصحيحة لاتخإذ القرار الامثل في عملية مواجهة الازمة واحتوائها بشكل حاسم وفعال.

ولايعني ذلك غمط باقي الأجهزة الأمنية حقوقها او واجباتها وخاصة تلك الأجهزة التي تعمل في مجال تحري المعلومة وتحليلها والتأكد من صحة مطابقاتها للواقع، لأن ذلك الرصيد الأمني السياسي الاجتماعي الشامل للأحداث السابقة أولاً بأول رصدا موضوعياً وتحليل نتائجها تحليلا محايدا وكذلك إسترجاع مشاهد المواجهة التي تمت والاساليب التي استخدمت سواء بالسلب او الايجاب يسهل على الأجهزة الأمنية التعرف على عوامل نشأة الأزمة وإستفحالها وبوادر ظهورها وتحديد إحتمالات تكرارها، وهو الأمر الذي يساهم في وضع خطط للعمل الأمني مستقبلاً من شأن تنفيذها أن يحول دون تكرار مثل تلك الأزمات السابقة، وان يكفل بالتالي عدم استمرار أحداثها او إستفحال نتائجها.

كما أن هدف تلك الأجهزة الأساسي في التعرف على جذور الأزمة الأمنية ومحاولة التنبؤ بها قبل وقوعها وإستفحالها يتطلب ضرورة التعرف أولا على العوامل او الاسباب المؤثرة في الأزمة الأمنية، وكذلك محاولة ربطها بالنتائج التي أفرزتها. وتعتمد عملية الربط هذه على النظرة الشاملة للأمور الاساسية التي تعتبر بمثابة معطيات رئيسية يستحيل تحقيق اي نجاح دون الأستعانة بها وحسن توظيفها توظيفاً متكاملا يحقق الربط المطلوب، ومن شأن ذلك الربط الصحيح تجنب الأخطاء التي تقع فيها الحكومات عند معالجة أزماتها الأمنية كأن تقوم بالحكم على حدث ما من وجة نظر ضيقة وبعيدة عن أسبابها الحقيقية أو الجهاتالتي تقف وراءها، إذ أن بعض ازمات الإرهاب التي تواجهها الدول يكون منشأها بعيدا عن مركز حدوثها وتكون يد مسببيها ملطخة بدماء الجريمة ولكنهم يقفون خلف الستار يحركون مجرياتها بشكل مستتر، وتخطئ الدولة حينما تواجه موجة إرهاب فتكتفي بالقمع وتصفية القيادات المشاركة في الداخل او وضعهم في السجن على اعتبار أن ذلك حدثا داخليا دون تحليل كاف لأبعاد الأزمة التي تعيشها دولتهم أو وضع خطة لمواجهة الدول المتواطئة أو الجهات الخفية التي تقف وراء ذلك الإرهاب، أما بالأساليب الدبلوماسية أو باساليب اخرى رادعة.

ومن ناحية اخرى ونظراً لما تتسم به الازمة الأمنية من الخطورة نتيجة للاضرار التي تلحق باامن والاستقرار بصفة عامة، فإن مسئولية كبري تقع على عاتق القائمين على ادارتها، وتتمثل تلك المسئولية في التخطيط والتنظيم والتوجيه وإصدار القرارات ومتابعتها بشكل يحقق الاهداف المرجوة منها.

ولا يقتصر فريق إدارة الأزمة الأمنية على الجهات الأمنية فقط وإنما هو فريق شامل يجب أن يكون أعضاؤه من جميع مؤسسات الدولة الرئيسية مثل الجهات التي يتعلق عملها بالشئون العسكرية والاعلامية والصحية والانقاذ واعمال المفرقعات وكافة التخصصات الاخرى التي تستوجبها طبيعة الأزمة على أن يكون القطاع الأمني على رأسها وتسند إلى هذا الفريق مهمة الوصول إلى القرار الرشيد القادر على تحقيق اقصي قدر من التوازن المقبول بين كافة المصالح المتداخلة والتي تفرضها طبيعة تلك الازمة والقدر الذي تمثله من الخطورة.

ويعتمد إختيار هذا الفريق على عنصر الكفاءة والمقدرة الشخصية بالدرجة الأولى، كل في مجال تخصصه، حتى تتوافر لأفراده في النهاية مقومات الرشد المطلوبة في القرار الذي سيتم اتخاذه وخلوه من جوانب النقص أو القصور الذي يعيبه ويحول بالتالي دون وصوله إلى هدفه الحقيقي الذي جاء القرار من ا جله.

وحتى يكون ا لقرار الذي يتخذه فريق الازمة رشيدا او على الاقل يغلب عليه جانب الرشد فإن هناك عدة عناصر لابد من توافرها مثل العنصر التنظيمي لاتمام إ دارة الأزمة وهو الجانب المتعلق بالتخطيط والتنظيم والأتصالات والتوجيه واسلوب التنفيذ ليتلاءم مع أحداث الأزمة على

أرض الواقع، ومثل العناصر الفنية المتعلقة بفهم مضمون ما احتوته الخطة موضوع التنفيذ والأحاطة بكيفية التصدي لما ينجم عنها من مشاكل اخرى تابعة لها، وهذا يتطلب ضرورة المام كل المشاركين في عملية التنفيذ بدورهم ووعيهم الكامل بكافة الجوانب المختلفة والسيناريوهات المعدةو التصدي لها(٥).

وإلى جانب ذلك، هناك العنصر الأقتصادي الخاص بعملية التكلفة المالية الناتجة عن قرار حل الأزمة الأمنية وكل ما يترتب عليه من م كسب وخسارة ومقارنته بغيره من البدائل الأخرى مع تحديد كلفة كل البدائل المترتبة على القرار الذي سيتم اتخاذه لمعالجة الأزمة، فمثلاً عند وضع خطة إقتحام إحدى الطائرات حالة خطفها لتخليص رهائنها من ايدي المختطفين، فإنه يتعين على فريق إدارة الأزمة ضرةرة حساب تبعات الخسارة ومقارنة ذلك بالبدائل الاخرى لتحديد:-

١- حجم عدد الضحايا ا لناجم عن عملية المواجهة والأقتحام وكذلك تقدير الخسائر الاقتصادية التي تنجم عنها أضرار في اجزاء الطائرة ومحتوياتها او حتى نسفها نهائياً.

٢- مردود ذلك البديل على الشعور الأمني لدى الأفراد ومدى تقدير الرأي العام ايجابا او سلبا لعملية المهاجمة ثم مقارنة ذلك كله في النهاية مع أهم البدائل المتاحة الأخرى وفي مقدمتها عملية التفاوض مع الخاطفين.

ولا ننسي ايضاً ان من العناصر المهمة في عملية رشد القرار الأمني الاخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي والسياسي اللازمة.

إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الجماهيرية المترتبة على القرار الأمني المنوى إتخاذه لحل الأزمة وإنعكاساته السلبية والإيجابية وكذلك الاثار المترتبة على اتخاذ ذلك القرار على الصعيد الداخلي والخارجي حتى يصدر القرار بشكل لا يتجاوز في حجمه الوزن الحقيقي للحدث أو الأزمة الأمنية فيساء تفسيره على إنه جاء لمراعاة مصالح سياسية تهم جماعة أو جهة أو دولة على حساب أطراف اخرى.

وهناك عنصر اخرى مهم يجب وضعه في الاعتبار وهو قيام رجال الأمن بالمساعدة في عمليات انقاذ المصابين ونقلهم للمستشفيات بمجرد وقوع الازمة سواء كانت كارثة طبيعية أو غير طبيعية او اي نوع اخرى من الأزمات التي تمت الاشارة إليها سابقاً، وكذلك تطبيقهم للخطة المعدة لمواجهة الأزمات سلفا لمواجهة ذلك الحادث بالتنسيق والتعاون مع الفرق الاخرى المشتركة معهم في إدارة الأزمة، وهذا هو دور التخطيط المسبق في تقدير الإحتياجات والإشرراف على عمليات الإنفاذ من حيث الكفاءة والعدد ومدى الحاجة للإستعانة بالفرق الأخرى في أجهزة ومؤسسات الدولة، وكذلك المساعدة الأجنبية التي تعرضها الدول الصديقة إن احتاج الأمر لذلك، سواء في ما يتعلق بالفرق الخاصة بالأزمات أو الأستعانة بالخبرات الطبية الخاصة بعمليات الإسعاف العاجلة وكذلك حفظ الأمن الداخلي والخارجي بسبب الفوضي واختلاف الأمن وعدم إحترام

القانون الذي ينتج عادة عن حدوث الأزمات، واستغلال المجرمين لتلك الظروف للقيام بأعمال السلب والتخريب والاعتداءات على حرمات الناس والأموال العامة.

فضلاً عن ذلك فإن من مسئوليات الأجهزة الأمنية في موقع الكارثة أو الأزمة والتي يجب أخذها في الحسبان عند ا لتخطيط مسؤولية المساعدة في حصر الخسائر بالنسبة للارواح والممتلكات التي يتم على اساسها تقدير قيمة التعويضات المناسبة التي قد تمنحها الدولة لضحايا هذه الأزمات، كما تقع على عاتق جهاز الأمن ايضاً مهمة توزيع المعونات المحلية التي تقدمها الدولة بمؤسساتها المختلفة او ال جهات الخيرية فيما او تلك التي تقدمها ا لهيئات الدولية بمعرفة هيئات الاغاثة اضافة إلى تقديم المساعدات الصحية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية والحفاظ على الشخصيات المهمة والاجانب إذا كان في منطقة وقوع الازمة شخصيات مهمة بالدولة او ممثلين لهيئات دولية او خبراء، وفنيين، وكذلك استقبال مندوبي الدول الصديقة التي تأتي بقصد تقديم الخبرات أو المشاركة الفعلية لتقدير ما يمكن أن تقدمه هذه الجهات من مساعدات فنية أو معونات مادية (٦).

ولا شك أن حماية هؤلاء الاشخاص تقع بالدرجة الأولى على الجهاز الأمني وفيما يتعلق بأساليب الجريمة وفنونها، فإنه لا بد من الاشارة إلى اهمية وضع استراتيجية متكاملة وفعالة تهدف إلى مواجهة هذه الأزمات الأمنية بالقدر الذي يحد منها خاصة، بعد ان اصبحت ظاهرة تهدد دولا باسرها وترتكز هذه الاستراتيجية على جانب نظري يهدف إلى وضع الدراسات والنظريات المواكبة للتطورات العصرية المعاشة أمام فرق إدارة الأزمات الأمنية، وذلك للارتقاء باسلوب معالجتهم للاوضاع علميا وعمليا بحيث تستطيع الأجهزة المعنية ا لنهوض بمسئولياتها كاملة، ولا يتأتي ذلك إلا عن طريق إدخال مادة علم إدارة الأزمات ضمن العلوم التي تدرس بمعاهد ومؤسسات وكليات الشرطة إلى جانب استحداث دورات تدريبية منظمة ذات مستويات عالية لافراد الجهاز الأمني بمستوياته ووظائفه كافة، ويتم تنظيمها وفق احدث التقنيات العالمية، وكذلك اعداد النشرات الأمنية الداخلية التي تعرف رجال الأمن بالأزمات وانواعها وابعاد المخاطر التي يحتمل وقوعها واساليب التصدي لها ومن ثم توزيع تلك النشرات على مختلف المؤسسات الأمنية لتوضيح هذه المشكلات والتعرف على احجامها الطبيعية وكيفية التصدي لها أو التغلب على عنصر المفاجأة عند حدوثها.

كما أن هناك امرا حيوياً مهما وهو وجوب تشكيل فرق متخصصة يتم تدريبها واعدادها اعدادا جيداً على عمليات إدارة الأزمات بحسب انواعها بحيث تكون تخصصة تخصصا دقيقاً في كل أزمة بشكل منفصل(٧).

تلك هي- في عجالة سريعة وعامة – اهم الملامح المميزة لخطة موجهة الأزمات الأمنية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على ضرورة توقي اسبابها واخذ كل الاحتياطات الملائمة لمواجهتها وبالتالي ضرورة استنفار الجهات الأمنية وغير الأمنية كافة لمواجهة الاضرار الناجمة عنها.

هوامش الفصل الثاني

(١) السنوسي بلالة – منهج الإرهاب- ص٢٤-٣٢ دار الانقاذ للنشر والاعلام- امريكا شيكاغو ١٩٩١م.
(٢) لواء ماهر جمال الدين- التخطيط لإدارة الكوارث- ص٣٣"بحث" مركز بحوث الشرطة – القاهرة – يناير ١٩٩٣م.
(٣) لواء د. احمد ضياء الدين- ادارة الازمة الأمنية – المؤتمر السنوي الال- مصدر سابق ص٥.
(٤) خالد قدري السيد – التخطيط لمواجهة الكوارث – المؤتمر السنوي الاول- مصدر سابق- ص٧.
(٥) د. محسن العبودي – نحو استراتيجية علمية في م جال إدارة الأزمات الأمنية – بحث مشترك – ص٥ إلى ٢٥ مطبعة كلية الشرطة – القاهرة ١٩٩٩/٩٥.
(٦) لواء د. عمر حسن عدس ولواء د. احمد ضياء الدين – إدارة الأزمات الأمنية – بحث مشترك – ص٢٥-٢٥ مطبعة كلية الشركة – القاهرة ١٩٩٥- ١٩٩٦.
(٧) د.محمد رشاد الحملاوي – إدارة الأزمات – ص٣ إلى ٨- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – سلسلة محاضرات الامارات – ١٩٩٧.

الفصل الثالث

الأزمات الدولية

مفهوم الأزمة الدولية

يتطلب العصر الحديث بمتغيراته السريعة وايقاع الأحداث المفاجئة في العالم من الدول المختلفة متابعة وقوع الأزمات الدولية من حيث كونها تطور سريع في العلاقات الدولية يشبه الدوامة التي تحدث في مياة البحر او النهر فتبتلغ في اعماقها من لم ينتبه إليها او يتجنبها.

فالأزمة الدولية عبارة عن موقف ينشأ نتيجة قيام إحدى الدول بعمل مفاجئ من شأنه تهديد الأهداف الحيوية لدولة ما أو عدة دول ويترتب عليه وجوب قيام الدولة أو الدول المهددة بتصرف معاكس وسريع.

والأزمة الدولية هي عبارة عن ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتماعات الإنسانية حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الدول، وقبل ان تسمى الأزمات التي تطرأ على علاقاتها بأنها ازمات دولية.

وقد تعددت تعريفات الازمة الدولية بتعدد اراء الباحثين والمدارس ا لفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية حيث عرفها " فوالتر ريموند" مؤلف قاموس المصطلحات السياسية تعريفا واسعاً عندما حدد مفهومها على انها حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قفائم فيما بينها مثل ازمة الشرق الاوسط، وفي رأيه ايضا ان الازمة قد تتمثل في النشاط او الانشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة او مصالحها الحيوية.

اما " اوران يونغ" الكاتب السياسي فوصفها بانها تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي او في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف بشكل يزيد من احتمالات اللجوء للعنف(١).

اما الكاتب السياسي استير بوتشان فقد جمع في تعريفه الازمة وإدارتها معاً حينما وصفها بانهما حدوث تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس، وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع على توجيه الأحداث لصالحه ويمتد النطاق الزمني للازمه من فترة حدوث التحدي وصدور القرار اللازم لمواجهته وتأثير هذا القرار على الخصم ورد فعله عليه.

من ناحيتها عرفتها كورال بيل بانهاوصول عناصر الصراع في ع لاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث جذري في طبيعة هذه العلاقة مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول والتفسخ في علاقات التحالف والتصدع في تماسك المنطقة الدولية(٢).

اما "وليم كوانت" فقال عنها بانها مزيج من المفاجأة والخطر وعدم اليقين.

واخيراً عرفها مجمع سلوك الازمة الدولية بانها تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية او الداخلية للقرار السياسي، ويتسم هذا القرار بثلاث خصائص رئيسية في تصور السلطة العليا لصناع القرار السياسي:

١- قيام ت هديد للقيم الاساسية للمجتمع .

٢- ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.

٣- ادراك ان هناك وقتا محددا للرد على هذا التهديد(٣).

وهناك من المدارس من حاول الجمع بين هذه التعريفات لتغطية جوانبالنقص التي إنتهجتها كل مدرسة، وهو ما عرف بالمحاولة التوفيقية التي إرتكزت في تحديدها لمفهوم الأزمة الدولية على مزايا التعريفات المختلفة التي تناولتها هذه المدارس.

وقد تزعم " مايكل بريتشر" هذا الاتجاه التوفيقي في تعريف الازمة الدولية فقال عنها بأنها عبارة عن تدهور خطير في العلاقات الدولية بين دولتين أو اكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو

الداخلية لاطراف الأزمة وهو تدهور يخلق لدي صانع القرار ادراكا بأن هناك تهديداً خارجياً لقيمه وأهدافه الرئيسية وسياست بلاده الخارجية ويزيد من إحتمالات تعرض الدولة لإعمال عدائية في وقت ضيق قد لا تسمح له بالرد على ذلك التهديد(٤).

والأزمة من منطلق ذلك المفهوم هي عبارة عن موقف تتوافر له الشروط الضرورية الكافية لوقوعها والمتمثلة في حدوث تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية الموجة للنظام العام في الدولة، سواء كان في صورة اتهامات كتلك ا لقائمة بين تركيا واليونان أو التهديد بالهجوم العسكري كما حدث بين الولايات المتحدة من جانب والحكومة العراقية من جانب اخر رداً على طرد الأخيرة المفتشيين الدوليين الأمريكيين، او اتهام دولة بالتدبير بالاعداد للهجوم العسكري، مثل الازمة التي كانت قائمة بين السودان من جانب وارتريا واثيوبيا من جانب آخر.

وقد تكون هذه التحركات في صورة اعمال سياسية مادية ملموسة مثل سعي احد الخصمين او كليهما إلى تكوين احلاف او قطع العلاقات الدبلوماسية او انتهاك التزامات جوهرية في معاهدات موقعة، وهذا ما ينطبق على تركيا في سياستها الموجة ضد سوريا في سعيها لإقامة حلف مع إسرائيل وفي الوقت نفسه إخلالها ببعض بنود الاتفاقية الموقعة بينهما بشأن المياة، وهذا ما ظهر جلياً في التصريحات التي تبادلتها القيادة السياسية في كلا البلدين خلال الفترة من يناير إلى اغسطس ١٩٩٧م.

وقد تتمثل هذه التهديدات في تطبيق او تزعم جبهة لتوقيع عقوبات اقتصادية كالحصار والحظر الاقتصادي وتأميم املاك دولة ما او رعاياها كما هو الحال في موقف امريكا ضد ايران او ليبيا او العراق او كوبا، وقد تكون ايضا في صورة تحركات عسكرية ع نيفة– وهذه اخطرها – مثل المناورات العسكرية غير العادية وتعبئة الاحتياط وتحريك القوات بالقرب من الحدود وتغيير الوضع العسكري من الوضع الدفاعي إلى الوضع الهجومي والاستعداد لاختراق الحدود كما حدث بين الصين وتايوان وبين كوريا الشمالية والجنوبية عام ١٩٩٦م، او قد تكون لفظية مثل التهديد الموجه للنظام الحاكم او التحريض على العصيان واستخدام وسائل الإتصال الجماهيرية في تقويض شرعية الحكم، او قد تكون تحديات ملموسة مثل التحريض على القيام بانقلاب وتخريب المنشآت الحيوية واثارة الفتن واعمال التمرد والمظاهرات والاغتيالات السياسية .... الخ.

ونخلص من ذلك إلى ان الأزمة الدولية هي الفعل أو ا لحدث ا لذيي تهدف من ورائه دولة ما إلى أحداث تغيير حاد ومفاجئ في الوضع الدولي الراهن مما يشكل تهديداً مباشراً او غير مباشر للأمن القومي لدولة اخرى او مجموعة دول، وينتج عنه ردود افعال قد تؤدي إلى حدوث صراع مسلح او تخلق شعورا قوياً باحتمال حدوث الحرب.

وحقيقة الأمر أن مصطلح الأزمة في العلاقات الدولية هو مصطلح نسبي فقد يصف بعض المراقبين علاقة ثنائية بين دولتين بأنها تمر بأزمة بينما قد لا يصفها البعض الآخر بهذا الوصف

اعتقاداص منهم بأه مبالغ في ردود الأفعال، أو لأنهم يرون في هذا الوصف للعلاقة بين الدولتين المتنازعتين تصعيداً للوقف من شأنه أن يؤثر عليهم أو يورطهم في أزمة لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وهنا تبرز أهمية التغييز بين مصطلح الأزمة في السياسة الخارجية لدولة ما، ومصطلح الأزمة الدولية عامة وذلك لما يعكسه هذا التمييز في الواقع من إختلاف في مناهج البحث العلمي.

فبينما نرى أن أزمة السياسة الخارجية لدولة ما تعود أساساً إلى منهج وأسلوب صنع القرار في هذه الدولة، نجد أن الأزمة الدولية عادة ما ترجع إلى المنهج الخاص بتحليل النظم السياسة الدولية بصفة عامة. والأزمة في الحالة الأولى هي عبارة عن موقف يواجه صانع القرار في دولة ما ويري فيه تهديداً للقيم والمصالح العليا لدولته وينطوى على عنصر المفاجأة، وتتلخص المشكلة بالنسبة له في كيفية مواجهة هذا الموقف في أسرع وقت ممكن. أما الأزمة في الحالة الثانية فقد تشترك فيها أكثر من دولة وتتم إدارتها أحياناً بإرادة خارجية وفقاً للظروف الدولية المحيطة كما حدث في حرب الخليج الثانية.

ويختلف مفهوم الأزمة الدولية عن مفهوم الصراع الدولي، خاصة وأن كلمة الصراع غدت شائعة في العلاقات بين الدول وأصبحت تطلق على أوضاع كثيرة وغدت كذلك تقترن بإعتبارات مرتبطة بالإحساس بالخطر تفتعله الدول أحياناً لتحقيق مكاسب أو أهداف سياسية.

وظاهرة الصراع هي إحدى حقائق العلاقات الدولية منذ فجر التاريخ، فلا غرابة أن تمثل قضية السيطرة على الصراع أو ضبطه هي الأخرى أزمة الوجود الإنساني على مدى الدهور، وخاصة في الوقت الحاضر في ظل رعب الأسلة النووية والكيماوية والجرثومية، وذلك حظيت الدراسات الخاصة بالصراعات الدولية بإهتمام كبير وإن اختلف الباحثون حول الهدف والمناهج والنظريات.

ولا توجد حتى يومنا هذا نظرية متكاملة للصراع في مختلف فروع العلوم الإنسانية، إذ إن كل فرع منها يبحث في جانب من جوانب الصراع، ويسهم بقدر كبير في فهم هذا الجانب أو ذلك وتقييمه وفقاً لمعايير محددة وطريق بحث خاصة ويمكن كذلك القول– بصفة عامة – إن مفهوم الأزمة يختلف عن مفهوم الصراع مثلما يختلف مفهوم الأزمة عن مفهوم التنافس– فقد يقوم التنافس بين طرفين للحصول على موارد معينة ولكن دون أن يعمل أحدهما على منع الطرف الاخر من تحقيق أهدافه، إما لعدم إدراكه لهذا التنافس، أو لعدم مقدرته على تصرفات منافسه.

ولا يتحول التنافس إلى مرحلة الأزمة إلا عندما يتجه أحد الأطراف إلى تقوية مركزه ومنع ا لأطراف الأخرى من ذلك، أي إخراجها من نطاق المنافسة.

كما يختلف مفهوم الأزمة الدولية عن مفهوم التوتر الذي يتضمنه الشعور بالعداء أو الخوف أو التشكك، إذ أن التوتر حالة نفسية تنتج عن إدراك لاختلاف المصالح بين طرفي أو أكثر، أما الأزمة الدولية فتتجاوز ذلك لتأخذ شكل معارضة صريحة وفعلية. وبعبارة أخرى فإن التوتر يسبق

الأزمة ويظل دائماً مصاحباً لها، وعادة ما يبقي محصوراً في نطاق الإدراك والوجدان، ولكن ليس بالضرورة انعكاساً لأزمة أو مؤدياً إليها لأنه لا يتعارض دائماً مع التعاون، فمثلاً قد تمر العلاقات داخل تحالف معين بحالة من التوتر لإختلاف وجهات النظر بين أعضائه، ولكن هذا التوتر قد لا يتبلور حتماً في صورة أ زمة. وإذا ما بلغ التوتر درجة من الحدة، فقد يكون عاملاً من عوامل حدوث الأزمة حيث إنه يؤثر على عملية اتخاذ القرار.

كذلك يجب التمييز بين مفهوم الأزمة ومفهوم النزاع، فلفظ نزاع هو لفظ تقليدي ارتبط بمفهوم قانوني يتعلق بحقوق والتزامات الدول. أما مفهوم الأزمة فهو أوسع نطاقاً لأنه يتعلق بقوة أحد أطراف الأزمة وقدرته على فرض رأيه بصرف النظر عن التكييف القانوني لموضوع الخلاف، فالفارق بين النزاع والأزمة هو الفارق نفسه بين الحق والقوة.

صناعة الأزمة

بقراءة عامة لأسباب الأزمات الدولية نجد أن من أسوأ السيناريوهات المطروحة و التي لا يتمنيى المجتمع الدولي حدوثها هو سيناريو لجوء دولة ما للتهديد باستخدام القوة أو إصدار بيانات باحتمالاللجوء إليها ضد دولة أخرى لحل مشاكل عالقة بينهما، مما يؤدي غلى خلق أزمة دولية، خاصة إذا واكب ذلك جوء الدولة البادئة بالأزمة إلى أساليب تصعيدية كحشد القوات المسلحة على الحدود أو إجراء مناورات عسكرية أو إعلان حالة الطوارئ أو حدوث إشتباكات عفوية أو محددة قد تشعل حرباً لا يدرك أي من الطرفين مدى أبعادها.

وحينما تلجأ هذه الدولة أو مثيلاتها إلى هذا الأسلوب العدواني، فإنها تتوخي الحصول على نتائج سريعة وتحقيق مكاسب تعجز الوسائل الدبلوماسية عن تحقيقها، مما يدفعها إلى تخويف الطرف الآخر وإرغامة على تقديم تنازلات لم يكن يرغب فيها.

وقد يعمد ا لطرف المسبب للأزمة وهو في سبيله إلى تحقيق مآوبه إلى نقض الإنتفاقيات ومعاهدات عدم اعتداء مع دول يخشي أن تساند الدولة التي بيت النية لإشعال فتيل الأزمة معها كي يستفرد بضحيته فلا تجد من يساندها. أما الدولة الضحية فإنها غالباً ما تلجأ إلى أسلوب التهدئة وإستصراخ دول العالم لمساندتها، خاصة تلك الدول القوية المرتبطة معها باتفاقيات أو مصالح مشتركة، أو أنها قد تلجأ في مرحلة من مراحل اليأس إلى تقديم بعض التنازلات لعلها تدفع بذلك ضرراً واقعاً لا محالة.

أما أسلوب صناعة الأزمات فهو يبدأ في التبلور حينما تسعي دولة متنمرة سعياً حثيثاً لصناعة أزمة، وذلك حينما يسيل لعابها طمعاً في استعمار غيرها واغتصاب ما لديها من ثروات أو خيرات أو مواقع إستراتيجية متميزة، فتسعي إلى اختلاق أزمة للإيقاع بها في شراك تكون هيأتها في وقت سابق. وعادة ما تقوم بالتمهيد للأزمة عن طريق إطلاق سيل من الإشاعات والأكإذيب ال موجة للدولة الأخرى أو قادتها وتشويه المواقف وتفسير الحقائق التاريخية والسياسية تفسيراً

يخدم أغراضها ويزعزع ثقتها بنفسها، ثم تنتقل في صناعتها للأزمة بعد ذلك إلى مراحلة جديدة هي مرحلة تكثيق الضغط علي صانع القرار في الدولة الخصم وتأليب دول أخرى ضده ومحالة التضييق عليه لكسب دولة مؤيدة لصانع الأزمة ولتتسع الجبهة التي يواجهها خصمه، فيتكاثر أعداؤه ويحار في أمره وتضعف قدرته على المقاومة، وهو ما يحاول " شارون" أن يفعله مع "عرفات" الآن.

ثم يلجأ صانع الأزمة بعد ذلك إلى أسلوب التخفيف من حدة الضغط ليعود بين الأمل واليأس والترقب والإحباط، أو يدفعه ذلك الأسلوب إلى ا تخاذ قرارات طائشة غير مدروسة تجعل منه هدفاً لمنافسيه السياسيين في الداخل.

وأخيراً يقوم صانع الأزمة بجر عدوه إلى فخ كان قد أحكم نصبه فيفتعل حادثاً يتم التوقيت له توقيتاً مناسباً لا يجد ذلك العدو المستهدف فراراً منه إلا بالرضوخ لإبتزاز صانع أزمته أو الدخول معه في مواجهة غير مضمونة النتائج.

وبعد أن يتمكن صانع الأزمة من الحصول على مكاسب أولية كإحتلال بعض أراضي الخصم أو سلب بعض الأمتيازات منه يقوم مرة أخرى بتهدئة الأوضاع وتخفيف حدة التوتر وربما الإستجابة لبعض المطالب الهامشية لشعب الدولة الخصم وذلك لإمتصاص النقمة ولتجاوز شعوره بالخسارة والإهانة ولفرض أمر واقع على الأطراف الخارجية، وبعد ذلك يقوم بتنفيذ المرحلة الأخيرة من مخططاته وهي مرحلة امتصاص ثروات الدولة الضحية، أو دمجها كلياً أو جزئياً في كيانه إذا وسعه الأمر ذلك.

وهذا الأسلوب الجائر هو أسلوب قادة إسرائيل المدروس في صناعة الأزمات مع العرب الذين استعاروه من هتلر والذي قلد فيه طغاة التاريخ وبغاته، فقد عمد هتلر في عام ١٩٣٩م إلى تصوير غزوه لبولندا على أنه حالة دفاع عن النفس، بينما كانت في ح قيقة الأمر تحاول اتقاء شره. ولكن هتلر مضي في خطوات صناعته للأزمة مع بولندا إلى أن وصل إلى مرحلة الحادث المفتعل الذي سبق ذكره آنفاً، فأخذت قواته في الليلة السابقة لغزوة ١٢ سجيناً بولندياً من معسكر إعتقال ألماني وألبستهم ملابس عسكرية بولندية ثم ألقت بجثثهم على مقربة من الحدود البولندية حتى يتم تصوير الأمر وكأنه محاولة عسكرية بولندية لإختراق الحدود الألمانية، ولكن تم إحباطها بواسطة القوات الألمانية.

ثم قامت قوات ألمانية خاصة ترتدي الزي العسكري البولندي بمهاجمة إذاعة ألمانية كانت تبث برامجها من مكان قريب من الحدود البولندية، فقتلت الحراس الألمان الذي كانوا يحرسون الإذاعة ولن تذر منهم إلا حارساً واحداً مثخناً بجراحه ليروي لوكالات الأنباء العالمية والمحلية كيف قتلت القوات البولندية زملاءه، ولم تكن تلك القوات في حقيقة الأمر إلا قوات ألمانية ترتدي ملابس عسكرية بولندية هاجمت الإذاعة وتركت في موقع الحادث أسيراً بولندياً تم إصطحابه من المعتقل

إلى موقع الحادث ليذيع بياناً يعلن فيه بداية غزو بولندا للحدود الألمانية ثم يقتل بعد ذلك. وكانت تلك الحادث المفتعلة التي وقعت ليلة ١٩٣٩/٩/١م هي مبرر هتلر للهجوم على بولندا، والتي جرت وراءها الحرب العالمية الثانية (٥).

إن مفهوم صناعة الأزمة الذي تجيده بعض الدول لتحقيق توسع عسكري أو الحصول على منافع أخرى يشبه مفهوماً آخر هو الإدارة بالأزمات، وهو أسلوب يلجأ إليه بعض ساسة الدول للهروب إما من أزماتهم الشخصية أو من أزمات دولهم عن طريق إشعال فتيل أزمات أخرى للآخرين... فما هو مفهوم الإدارة بالأزمات؟

صناعة الأزمات والإدارة بالأزمات

قد يكون مفهوم الإدارة بالأزمات غريباً لكن بعض الدول تلجأ إليه لحل أزماتها المستفحلة. وقد يثار تساؤل هو كيف يمكن لدولة أن تحل أزمتها بإشعال أزمة أخرى ..؟ إذ العكس هو المتوقع حدوثه، فالكل يسعي للحد من تصاعد الأزمة وتفاقمها واللجوء إلى كافة التدابير و الخطوات الدبلوماسية وممارسة الضغوط التي من شأنها إجبار الخصم على القبول بالحلول المطروحة.

والواقع أن بعض الدول تلجأ لافتعال أزمة لحل أزمة أخرى وذلك حينما تشعر أنها بحاجة إلى تعزيز وضعها الداخلي أو إشغال الرأي العالم المحلي ومحاولة صرف أنظاره وإبعاده عن التفكير في أزمة الحقيقة، وهذا ما فعلته حكومة صدام حسين في العراق بعدما ضاقت بها السبل بسبب محاولتها التملص من تطبيق قرارات الأمم المتحدة بعد غزو الكويت مما جعلها في أزمة دائمة مع الأمم المتحدة، فحاولت اختلاق أزمة جديدة مع المفتشين الأمريكيين العاملين ضمن فريق التفتيش الدولي لصرف الأنظار عن الأزمة الحقيقية من ناحية ولحمل الشعب العراقي على كره عدو بديل (أمريكا) بعيداً عن عدوه الحقيقي (نظام حكمه) من نحاية أخرى.

وقد تلجأ بعض الدول الأخرى – في سعيها لتحقيق مصالحها القومية – إلى إفتعال أزمة والتخطيط لها ومحاولة تصعيدها، خاصة عند شعور تلك الدولة بالغبن أو محاولة فرض أمر واقع عليها مثل احتلال أراضيها بالقوة، وأقرب مثال على ذلك الخيار الذي طرح على الرئيس المصري الراحل " أنور السادات" عقب حرب ١٩٦٧ وقبل حرب ١٩٧٣ حيث إقترح عليه القيام بحرب عسكرية محدودة لا تهدف إلى إستعادة الأراضي ولكن لمجرد تحريك الأمور بحيث تثير الرأي العام العالمي بدرجة تجبره على القيام بجهد جديد وفعال لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط (٦).

ولكي ينجح أسلوب الإدارة بالأزمات فلابد من توافر شروط مهمة وضرورية أهمها:

١- وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدبر الأزمة حتى يتم إجبار الطرف الآخر على التسليم تجنباً لصراع يعرف هذا الطرف أنه ليس في صالحه، وهذا أمر شائع تحاول الدول

العظمي فرضه على الدول الصغري ليقينها أنه لا مفر أمامها في النهاية إلا الإذعان والقبول بمعظم الشروط إن لم يكن كافتها.

٢- إقتناع الطرف الأضعف في الأزمة اقتناعاً تاماً بأن الطرف الأول سيكبده خسائر فادحة- حالة تنفيذه لتهديده وعدم إذعانه لشروطه، إلا أن الأمور قد تنقلب رأساً على عقب فتنتكس الأحوال إذا أكتشف الطرف الآخر في الأزمة أن غريمه ليس جاداً في تهديده، أو ليست لديه القوة الكافية لتنفيذ هذا التهديد وهذا ما حدث في يونية ١٩٦٧م حينما تأكدت لإسرائيل أن الحشود المصرية في سيناء لم تكن سوى تهديد فقط وأن عبدالناصر لم يكن يعتزم الدخول في حرب معها فبادرت بشن الحرب، وهو الأمر الذي أكده فيما بعد مناحم بيغين رئيس الورزاء الإسرائيلي الأسبق بنفسه حينما قال في أحد تصريحاته: يجب علينا أن تكون أمناء مع أنفسنا وأن نعترف بأن الحشود المصرية في سيناء عام ١٩٦٧ لم تكن دليلاً على أن عبد الناصر كان يرغب حقيقة في غزونا، ولكن نحن الذين قررنا القيام بهجوم ضده وأننا كنا نعرف يقيناً أن حشد القوات في سيناء ليس إلا عملاً استعراضياً" (٧).

خلاصة القول إن الإدارة بالأزمات وإن كانت فعلاً متعمداً من أحد اطراف الأزمة بهدف تغيير مسار الأزمة الحقيقية إلا أن ذلك لا يعني نجاحه ، إذ قد تنحو مسارات الأزمة وتطوراتها منحي آخر عكس ما هو مخطط ومرتب لها، وقد تفلت كل الأمور من يد صانع القرار وتنقلب عليه وتكون ذريعة يستغلها الطرف الآخر في الأزمة، ومن ذلك مسلسل الأزمات التي افتعلها "هتلر" في الثلاثينيات مما أقنع بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي بنوايا النازية الحقيقية فشكلت تكتلاً في قوة واحدة ضد " هتلر" وكانت أحد الأسباب الرئيسية في هزيمته في هذه الحرب.

بداية دراسة ظاهرة الأزمات الدولية

بدأت دراسة ظاهرة الأزمات الدولية دراسة جدية في عصرنا الحديث مع نهاية أزمة الحرب العالمية الأولى التي انطلقت شرارتها الأولى في البوسنة عام (١٩٠٨-١٩٠٩) وكانت تلك الحرب قد بدأت عندما خشيت امبراطورية النمسا والمجر وقتئذ من تنامي مطالب القوميات الراقدة تحت عباءتها بالاستقلال، مما شكل في نظرها تهديداً خطراً لكيانها وتماسكها، فحرصت على عدم التهاون والوقوف بصلابة شديدة أمام مطالب الصرب خاصة بعد أن تعهدت ألمانيا للنمسا والمجر بمساندتهما إذا ما تدخلت روسيا لصالح الصرب، ومن نحاية أخرى فقد أبدت فرنسا وإنجلترا مخاوفهما من تنامي قوة الأسطول الألماني إلى الحد الذي يمكنه من تهديد سيادة بريطانيا على البحار. ثم جاء مصرع ولي عهد النمسا في مدينة " سراييفو" ليمثل الشرارة التي دفعت بهذه الأزمات جميعاً إلى التلاحم محدثة انهيار النظام الدولي الذي كان قائماً في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وهو الوضع الذي يطلق عليه مصطلح تداعي الأزمات. وكانت تلك هي بداية اكبر أزمة آنذاك وهي أزمة ما قبل اندلاع تلك الحرب عام ١٩١٤ بين ألمانيا والنمسا

والمجر والامبراطورية العثمانية من جهة، وإنجلترا وفرنسا وروسيا وبلجيكا وصربيا والجبل الأسوط واليابان من جهة أخرى.

واستمرت وقائع الحرب إلى أن قامت ألمانيا بإحتلال بلجيكا ثم تقدمت نحو باريس، واستمرت حرب خنادق بعد ذلك إلى عام ١٩١٦، ومن ناحية أخرى هاجم الالمان الروس وهزموهم في معركتي " تاننبرج" و"بحيرات مازور" وفي عام ١٩١٥م تحالفت بلغاريا مع ألمانيا وتحالفت إيطاليا مع الحلفاء ثم انضمت إليهم البرتغال ورومانيا في عام ١٩١٦، كما حارب اليونانيون إلى جانب الحلفاء ضد الالمان في معركة "سالونيكا" وكان ا لالمان قد أغرقوا سفينة أمريكية عام ١٩١٥م، فأعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا عام ١٩١٧م ودخلت قواتها فرنسا ولكنها لم تشترك في القتال إلا في عام ١٩١٨ في معركة " شاتو تيري" وفي ا لسنة نفسها التي أعلنت فيها أمريكا الحرب على ألمانيا قامت ثورة عربية ضد تركيا حليفة ألمانيا عام ١٩١٦م فسقطت بغداد وبيت المقدس، وفي تاريخ ١٩١٨/١١/١١م اعلنت كل من تركيا والنمسا والمجر وبلغاريا الإستسلام وقامت ثورة في ألمانيا فوقعت هدنة في " كومبين" ثم تلت تلك الهدنة عدة معاهدات مثل معاهدة " فيرساي" و"سانت جرمين" و" تريانو" وغيرها بعد فقدان أكثر من عشر ملايين قتيل و ٢٠ مليون جريح، وكذلك بعد تغيير حدود بلدان كثيرة في أوروبا وآسيا، فأنشئت عصبة الأمم حتى لا تتكرر تلك الحروب والكوارث والأزمات الدولية، ثم بدأت البحث في ظاهرة الأزمات " الدولية" والاهتمام بها بصورة واضحة، وذلك لتفادي الأهوال التي أسفرت عنا هذه الحرب. وحاول الباحثون البحث عن أسباب الصراع الدولي بغية إستئصالها حتى لا تتكرر مرة أخرى. وبدأ التفكير جدياً في ما يسمي بالسلام العالمي ووضع نظام أو دستور تلتزم به الدول في سلوكياتها وعلاقتها في ما بينهما على نحو يكبح جماح التطلعات غير المشروعة والسلوك غير المسئول الذي قد ينجم عنه حدوث صدامات مسلحة.

ولكن تلك الدراسات والمحاولات من ناحية وإنشاء عصبة الأمم بعد الحرب من ناحية أخرى لم تؤدي إلى نتائج ملموسة في تحقيق السلام ، بل إن تلك الجهود أصيبت بإنتكاسة أخرى حينما بدأت تظهر ملامح أزمة عالمية جديدة باتت تلوح نذرها في الأفق، وكانت تلك بداية الحرب العالمية الثانية. فقد بدأت المانيا في تحقيق أطماعها التوسيعة مرة أخرى منذ عام ١٩٣٨م، وإجتاحت جيوش هتلر " تشيكوسلوفاكيا" وأعلن هتلر قيام تحالف نازي سوفيتي تقوم بموجبه الدولتان بتقسيم بولندا بين روسيا وألمانيا، فأعلنت بريطانيا وفرنسا بعد إحتلال النازيين لبولندا الحرب على ألمانيا، فما كان إلا أن تقدمت الجيوش الألمانية نحو أوروبا في ١٩٤٠/٦/١٠م، ووقع هجوم ألماني كاسح على فرنسا لم يستمر سوى أسبوع واحد إنهزمت بعده فرنسا ووقعت اتفاقية هدنة مع ألمانيا. وقد أديى ذلك إلى اختلال ميزان القوى وأصبح الخطر الألماني يهدد انجلترا ويلوح من بعيد ليجتاح روسيا بعد ذلك.

وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادي نجد صورة أخرى حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على جزر الهاواي والفلبين وعلى بعض دول أمريكا اللاتينية بينما كان الهولنديون يسيطرون على منطقة جزر الهند الشرقية التي تعرف اليوم بأندونيسيا ، وكان الفرنسيون يسيطرون على الهند الصينية التي تعرف اليوم بكمبوديا الديموقراطية وفيتنام ولاوس ، وفي حين أن البريطانيين كانت لهم السيطرة على الهند وبورما وهونج كونج وماليزيا إلى جانب سيطرتهم مع الفرنسيين على أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فقد غمرت اليابانيين في تلك الفترة نزعة توسعية تهدف إلى القضاء على الرجل الأبيض في آسيا، بينما كانت روسيا ضعيفة آنذاك، ليست لديها أطماع سياسية أو توسعية، فوجد اليابانيون فرصتهم بعد هزيمة فرنسا أمام الألمان وانشغال بريطانيا في الحرب ضد " هتلر" فاتجهوا إلى جنوب شرقي آسيا ولكنهم لم يفلحوا في حربهم مع الصين فلجأوا إلى خيارات أخرى في الهند الصينية وشنوا هجمات على سنغافورة والفلبين وأندونسيا، كما وقعوا معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي الذي كانت يستعد لصد الهجوم النازي في صيف ١٩٤٠م، كما لجأ اليابانيون إلى توقيع ميثاق دفاع ثلاثي بينهم وبين الألمان والأيطاليين يلتزمون فيه بمساندة بعضهم إذا ما تعرض أحدهم لهجوم خارجي.

وفي أبريل ١٩٤١م، غزت جيوش " هتلر" روسيا ووصلت القوات الألمانية إلى أبواب موسكو مما دفع ا لولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بعد أن كانت إلى أبواب موسكو مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بعد أن كانت إلى تلك الفترة بعيدة بعض الشئ عن الدخول في مواجهات مباشرة مع ألمانيا أو اليابان، فقامت باحتلال أيسلندا وهو الأمر الذي مكن القوات البريطانية من التفرغ لمواجهة الألمان في الشرق الأوسط. وهكذا دخلت أمريكا الحرب بعد أن أنهكت تلك الحرب بريطانيا وروسيا اللتان دفعتها ثمناً باهظاً نتيجة صمودهما أمام " هتلر" ويكفي أن نذكر هنا أن روسيا فقدت عشرين مليون رجل من جنودها وما يقرب من نصف طاقتها الانتاجية.

وقد أصرت الولايات المتحدة من ناحية أخرى على إنسحاب اليابانيين من الصين، ولكنهم تجاهلوا التحذير الأمريكي فقامت أمريكا بتجميد لاأرصدة اليابانية في بنوكها مما أدى إلى حصار اليابان إقتصادياً وشل قدرتها على شراء البترول أو السلع الضرورية. ولم تجد اليابان للخروج من هذا المأزق إلا خيارين هما: إما عقد اتفاقية مع أمريكا مقابل الإنسحاب من الهند الصينية أو الدخول في حرب مع أمريكا.

وقد أختار اليابانيون في بداية الأمر التوصل لحل وسط مع الأمريكيين ولكنهم فشلوا في مسعاهم، فلم يجدوا منفذاً لهم إلا الحرب حيث هاجموا " بيرل هاربير" في ١٩٤١/١٢/٧م،

وكذلك شنوا هجوماً على الفلبين وماليزيا وتايلاند وأندونسيا في ١٩٤١/١٢/٨م، فأعلنت أمريكا وبريطانيا الحرب على اليابان.

وفي غمرة إنهماك الدولتين في القتال مع اليابانيين أعلن " هتلر" في تاريخ ١٩٤١/١٢/١١م الحرب رسمياً على الولايات المتحدة التي رمت بثقلها لمواجهة الألمان واليابانيين في آن واحد، وإستخدمت أمريكا لأول مرة في تاريخ العالم السلاح النووي ضد اليابان رداً على هجومها على " بيرل هاربر" وأسدلت بذلك الستار على الحرب العالمية الثانية (٨).

وما يهمنا من هذا العرض التاريخي الموجز لأحداث الحرب العالمية الثانية هو أن دول العالم عادت إلى الإقتناع مرة أخرى بأن هذه الفوضي العالمية التي ما إن تخرج العالم من أزمة حتى تولجه في أزمة أخرى ستؤدي في النهاية إلى فناء البشرية إذا ما استمر الأمر على ما هو عليه، وإذا ما استمر تكديس الأسلحة وتطويرها، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، فاجتمعت كي تضع حداً لتلك الأزمات وتم إنشاء هيئة الأمم المتحدة لتخلف عصبة الأمم التي لم تكن قادرة على درء الحروب، وازدهرت الدراسات التي تركز على ظاهرة الأزمات الدولية ومسبباتها وسبل الحد منها أو جعلها في أضيق الحدود (٩).

وشهدت هذه الفترة وما بعدها اختفاء ما كان يسمي بظاهرة تداعي الأزمات بمعني أن حدوث أزمة في إحدى دول منطقة دولية معينة يستتبعه حدوث أزمات أخرى في باقي دول المنطقة. ويعود السبب الرئيسي في اختفاء هذه الظاهرة في تلك الفترة وما بعدها إلى ظهور الرادع النووي الذي تم استخدامه خل الحرب العالمية الثانية لأول مرة مما حدا بجميع الأطراف الدولية إلى التفكير جدياً قبل الإقدام على أية مغامرة غير محسوبة، ليقينهم التام بفداحة ثمن مثل هذا التصرف الذي لا يقل عن الدمار المحقق. وبناء على هذا فإن أبرز ما يميز سمات الأزمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أنها أزمات مدروسة ومحسوبة العواقب سواء في تصعيدها أو في إدارتها، كما أصبحت حرية الأطراف في تصعيدها على المستوى العالمية أو الإقليمي غير مطلقة.

وجاء عام ١٩٦٢م لتبرز معه بوادر أزمة دولية جديدة وهي أزمة الصواريخ الكوبية" التي ترجع جذورها إلى تدخل الأتحاد السوفييتي في كوبا عام ١٩٦١م ومساعدتها إقتصادياً وعسكرياً وذلك لإضعاف سياسات الأحتواء وتدابير الحظر الاقتصادي التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وشاركتها في ذلك الدول الحليفة للولايات المتحدة مستهدفة إسقاط نظام " فيديل كاسترو" وبالتالي تصفية قاعدة تصدير الشيوعية في منطقة أمريكا اللاتينية.

وقد أشتملت المساعدات العسكرية السوفيتية لكوبا على إقامة قواعد لإطلاق الصواريخ داخل الأراضي الكوبية وإرسال مجموعة من الفنيين العسكريين السوفييت الذين انيطت بهم مهمة

تشغيل تلك القواعد. وقد أحدثت المبادر السوفييتية رد فعل عنيف تركيب قواعد للصواريخ النووية في كوبا من تهديد خطر ومباشر للأمن القومي الأمريكي.

وفي أغسطس عام ١٩٦٢م – وكرد فعل على مضاعفة السوفييت لشحنات الاسلحة إلى كوبا– قامت الولايات المتحدة بتصعيد مواجهتها للسوفييت محددة خياراتها في ما يلي:–

١– القيام بهجوم مباشر ضد كوبا على أ، يسبقه هجوم جوي لتدمير قواعد الصواريخ وقإذفات القنابل السوفييتية .

٢– الاكتفاء بتدمير هذه القواعد السوفييتية دون أ، يمتد الأمر إلى الهجوم الشامل.

٣– فرض حصار بحري حول الشواطئ الكوبية والإستمرار في ذلك إلى أن يتخذ الرئيس السوفييتي آنذاك " خروتشوف" قراراً بسحب الصواريخ من كوبا.

وإنتهي الأمر بقبول الزعيم السوفييتي " خروتشوف" العرض الأمريكي بسحب الصواريخ السوفييتية من كوبا وترحيب أمريكا في المقابل بقبوله ذلك العرض، وهكذا تبددت إحتمالات المواجهة وزال شبح الرعب النووي ا لذي خيم على العام بأسره طوال تلك الفترة العصيبة التي استغرقتها الأزمة.

وبدأ معها موضوع دراسة اللأزمات الدولية بنحو نحواً علمياً منهجياً في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكثر من أي وقت مضئ، فكانت هذه اللأزمة بمثابة بداية عصر دراسة الأزمات كعلم وفن، وذلك لما أبرزته من مفاهيم جديدة لم تكن واضحة من قبل ، حيث أكد نجاح حل هذه الأزمة على الأهمية الفائقة لدور الاتصالات في إدارة الأزمات وعلى ضرورة فتح قنوات للاتصال المباشر والفوري لحل الأزمات الدولية، وهو الأمر الذي قامت به كل من واشنطن وموسكو حين فتحتا خطاً ساخناً بين العاصمتين، وهو الخط الذي أثبت فاعليته فيما بعد في تجاوز أزمات عديدة ووقف تصعيد الموقف بينهما مثلما حدث أثناء أزمتي الشرق الأوسط في عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

وقد حظيت أزمة الصواريخ الكوبية هذه باهتمام بالغ لدى الباحثين في الأزمات الدولية باعتبارها النموذج الأمثل لإدارة الأزمات ، ونظروا إليها على أنها إشارة البدء لانطلاق الج=هد الأكاديمي نحو تأصيل مبادئ إدارة الأزمات، وبها تؤرخ تاريخ دخول هذه المصطلح إلى قاموس العلاقات الدولية حينما أطلق " روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس الأسبق كندي جملته الشهيرة " لم يعد هناك بعد الآن – مجالاً للحديث عن الاستراتيجية وإنما عن إدارة الأزمات فقط.

وقد جاء تعقيب " ماكنمارا" هذا نتيجة لنجاح الجهود الدبلوماسية في إدارة هذه الأزمة ، وليؤكد على أهمية دور إدارة الأزمات في تجنب ويلاتها، وما كان يمكن للإخفاق في إدارة هذه الازمة أن يتسبب في دفع العالم إلى هاوية الدمار النووي.

حيث قدرت الخسائر البشرية المحتملة لحدوث هذه الكارثة ما بين (٣٢-٥٠%) من تعداد سكان المعسكرين المتنازعين، ناهيك بالخسائر الأخرى.

كما تراوحت فرص النجاح في إدارة هذه الأزمة ما بين (٢٧- ٥٠%)، إلا أن النجاح في إدارتها أنقذ البشرية من ويلات نوويه كانت واقعة لا محالة ومن عواقب وخيمة كان يمكن أن تترتب على الفشل في التوصل لحل لها، مما يدل على حاجة كل دولة مهما كانت متخلفة إلى الوقوف على كل ما يتصل بإدارة الأزمات من القواعد والاستراتيجيات والحورات حتى تجنب نفسها وغيرها من الدول عواقب الطريق المسدودة.

إدارة الأزمة الدولية

لا يمكن تحديد مواصفات معينة أو إتباع منهج علمي شامل لتطبيقه على جميع الأزمات الدولية، فالأزمات الدولية تختلف باختلاف أسبابها أو تفاصيلها الخاصة بها إلا أن ذلك لا يمنع من وجود سمات مشتركة تشترك فيها الأزمات مع غيرها مما يؤدي إلى وجود تشابه في أساليب معالجتها.

ومن ناحية أخرى فإن ما يميز أزمات ما قبل انتهاء الحرب الباردة عن أزمات لفترة التي تلتها هو أن لأزمات تلك الفترة قواعد وأسساً وضوابط ألتزم بها القطبان الكبيران وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، كما ألتزمت بها منظمة الدول التي تدور في فلكهما وكذلك دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث.

أما فترة ما بعد الحرب الباردة والتي نعيش أيامها الآن فقد غيرت روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي سياستها وبالتالي أسلوبها في معالجة الأزمات وانشغلت في حل أزماتها الداخلية ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية خصمها اللدود بل الشريك في حل الأزمات العالمية وحتى الداخلية.

وفي ذلك السياق حدد الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف سياسة بلاده الجديدة حينما أصدر تعليماته للقيادة السوفيتية عام ١٩٨٧م بتغيير إستراتيجيتها من مواجهة حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية الاكتفاء بقوة ع سكرية للدفاع عن الاتحاد السوفييتي.

إلا أن ذلك الانفراج في التوتر بين القطبين أدي من ناحية أخرى إلى بروز ظاهرة جديدة هي أحساس منظمة الدول التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي وأخذت تلك الدول تشعر بحرية أكبر في اتخاذ قراراتها وتحديد أصدقائها وأعدائها ومصالحها الخاصة بعيداً عن القطب الذي كانت تسير في فلكه، مما أدى إلى وأد أزمات سابقة وإحياء أزمات ماضية.

وإذا كا ن الوضع الجديد ساهم في تخفيف حدة التوتر بين القطبين الكبيرين وابعد عنهما وعن العالم شبح حرب نووية لا تبقي ولا تذر إلا أن مخاوف جديدة بدأت تبرز على الساحة العالمية وتقلق صناع القرار في العالم وتنذر بحدوث أزمات لا يمكن السيطرة عليها، ومن ابرز تلك

المخاوف ا لخوف من امتلاك دول عديدة لأسلحة الدمار الشامل وهو الخوف الذي دفع الدول الكبرى إلى الحث على توقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وبدأت الدراسات المتعلقة بإدارة الأزمات تولي موضوع أسلحة الدمار الشامل والأزمات الدولية المتعلقة بها اهتماما بالغاً خاصة وان الهدف المرجو من توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لم يتحقق وان الجهود المبذولة لمنع الحكومات من امتلاك الخبرة الكافية لإنتاج مثل هذا السلام الفتاك لم ت حقق شيئاً، بل أخفقت حتى الآن في منع دول من السعي للحصول عليه أن لم يكن امتلاكه فعلاً، ويرى أولئك الباحثون ذلك واضحاً في محاولات بعض الدول مثل كوريا الشمالية والعراق ناهيك بدول أخرى ممتنعة عن التوقيع على تلك المعاهدة كإسرائيل وغيرها.

وكان الجنرال " جيمس كلاير" مدير الاستخبارات في وزارة الدفاع الأمريكية قد توقع ان نهاية القرن العشرين يمكن ان تشهد امتلاك بلدان عديدة قدرات على تجهيز رؤوس القذائف الكيماوية او الجرثومية أو النووية، وتعتقد وزارة الدفاع الأمريكية أن بعض الدول لديها القدرة على تصميم رؤوس نووية تفجر تلقائياً فتحدث أضراراً هائلة، وقد زاد خوف الباحثين من وقوع هجمات إرهابية تستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل إذ أنه أصبح من السهل على الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية أن تنفذ عبرة حدود أية دولة إذا ما أحسن إخفاؤها كما أن حدوث عمليات إرهابية مثل محاولة نسف المركز التجاري العالمي الأولى في نيويورك، وإطلاق الغز الخانق في نفق قطارات طوكيو يشير إلى أن الجماعات المتظرفة تستخدم أسلحة غير تقليدية أفدح خسارة واشد فتكاً.

ومن دواعي قلق مراكز إدارة الأزمات أن تحصل جماعة إرهابية على مادة مشعة لا لصنع قنبلة نووية وإنما لتركيب قنبلة تقليدية قذرة تلوث منطقة واسعة في حالة تفجيرها، خاصة وان إعداد قنبلة كهذه لا يحتاج إلى تفجير نووي، بل إلى انتشار المواد النووية، وفي تقدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن نحو عشرين دولة تحاول تطوير أسلحة كيماوية أو جرثومية في الوقت الحاضر، ولقد اتفق معظم الخبراء على أن بعض الدول أصبحت تمتلك القدرة النووية مثلها مثل باكستان والهند (١٠) وكذلك إسرائيل المستمرة في خرق الحظر النووي والتي أنتجت سراً ما يقدر بالمئات من القنابل النووية، ومثل العراق الذي كان على بعد سنوات من امتلاك السلاح النووي حين دمرته عاصفة الصحراء، ولا يعتقد سوى قلائل أن صدام حسين قد تخلي عن طموحاته النووية، ومثل كوريا الشمالية التي ربما تكون قد صنعت قنبلة أو اثنتين، وكذلك حال بعض بلدان أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية.

ومن جانب أخر فإن الباحثين يركزون في دراساتهم على الجهود الوقائية لمنع إنتشار تلك الأسلحة الفتاكة ويعكفون على سبل منع الدول من تطوير تلك الأسلحة الصعب إدارة أزمات هذا الوضع الا بتقديم تضحيات بشرية يكون الخاسر فيها أطرافا دولية عديدة، ويتضح من دراسة قامت بها مؤسسة راند للأبحاث مدى صعوبة الحد من انتشار هذه الأسلحة إذ أنه لا يمكن

تصور قيام الدول الكبرى بمواجهة الترسانات النووية الصغيرة الناشئة عن طريق شن هجوم على المنشأة النووية التابعة لها لأن ذلك يعتبر عملاً استفزازيا وأنه سيؤدي إلى نتيجة سلبية، كما أن العواقب السياسية والتدميرية بدءا من أثارة الرأي العام إلى احتمالات انتشار الغبار الذري المتساقط على بلدان الحلفاء يعتبران من أهم المخاطر الداعية إلى رفض فكرة الهجوم المفاجئ لردع دولة ما والحيلولة بينها وبين استخدام قدراتها النووية، ويشير بعض المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج أرسلت معظم معداتها العسكرية إلى هناك إلا أنهم يعقبون على ذلك بقولهم لو أن صدام حسين كان يملك ثلاث قنابل نووية لاستطاع تدمير قدراتنا الحربية تماماً، وتعرض مؤسسة راند في دراسة لها في هذا المجال بدائل تتفاوت بين إستراتيجية معتدلة دفاعية تقوم في معظمها على أساس الخطط والبرامج المعمول بها حالياً وبين وضعية هجومية مضادة للانتشار النووي وتشمل عدد كبيراً من القوة الضاربة ووسائل الدفاع الصاروخية، وما يزيد الأمر صعوبة في نظر الباحثين هو السهولة النسبية في الحصول على التكنولوجيا النووية ا لمهمة في إنتاج السلاح النووي ووجود معدات متقدمة تستخدم لحفر الأنفاق مثل الحفارات الضخمة التي استعملت في شق القناة تحت بحر الشمال وتخبئتها في الأعماق بحيث يصعب تدميرها دون استخدام أسلحة مدمرة فتاكة ومتطورة وهذا كله يعني أن إجراءات منع انتشار السلاح النووي ليست مضمونة النتائج ولا يتبقي سوى أمل واحد من وجهة نظرهم وهو أن تنجح خشبة الردع ضد الدول النووية الجديدة مثلما نجحت أثناء الحرب الباردة، ولكن أحد الخبراء في الحكومة الأمريكية يشير إلى أن بلاده تعرف عن كوريا الشمالية وإيران وغيرها اقل مما كانت تعرفه عن الاتحاد السوفيتي وإنها تجد صعوبة في الوصول إلى أسرار هذه البلدان النووية (١١).

ويخلص الباحثون إلى أن المخاطر التي ينطوى عليها الانتشار النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة دفعت أعداد متزايدة من المتشددين والمعتدلين في العالم

إلى المطالبة بنزع السلاح النووي، إلا أن الصعوبة تكمن في كيفية القيام بذلك.

وإذ كان الرعب النووي واستخدام أسلحة الدفاع الشامل التي جئنا على ذكرها يشكل حيزا كبيراً من تفكير مراكز إدارة الأزمات الدولية في العالم فإن لدول العالم مشاكلها وأزماتها الأخرى التي ت عمل على التصدي لها ولإدارتها ويحاول صناع القرار إيجاد مخارج لها ويعكف الباحثون في مراكز إدارة الأزمات في تلك الدول على متابعتها رغم أنها أقل خطورة من أسلحة الدمار الشامل إلا أنها أكثر حدوثاً ونقصد بذلك النزاعات والصراعات التي تؤدي في النهاية إلى إنها أكثر حدوثاً، ونقصد بذلك النزاعات والصراعات التي تؤدي في النهاية إلى حدوث أزمات دولية وعادة ما يتدرجون في تخطيطهم لمواجهة الأزمات الدولية متبعين ثلاثة بدائل مهمة سنتطرق إليها في الصفحات التالية التي تحمل عنوان أساليب إدارة الأزمات الدولية.

أساليب إدارة الأزمات الدولية:

تعتمد الدول في إدارة أزماتها على أساليب عدة بغية الوصول إلى مخرج لحل أي أزمة تواجهها، ومن أهم تلك الأساليب أسلوب التساوم التوفيقي وأداته هي الدبلوماسية فإذا ما احتاج الأمر إلى وسيلة أخرى اشد تأثيراً، فإن ا لدول القادرة تلجأ إلى أسلوب التساوم الإكراهي ووسيلته هي دبلوماسية القوة، وإذا ما فشلت في ذلك فليس هناك من بديل آخر سوى التنازل أياً كان حجمه أو المواجهة العسكرية وهو الخيار الصعب الذي لا تتمناه أية دولة حتى وأن كانت النتيجة هي النصر، لآن ذلك سيكون معناه بالنسبة للدولة كلفة اقتصادية وبشرية، كما أنه يجعل الدولة في وضع قتالي مستمر مما يجرها إلى استنفار جميع طاقاتها على حساب ممارسة دورها الاعتيادي محلياً ودولياً.

لذلك فإن الدول الواعية تبادر إلى اللجوء إلى الإقناع أو الإكراه بعيدا عن القوة العسكرية تاركة هذا الخيار الصعب في مؤخرة البدائل المطروحة، وسوف نتحدث عن الأساليب الثلاثة المهمة التي عادة ما تحاول الدول حل أزماتها الدولية بواسطتها هي:

a. أسلوب التساًوم التوفيقي (الدبلوماسية)
b. أسلوب التساوم الإكراهي (دبلوماسية القوة)
c. أسلوب الحل العسكري.

١- أسلوب لتساوم التوفيقي (الدبلوماسية):

هو مجموعة التحركات (التصريحات أو الأفعال) التي تسعى إلى التوفيق ما بين مصالح أطراف الأزمة من خلال الحل الوسط أو التنازلات المتبادلة بهدف الوصول إلى معالجة سلمية وتسوية مرضية لجميع الأطراف وبما لا يلحق أضرارا جوهرية بمصالح أي طرف، وعادة ما يعزز كل من أطراف الأزمة مصداقيته ورغبته في إتباع هذا النموذج عن طريق التصريح بذلك أو إتباع خطوات فعلية تدل عليه ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات الآتية:-

١- إذا ما حققت الدولة هدفها من الأزمة.
٢- إذا ما شعرت إنها ستفشل في تحقيق أهدافها عن طريق تصعيد الأزمة.
٣- إذا ما شعرت أن تكلفة التصعيد في الأزمة أكثر مما تتحمله إمكانيات الدولة.
٤- إذا ما حدث تغيير في البيئة المحلية أو الدولية للازمة مما يجعل استمرار تصعيدها أمراً غير مرغوب فيه.

ويجب عند استخدام هذا النموذج البدء بتحركات توفيقية صغيرة كتقديم تنازلات صغيرة ومحدودة وغامضة بحيث تحقق تلك التنازلات التسوية المرجوة مع مراعاة الحد الأدنى من الخسارة للمصلحة القومية وفي حالة ما إذا لم يحقق التنازل المحدد هدف الوصول إلى التسوية أمكن تقديم تنازلات أخرى أكبر نسبياً دون إلحاق ضرر جوهرية بمصالح الدولة المتنازلة، إلا إنه في

بعض الأحيان يعتبر القيام بتقديم تنازلات كبيره في بداية ألازمه كالتسليم مثلا بمطالب الجانب الأخر تهديدا لمصالح الدولة العليا مما يؤدي إلي حدوث أضرار وخسائر جوهريه ويبقي علي جذور الصراع دائما مشتعلة ويشجع علي تكرار مثل هذا النوع من الأزمات كما هو ملاحظ في اغلب عمليات الإرهاب الدولي بالرغم من انه قد يبدوا وكان إتباع هذا الأسلوب قد حقق تسويه سريعة وحاسمه للازمه وتعتبر الدبلوماسية من أهم أدوات هذه المرحلة كما هو واضح في الصفحات

التالية ٠٠٠

لقد مر بنا إن الدبلوماسية هي أهم أداه من أدوات لتساوم التوفيقي.وهي لم تكن وليده هذا العصر وإنما ٠

مع بداية عصر النهضة وقد تصورها تدارس رويتر في كتابه فن الدبلوماسية فقال بان الأصل في نشاه الدبلوماسية تقوم علي افتراض مؤداه إن قبيلتين اقتتلتا زمنا طويلا حتى أوشك الفناء إن يبيدها معا وفي هذه اللحظة الحرجة من تطور الإنسانيه ينشط الذكاء العاطل وتتفتق القريحة الخاملة عن حلول عبقرية تحت ضغط الحاجة إلي تحقيق المعادلة الصعبة وهي تجنب الفناء وتجنب الهزيمة في إن واحد فاختارت احدي القبيلتين من بين أبنائها أكثرهم حكمه واربطهم جاشا وأوسعهم حيله وأوفدتهم إلي القبيلة

أخري في أول مهمة سلام عرفها الإنسان كان هذا الوفد يرتدي ملابس مزركشة زاهية الألوان وقد تجرد أعضاؤه من الاسلحه التي اعتادوا حمل ها وارتسمت علي وجوهم ابتسامات ودوده مسالمة فأحجم أفراد القبيلة الاخري عن الانقضاض عليهم وتهشيم رؤوسهم بهراواتهم الحجرية وأدركوا إن هؤلاء القادمين يختلفون عن غيرهم من المحاربين ليس بالزى والملامح فقط وإنما بالنوايا أيضا ٠ وهكذا نجحت أول مهمة سلام في التاريخ ٠

وما يعنينا في هذا المثال الذي ذكره تشارلس رويتر هو إن الجماعات الإنسانيه قد اهتدت في وقت مبكر من تاريخها إلي أسلوب أخر غير أسلوب الصراع البدائي يمكنها من خلاله الاستمرار في تطورها ٠

ولفظ الدبلوماسية إغريقي الأصل انتقل إلي ألاتينيه ومنها إلي اللغات الاوربيه الحية ثم إلي اللغة العربية وهو في أصله الإغريقي القديم يعني الوثيقة التي يبعث بها أصحاب السلطة وتعطي حاملها امتيازات معينه ٠

وقد استعلمت كلمه دبلوماسيه خلال القرون الوسطي للدلالة علي دراسة الوثائق وترتيبها وحفظها وكانت أول دوله تمارسها هي ايطاليا ثم فرنسا في القرن الرابع عشر وكانت علي نطاق محدود جدا ٠ أما في القرن الثامن عشر فقد اتسع نطاقها فظهرت الهيئة الدبلوماسية وعميد السلك

الدبلوماسي وفي مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م تم الاتفاق علي إيجاد نظام تحديد الاسبقيه بين البعثات الدبلوماسية بما يتفق ومبدأ التساوي بين الدول (١٢)

ومع تطور الحياة وتغير الظروف الدولية وازدياد الصراعات ازداد الاهتمام بالدبلوماسية علي صعيد دول العالم كما ازدادت معها القضايا المدرجة بين مهامها وأعمالها سواء من حيث مداها أو تعقيدها فلم تعد مهامها قاصرة علي نقل الرسائل بين الحكومات وتوضيحها وجمع المعلومات وحماية مواطني الدولة في الخارج ورعاية مصالحها وتأكيد شرعيتها وإبراز دورها ومكانتها بين دول العالم أضافه إلي تدعيم العلاقات بين ممثلي الدولة المختلفة ولكنها أصبحت تضم خبراء يستعان بهم ويلعبون دورا مهما في القضايا الاقتصادية والتسلي حيه والأمنيه والاعلاميه والزراعية والمؤتمرات الدولية ٠

وعلي الرغم مما شهدنه الدبلوماسية من تطورات عديدة في وظائفها إلا إن مهمتها الرئيسية تتمثل في تنميه القدرات الخاصة علي مواجهه الأزمات من خلال التجربة الطويلة التي مرت بها قصه الصراع بين الجماعات الإنسانيه المختلفة ٠

والتاريخ حافل بنماذج لا حصر لها تبرهن علي قدره الإنسان علي ابتداع الحلول الخلاقة لمواقف الأزمات وذلك عندما تعجز القوه المادية عن دفع الخطر وعندما ينجح الفكر الإنساني في تعويض هذا القصور كما إن هذه النماذج من ناحية أخري تثبت حقيقة تاريخيه هي إن أداره الأزمات كانت احدي أساليب أداره العلاقات الإنسانيه علي مستوياتها المختلفة منذ فجر التاريخ وان القدرة علي النجاح فيها كانت امتيازا غريزيا خص الله سبحانه وتعالي البعض من البشر بيه دون البعض الأخر وأنها كانت الأسبق وجودا من محاولات الدراسات النظرية التي بدأت في مطلع الستينات تماما مثلما تعلم الإنسان السباحة قبل إن يكتشف قانون الطفو ٠

وتعد الدبلوماسية الاداه الرئيسية الفاعلة لحل الأزمات أما بقيه الآليات فهي في الحقيقة عوامل ضغط مصاحبه لمراحل استخدام الدبلوماسية ومساعده لإنجاحها وتأثرت الدبلوماسية كغيرها من العلوم والفنون الاخري بالتطورات السياسية والتكنولوجيا المعاصرة وانعكس تطور وسائل الاتصال والتوسع في العلاقات التجارية والثقافية والاعتماد المتبادل بين الشعوب علي الدبلوماسية وادي إلي تعدد مفاهيمها ومهامها وكذلك أساليبها فظهر معارف بدبلوماسيه القمة ودبلوماسيه المؤتمرات والدبلوماسية الشعبية ٠

والهدف الرئيسي من الدبلوماسية مهما اختلف أشكالها هو الاتصال وتبادل وجهات النظر إلا انه ينبغي الاشاره إلي عنصر مهم وهو نجاح الدبلوماسية في مجال العلاقات الدولية والحفاظ علي المصالح العليا للدولة عن طريق التفاوض والتفاهم لا يتم بالصور المناسبة دون مسانده حقيقية من قوي الدولة الاخري أما العمل الدبلوماسي في مجال أداره الأزمات فمتنوع وأساليبه متعددة مثل ٠

– الاحتجاج لدي الجانب الأخر – علي صعيد المنظمات الدولية
– سحب السفراء أو تخفيض البعثات الدبلوماسية أو التهديد بالقيام بذلك
– قطع العلاقات كمرحله احتجاج قصوى ٠
– الخوخ من الأحلاف أو التكتلات إذا كانت الدولة داخله ضمن منظومة دوليه مثلا٠
– عقد معاهدات أو أحلاف مع دوله معاديه للجانب المضاد مع مراعاة اختيار الوقت المناسب لتنفيذها (١٣)٠
– والدبلوماسية ليست السياسة الخارجية رغم أنها تستخدم غالبا كمرادف لها فالسياسة الخارجية هي الموقف الذي تتخذه دوله تجاه دوله أخري أما الدبلوماسية فهي أداه من تلك الأدوات المتعددة التي تستخدم لنقل هذا الموقف وصنعه موضع التنفيذ ورغم إن مهام الدبلوماسية وأدوارها متعددة إلا إن من أبرزها عمليه التفاوض التي تتمثل في نقل وجهه نظر دوله ما أو موقفها لدوله أو دول أخري بغيه تحقيق هدف من الأهداف التالية ٠
– تحديد نوعيه المصالح المشتركة والاتفاق علي الإجراءات المشتركة التي يتم التنفيذ من خلالها وكذلك رسم خريطة لا ولا ولوياتها٠
– التقوض حول قضيه تتقارب فيها المصالح بهدف التوصل إلي تحديد قاسم مشترك بينهما أو التنازل عن مصلحه مقابل مصلحه أخري في نزاع أهم ٠
ولكي تنجح عمليه التفاوض الدبلوماسي بصوره عامه فلا بد من توافر حد ادني من الثقة بين الطرفين في تنفيذ كل الوعود التي يتم التطرق إليها من خلال عمليه التفاوض . فإذا متنصل طرف من التزاماته فان ذلك قد يؤدي إلي زيادة اشتعال للازمه وليس إلي حلها وهذا محدث فعلا بين الفلس طنين والاسرائلين في معارف باتفاقات أوسلو ومفاوضات مدريد والتي استمرت شهورا طويلة تم التوصل خلالها إلي عدد من البنود واتفق علي تنفيذها علي مراحل زمنيه محدده ولكن نتيجة لعدم توافر نوايا حسنه عند الجانب الإسرائيلي واعتمادا في إيه مفاوضات مع الجانب العربي علي المراوغة وتحقيق المزيد من المكاسب لم تنجح هذه المفاوضات بل كانت نتيجتها مزيدا من الإحباط والإضراب والعنف ٠
ويقوم بأداء هذا العمل الدبلوماسي مبعوثون خصوصيون تصنفي عليهم الدولة الصفة التمثلية وقد يكونوا من السياسيين المحترفين أو من كبار رجال الصناعة والأعمال أو قد يكونوا خبراء في الشئون العسكرية أو الفنية التي ترتبط بسياسة الدولة الخارجية ويتميز هؤلاء المبعوثون بالعلم الدقيق في الموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها كما أنهم يتمتعون ناهليه قانونيه تفوضهم للتعبير عن أراده دولتهم في حدود التفويض الممنوح لهم ٠ وبناء عليه فان المهمة الدبلوماسية مهمة مؤقتة ترتبط بادئه هدف معين فإذا ماقطعت العلاقات الدبلوماسية بين دولتين فان ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء مهمة هذه البعثات ٠

وتلجا الدول أولا إلي استخدام الدبلوماسية بأساليبها ووسائل المتعددة العلنية والسرية لحل للازمه إلي جانب الوسائل الاخري مثل المعاملات الاقتصادية وأعمال الجاسوسية والمخابرات والحرب النفسية والدعاية وأحيانا تلجا إلي استخدام هذه الوسائل مجتمعه أو بعضها لحل للازمه ٠

إما تحقيق النجاح في أداره للازمه فيعود بالدرجة الأولي إلي مهارة فريق أداره للازمه في استخدام تلك الآليات والتنسيق فيما بينها بحيث تكمل كل أداه منها الاخري وتدعهما بما يؤدي في النهاية إلي نتائج ايجابيه وناجحة لأداره للازمه ٠

ولكي تنجح عمليه حل للازمه الدولية عن طريق التفاوض الدبلوماسي فلا بد من إدراك طرفي النزاع أو كليهما للمعطيات التالية ٠

١-إدراك كل من طرفي للازمه أو إطرافها حاله تعددهم انه ليس بوسع أيهما أو أيهم تحقيق كل أهدافه مره واحده ٠

٢-إدراك إن حل للازمه يتطلب مراعاة مصالح الطرفين لان أي حل جائز يجئ علي حساب احدهما قد يدفع الطرف المتضرر إلي اللجوء لاستخدام القوه ٠

٣-ضروره التدرج في استخدام الخيارات المطروحة التي تم تحديدها وفقا لخطط مسبقة مع مراعاة مستجدات ألازمه انطلاقا من إن عمليه التدرج تتيح لصانع القرار الفرصة لتجربه بدليل أخر حاله فشل البديل الذي تم اختياره ٠٠٠ كما انه يتيح فرصه للطرف الأخر في ألازمه (الخصم) إن يراجع موافقة التي تبدوا متصلبة ومتعنتة ٠

٤-التركيز خلال مرحله التخطيط للازمه علي أهميه البحث عن قنوات اتصال مع الخصم المحتمل وضرورة فتح هذا القنوات دون مكابرة والإبقاء عليها مفتوحة بصوره مباشره أو غير مباشره أو غير مباشره خلال مرحله تنفيذ الخطة وهو أمر من شانه تضييق هوة الخلافات بين الطرفين وأزاله عوامل اللبس التي تكون موجودة لديهما وتخفيف حده العداء التي تكتنف ظروف ألازمه ٠

٢- أسلوب لتساوم الإكراهي (دبلوماسيه القوه):

هو مجموعه التحركات (التصريحات أو الأفعال) التي تقوم بها دوله ما وتهدف من ورائها إلي إظهار الحزم والتمسك بالمصلحة إزاء الطرف الأخر من لازمه وأداتها في ذلك هي دبلوماسيه القوه أي التهديد باستخدام القوه أو التحرك العسكري الذي ينذر باستخدامها بشكل فعلي مع الإصرار علي فرض إرادتها علي أراده الخصم ٠

فمن الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية إن القوه أداه للدبلوماسية وهذا أمر يمثل جانبا مهما إذ إن للدبلوماسية وحدها غالبا مات كون محدودة الفعالية في تحقيق الأهداف التي تتوخاها وترمي إليها ٠

وفي هذا السياق قد يثار تساؤل عما إذا كان عنصر الاستعانة بالقوة إلي جانب الدبلوماسية يكون أكثر نفعا في أداره الأزمات أم إن استخدام القوه يمكن إن يعمق الخلافات بصوره خطره قد تدفع إلي حده التوتر وتعميق الازمه ويدفع في النهاية إلي إشعال الحرب

والجواب هو إن التجارب الكثيرة التي مرت بها الدول والنتائج التي تم استخلاصها من الأحداث المشابهة تشير إلي التلويح باستخدام القوه العسكرية وكذلك الاستعدادات اللازمة التي قد تتطلبها طبيعة المواجهة من غير مبالغه في التحركات العسكرية أو البدء بالهجوم الفعلي يساعد الجهود الدبلوماسية المبذولة بل إن تلك الجهود قد لتنجح في أحيان كثيرة إذا لم يشعر الطرف الأخر بأنه لا مناص من القبول بما هو مقبول إذا ماراد تفادي ماهر غير مقبول كما إن نجاح دبلوماسيه القوه يعتمد إلي حد كبير علي طبيعة الموقف ونوعيه ألازمه المطلوب ليجاد حل لها ٠

وعاد مايعزز كل طرف من إطراف الازمه مصداقيته بإظهار نماذج القوه المتاحة والمتوافرة لديه بل وبالاستخدام الجزئي لتلك النماذج بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية – حشد القوات – الحصار البحري – إنشاء الأحلاف والتكتلات المضادة – تعبئه الرؤى العام العالمي – رفع درجات الاستعداد لبعض الوحدات العسكرية ومنتهيا بالتهديد باستخدام القوه ٠ ويتحتم علي كل طرف إن يحاول التأثير علي الطرف الأخر وان يشعره بهميه مصالحه القومية واستعداده للدفاع عنها بالقوة المسلحة كما يحاول أيضا كل طرف إن يوحي للخصم بان استخدامه لقرار الحرب سيكون غالي التكلفة عليه وحني إن كان علي حساب الطرفين فهو أكثر تكلفه واشد تأثيرا عليه (أي الخصم) ٠

وتفترض أداره الازمه – لكي تحقق الدولة كسبا مضاد الخصم من خلال استخدامها لأسلوب الضغط الإكراهي – اتخاذ موقف حازم قوي مع توفير قدر ملائم من المرونة سواء علي مستوي التصريح (التهديد باستخدام القوه) أو علي مستوي الفعل (الشروع في التحرك العسكري) حتى لتزيد من عنصر المخاطرة إمام الخصم ٠

فالهدف المرجو هو الضغط عليه أو إكراهه علي تقديم تنازلات دون نزال لذلك يجب إبقاء المناورة باستخدام هذا الأسلوب داخل حدود معقولة ومحسوبة وإلا امتد أثره العكسي علي الخصم نفسه وأصبح متمسكا بموقفه مهما ساءت الأمور بحيث تصبح المخاطرة بتصعيد الموقف عنصر ضغط علي طرفي ألازمه علي حد سواء ففي ألازمه الكوبية مثلا كان الخيار الذي اعتمده الرئيس الأمريكي جون كنيدي في أداره اللازمة معبرا عن الحرص علي خلق المخاطرة إمام السوفييت حتى يدركوا إنهم مقدمون علي موقف حازم وقاطع ولكنه بدلا من إن يقوم باتخاذ قرار توجيه ضربه جوية استراتيجيه للصواريخ السوفييتية في كوبا اكتفي بقرار الحصار البحري حول كوبا حيث ابقي المخاطرة داخل حدود محسوبة ومعقولة دون إن يدفع السوفييت إلي رد انتقامي قد يفضي إلي كارثة عالميه ٠ بل انه وبرغم الحصار سمحت الولايات المتحدة الأمريكيه لأول

سفينة سوفييتية بالمرور إلي كوبا كما أصدرت أوامرها بان يتم تأخير اعتراض السفن السوفييتية إلي توقيت أخر بعد إن أعلنت صراحة عن هذه الإجراءات حني تصل إلي سماع السوفييت أخبار مفادها إن كنيدي أعطي السوفييت فرصه لأعاده النظر في قرارهم بوضع الصواريخ في كوبا الآمر الذي أدي إلي تسويه ألازمه سلميا بتراجع الاتحاد السوفييتي وموافقته علي سحب الصواريخ السوفييتية مقابل التزام أمريكي بعدم مهاجمه كوبا وبدون خسائر جوهريه لإطراف ألازمه ٠

وتفترض أداره ألازمه أيضا علي مستوي التهديد باستخدام القوه إن تتم دراسة البدائل والخيارات بمنتهي الوضوح والجدية والعمق مع التنبؤ بتبعات الفعل ورد الفعل فالتهديد المتصلب يحقق الحد الاقصي من المصداقية والحزم ولكن يعيبه افتقاد مرونة الحركة حيث انه يلزم الدولة مصدر التهديد بتنفيذ تهديدها إذا لم يمتثل الخصم بتنفيذ شروطها في حين إن التهديد الغامض وان كان يقلل من عنصر ألازمه أي من القوه الضاغطة الاكراهيه للدولة مصدر التهديد إلا انه يضمن لها فيما بعد حرية الحركة في اختيار البدائل الأكثر حده وتصعيدا إذا لم يمتثل الخصم للتهديد الأول.

كما إن أسلوب التهديد الغامض لا يفرض علي الخصم طابع الاستشارة والاستفزاز من الدولة مصدر التهديد ومن ثم فقد يري الخصم إن الامتثال لمصالح الدولة مصدر التهديد في هذه الحالة لا يعرض سمعته وهيبته ومكانته لضرر واضح ٠ وعلي ضوء هذا يتضح موقف كنيدي عندما اعترض علي اقتراح إعلان حاله التعبئة العامة في بداية ارمه برلين ١٩٦١ فقد أراد كيديان يستبقي هذا التهديد القوي الواضح إلي مرحله متاجره من ألازمه تبدأ إذا موقع السوفييت معاهده سلام مع ألمانيا الشرقية أو إذا مااغلقوا مدخل برلين الغربية٠

ويوضح بعض علماء الاستراتجيه هذا النقطة من فن أداره الأزمات بقولهم انه من الأفضل إن تبدأ الدولة بتوجيه التهديد بأعمال عسكريه محدودة بدلا من التهديد بحرب شامله وذلك لعدم استثاره تحرك عدائي مقابل من الطرف الأخر ٠

ويكون التهديد غامضا بغموض مكوناته والتي تنحصر في الاشاره إلي مطالب الدولة مصدر التهديد إلي جانب العقوبات المتوقع إن تفرضها علي الطرف الأخر إذا لم تتم الاستجابة إلي مطالبها ٠٠٠ فبخصوص المطالب قد تكتفي الدولة مصدر التهديد بإعلان عدم رضاها عن الوضع القائم وأنها تنتظر من الطرف الأخر اللازمة عرضا مناسبا ومقبولا في هذا الصدد كما حدث في فيتنام الشمالية عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكيه منها إن تتخذ بعض إجراءات تخفيف التصعيد في عمليات القتال إنهاء ضرب هانوي بالقنابل وإلا استمر ضربها ولم تحدد واشنطن إجراءات تخفيف التصعيد بل تركت مطالبها بهذا الشأن غامضة ٠

عندئذ كان علي فيتنام الشمالية إن تفكر في اتخاذ إجراءات تحفظ لها كرامتها وفي الوقت نفسه أمكن للولايات المتحدة إن تفسرها علي إنها إجراءات لتنفيذ مطالبها بالرغم من عدم الإعلان تفصيلا عن هذا الإجراءات أي إن غموض المطالبة من جهة وإجراءات التنفيذ في المقابل من جهة أخري كان مفيدا لطرفي ألازمه في هذا الحالة فالدولة مصدر التهديد تستطيع إن تفسر رد فعل الخصم علي انه امتثال لمطالبها بينهما يستطيع الطرف الثاني إن يختار تحركات تحفظ له كرامته وسمعته ٠

أما علي مستوي الفعل (التحركات العسكرية) فهناك خيار البدء بتحركات متشددة مع بداية ألازمه أو البدء بتحركات غير متشددة ٠ وهناك فريقان من المفكرين الاستراتيجيين ينادي الأول منهم بأفضليه البدء بتحركات غير متشددة بينما يفضل الثاني البدء بتحركات متشددة ويتجلي منطق الفريق الثاني في اظهارعيوب البدء بتحركات غير متشددة وأهمها أنها تظهر صاحبها بمظهر عدم الحزم وضعف الاراده فضلا عن أنها تعطي للخصم مزيدا من الوقت لاختيار انسب استراتيجيات للمواجهة ودعم جهوده بمسانده أطراف أخري وتتبني مؤسسه الحكم في إسرائيل هذا الرأي في اغلب تحركات أما الفريق الأول فيستند إلي إن الخبرة العملية دائما ماتبنئ بان التحركات غير المتشددة في بداية الازمه هي أفضل وسيله لتحقيق هدف الضغط الإكراهي ولتجنب الكثير من الكوارث كما أنها تبقي المجال واسعا لمزيد من التحركات الاخري الأكثر تشددا اوالتوفيقيه البديلة إذا ماستجاب الخصم للضغوط الواقعة عليه ويعتبر التحرك غير المتشدد في نظر هذا الفريق أكثر فاعليه من أكثر التهديدات تشددا وعنفا في مواجهه الخصم فالحصار البحري الأمريكي في ألازمه الكويتية كان اشد تأثيرا وحزما من أي تهديد أخر للتعبير عن النوايا الأمريكيه وكذلك كان اثر التصعد المتدرج في تحرك القوات الأمريكيه والبريطانية إبان ازمه المفتشين الدوليين مع العراق عام ١٩٩٨/١٩٩٧ واضحا علي مواقف العراق فيما بعد فقد اثبت ذلك التصعيد في احدي مراحل الازمه لصدام حسين إن التهديد غير المتشددة قد تحول إلي هجوم وشيك مما دفعه إلي الرضوخ لدبلوماسيه القوه ٠

ويذهب الفريق الأول أيضا إلي انه من الضروري البدء بتحرك حازم غير متشدد في الظروف التي يصعب الحصول فيها علي معلومات سليمة عن نوايا الخصم واستعداده للتصعيد من عدمه وذلك لأنه يعطي الفرصة للتعرف علي طبيعة ردود فعل الخصم وما إذا كان مستعدا للرد علي تحركات تاليه علي أساس سليم بدلا من البدء بتحرك جامد متشدد معتمدا علي التخمين في تقدير رد فعل الخصم ولقد قام السوفييت بإتباع هذا الأسلوب الازمه

برلين فلم يبداوأ ببناء حائط برلين من أول تحرك بل بدءوا باقامه سياج بيه فتحات تسمح بالمرور إلي برلين الغربية وعندما تمثل رد الفعل الغربي في عدم التحركات كان ذلك علامة تشير إلي

عدم توقع رد فعل غربي عنيف علي تحركات سوفيتية أكثر تشددا أو عنفا فانتقل السوفييت إلي الخطوة الثانية ببناء الحائط كاملا ٠

وأخيرا فلابد لنا إن نضع هذين الأسلوبين اللذين عاده مايسبقان الحل العسكري في ميزان التقييم استنادا إلي الاعتبارات التالية ٠

إن سيطرة نموذج واحد من أساليب أداره الأزمات علي تحركات الدولة ينتهي دائما بنتائج سلبيه لذا تفترض الاداره الرشيدة للأزمة إن تقوم الدولة بالجمع ما بين استخدام نموذج التساوم الإكراهي جنبا إلي جنب مع استخدام النموذج التوفيقي بشكل متناسق وغير متعارض بحيث تساند كل أداره ٠٠ الاداره الاخري وتدعمها ٠

إن الاقتصار علي استخدام أسلوب التساوم الإكراهي (دبلوماسيه القوه) مع التصعيد عاده مايو حي بان الطرف الأخر ليس لديه النية للتعايش والتسوية التوفيقية مما يدفع الخصم إلي مزيد من التشدد غير المرغوب فيه مع استمرار سلسله الفعل ورد الفعل المتصاعد الذي قد يؤدي في النهايات إلي تفاهم الازمه أو إلي انتقالها من النطاق المحلي إلي النطاق العالمي مما يهدف بدخول أطراف أخري في الازمه وما يصاحب ذلك من تبعات ٠

إن استخدام الأسلوب التوفيقي في أداره الأزمات دون إن يكون مصحوبا أو مقرونا بأساليب الضغط ليس أيضا بأحسن حال من سابقه بل انه من الصعب تصور نجاح مثل هذا الأسلوب في الممارسات العملية لأداره الأزمات لأسباب عديدة منها – علي سبيل المثال وليس الحصر – الطبيعة البشرية عامه التي ترفض تقديم تنازلات طواعية مالم تكن مكرهه علي ذلك حني مع الحصول علي مقابل ووحده صنع القرار في جميع الدول المتقدمة منها والنامية الكبيرة منها والصغيرة – ماهي إلا مجموعه من البشر ينطبق عليها ماينطبق علي سائر البشر مع الفارق في حجم التنازلات ونوعها ٠

إن الجمع مابين أسلوب التساوم الإكراهي والتوفيقي عند أداره الأزمات يعطي صيغه تكاملية متناسقة ينتفي فيها تصور التعارض الطبيعي بين الضغط من ناحية والتوفيق من ناحية أخري ٠ بل إنهما يتكاملان في عمليه المساومة أي إن موقف الدولة في عمليه التفاوض لتسويه الازمه اقوي إذا ماسبق ذلك التفاوض أو تواكب معه استعراض للقوه كما إن التصريح أو التلميح أو التلويح ببعض الإشارات أو الدلائل التوفيقية أثناء ممارسه الضغوط يساعد بل ويسرع من خطوات معالجه لازمه ٠

إن المشكلة التي تواجه متخذ القرار دائما في إدارته للأزمة هي كيف يبدو حازما ومرنا في آن واحد وهذا مايطلق عليه في فن إدارة الأزمات اصطلاح الرشد ولما كانت الاداره الرشيدة للأزمة تعتمد علي تقديرات وتحليلات وحده صنع القرار فإن درجه الرشد تتحدد بالتالي وفقا للمعلومات المتاحة للدولة عن ظروف الأزمة وإمكانيات الخصم وإمكانيات الدولة في مواجهتها ٠ وعلي

متخذ القراران يدرس مختلف الخيارات المطروحة أمامه من حيث الأهداف والأولويات والقدرات والتكلفة التي يستطيع كل طرف تحملها ثم يختار مابين البدائل أولي خطوات التحرك في اتجاه إدارة الأزمه ٠

وعاده لا تخلو تحركات متخذ القرار من النقاط الثلاث الأتيه:

١- إذا ماأنتهي متخذ القرار في دوله ماالي إن مصداقية دولته لن تتأثر بإتباعها أسلوب التساوم الإكراهي . وإن المخاطرة التي يخلقها ذلك التحرك في مقدور دولته تحملها وان قدره الخصم علي تحمل هذه المخاطر أقل (أي إمكانياته تفوق إمكانيات الخصم) فانه يقرر إن يأخذ بهذا التحرك وعلي العكس من ذلك إذا أدرك إن مصداقية تحرك الخصم سوف تكون مرتفعه كما انه سيخلق مخاطر اكبر مما تستطيع إمكانيات الدولة إن تتحملها فانه يميل إلي اتخاذ تحرك اقل عنفا أو تحركا توفيقا ٠

٢- إذا أدرك الخصم – وهو طرف رد فعل الأزمة

إن تحرك الدولة الأولي ألتهديدي الضاغط جدي وان بمقدورها تنفيذ تهديدها وأن المخاطرة التي يثيرها هذا التحرك أكبر من إن تتحملها دولته فانه عاده مايلجأ إلي الأسلوب التوفيقي والعكس صحيح في حاله ما إذا أدرك إن تهديد الدولة الأولي عديم المصداقية فانه يتبع التصعيد والتشدد ٠

إذا ماادركت كل من الدولتين طرفي الأزمة إن تهديدات الخصم عاليه المصداقية وإنها تخلق مخاطره ذات تأثير يتجاوز ماتتحمله

٣- إمكانيات الدولتين فإنهما يتجهان إلي إتباع الأسلوب التوفيقي وتنتهي الأزمة بحل وسط ٠ وعلي العكس إذا ماقدرت الدولتان إن مصداقية التهديدات المتبادلة اقل درجه مما تبدو وأن المخاطرة التي تثيرها الدولة الخصم من الممكن تحملها فإنهما تعمدان إلي إتباع التشدد في مسلك تصعيدي متبادل ٠

إن سوء التقدير للمواقف أو الخطأ في حسابات أيه مرحله من مراحل الأزمة أو العناد والمكابرة عبارة عن نذر خطر شديد وانزلاق إلي حرب ضروس تنقلنا إلي الأسلوب الثالث في حل الأزمات الدولية وهو الأسلوب الذي سنتحدث عنه في الصفحات التالية ٠٠٠٠٠٠

٤- أسلوب الحل العسكري

إذا باءت جميع سبل إدارة الأزمة بالفشل توفيقا عن طريق دبلوماسيه القوه وإذا مااستمر كل طرف في تشدد فان الخيار المقيت هو النزول إلي حلبه الصراع لتحسم لغة المدافع ماعجزت لغة الحوار عن تحقيقه وهو أمر يعتمد علي قوه الأطراف المتنازعة ومدي استعداها لدخول الحرب دفاعا عما تعتبره تهديدا لمصالحها المباشرة أو غير مباشر ٠ ولا شك إن أصعب قرار يقوم عليه متخذ القرار هو إعلان حاله الحرب لأنه يصنع الدولة أمام اخطر نوع من الأزمات

ويتوقف عليه مستقبلها وكيانها وأحيانا وجودها ٠٠ واليتم الإقدام عليه إلا في حاله استنفاذ كافه الخيارات المطروحة والبدائل المتاحة لحل الأزمه٠

وإذا ماتركنا جانبا الوسيلة التي تحقق كل دوله بوسطها مأربها العسكري وإستراتيجيتها التي تستخدمها لتحقيق ذلك فان قرار إعلان الحرب واستخدام القوه المسلحة يمكن إن ينتج عنه أزمات أخري لا تظهر للعيان إلا بعد زمجرة المدافع ٠

فقرار الأزمة العسكرية يختلف عن غيره من قرارات الأزمات الأخرى من حيث انه يتم تحت قعقعة السلاح وهو ليس قرار واحدا وإنما قرارات فوريه عده تصدر طبقا لتطورات الأزمة وظروفها التي قد تتغير من وقت لأخر لمواجهه مستجدات الموقف علي ساحات القتال بل إن التحركات العسكرية التي يلجأ إليها متخذ القرار لمجرد التهديد باستخدام القوه العسكرية لا تقل خطورة عن قرار بدء القتال لأنه قد يترتب علي ذلك إقدام الطرف الأخر علي إشعال قتيل الحرب فإذا ما استدعت الظروف القاهرة التلميح باستخدام القوه أو فعلا فيجب علي متخذ القرار إن يضع في حسبانه قبل التفكير في ذلك اختبار قدرته العسكرية الحقيقية لان من شأن ذلك إن يشعل حربا عفويه أو إن يدفع الطرف الأخر للمواجهة أو القيام بعمليه عسكريه اجهاضيه أو ردعية ٠

فإسرائيل كانت في كل حروبها مع الدول العربية تركز علي كيفيه الرد وإدارة المعركة لصالحها حتى في أحلك المواقف ٠ ففي حرب أكتوبر ١٩٧٣م استطاعت إن ترد وبقوه وتعيد التوازن لقواتها مره أخري علي كلا الجبهتين المصرية والسورية بعد إن كاد زمام الأمر إن يفلت من يديها ٠ (١٤)

ويقودنا المثال السابق إلي التطرق لنوع أخر من أنواع الأزمات التي قد تنتشر أثناء الحرب وخلال الصراع المسلح نفسه نتيجة للمتغيرات السريعة والحادة في موقف احد الجانبين المتضادين وعاده متغلب علي تلك الأزمات الصفة العسكرية وتعرف باسم أزمات الصراع المسلح أو أزمات مابين الحروب٠

وينقسم هذا النوع من الأزمات من حيث التأثير إلي نوعين هما ٠

١- أزمات لها طابع استراتيجي ٠

٢- أزمات لها طابع تكتيكي ٠

ونورد في مايلي مجموعه من العوامل التي قد تحدث تغييرا يؤدي إلي حدوث هذا النوع من الأزمات ٠

١- دخول طرف فاعل جديد في الحرب القائمة مثل دخول روسيا حرب الباسفيك عام ١٩٤٥م والذي اثأر أزمة بالنسبة لليابان في ذلك الحين وكذلك مثل دخول الصين الحرب الكورية في أكتوبر ١٩٥٠م وكان يمثل أزمة بالنسبة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كما كان امتداد الجسر الجوي إلي العريش ما بين الولايات الأمريكية وإسرائيل أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م- لتزويد

إسرائيل بالأسلحة والمعدات كان يمثل أزمة بالنسبة لمصر بل كان عاملا من العوامل التي دفعت الرئيس السادات إلي قبول نداء وقف القتال في حينه ٠

٢- خروج طرف فاعل من الحرب القائمة مثل خروج فرنسا من الحرب ضد ألمانيا في يونيو ١٩٤٠ كان يمثل أزمة لبريطانيا والحلفاء ٠

٣- التطور التكنولوجي للاسلحه والمعدات أثناء الحرب كاستخدام أسلحه لم تستخدم من قبل ذات فاعليه عاليه مثل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الاسلحه النووية لوقف الحرب الأمريكية اليابانية في أغسطس ١٩٤٥م (قنبلتي هيروشيما ونجزاكي) وظهور الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات مع جندي المشاة المصري في حرب أكتوبر ١٩٧٣م أثناء الحرب مع إسرائيل ٠ كما إن استخدام العراق الصواريخ طويلة المدى في ضرب المدن الإيرانية في حرب الخليج عام ١٩٨٨م كان يمثل أزمة بالنسبة لإيران وأتضح أنه كان يشكل أحد العوامل الرئيسية التي دفعت إيران إلي الموافقة علي مطالب وقف الحرب ٠

٤- الهزيمة في المعركة أو التغير السريع والحاد في مجريات الصراع المسلح والتي يدرك صناع القرار درجه أهميتها وتأثيرها علي مستقبل واستمرارية الحرب مثل هزيمة ألمانيا في ستالينجراد والعلمين أثناء الحرب العالمية الثانية وأيضا الهزيمة في ديان بيان فوفي مايو ١٩٤٥م كانت تمثل أزمة بالنسبة لفرنسا أثناء الحرب الفيتنامية الأولي ٠ كذلك حدوث الثغرة في حرب أكتوبر ١٩٧٣م وعبور القوات الأسرائيليه للضفة الغربية من قناة السويس كان يمثل أزمة لمصر ٠

٥- إدراك احتمال دخول طرف فاعل ذي ثقل في الحرب أو التهديد بذلك مثل التهديد السوفيتي بدخول الحرب عام ١٩٥٦ لوقف العدوان الثلاثي علي مصر كان يمثل أزمة بالنسبة (١٥)٠

وبعد فهذه الأزمة الدولية وهذه هي أساليب التعامل معها بشكل موجز فكم من أزمة دوليه عاشتها امتنا ودولنا دون الإست فاده

من عبرها أ دراستها دراسة موضوعيه بعيده عن الارتجال أ، حاولت إدارتها بروح العلم الحديث ٠٠ إن هذه التساؤلات كفيله بأن تقدح زناد فكرنا للتعامل مع عالم يحس صناعه الأزمات أو إدارتها أو تجنبها ٠

هوامش الفصل الثالث

(١)د٠مصطفي علوي-التعريف بظاهرة الازمه الدوليه – مجله الفكر الاستراتيجي العربي ص ١٥٠-١٧٠-يناير ١٩٨٧م٠

(٢)Coral bell: convetion of crisis Autudy in diplomatic managent London oxford university press 1971 p 134

(٣) د٠عبدالرحمن رشدي الهواري–ادارة الازمه الأمنيه من وجهه النظر العسكريه–ص٥٥–٥٧– اكاديميه ناصر لسكريه العليا – القاهرة ١٩٩٥ م٠

د٠عباس رشدي العماري – اداره الازمات في عالم متغير – مصدر سابق ص ٢٦

(٤) عقيد طيار عبدالله حمد سلطان – مقترح تنظيم مركز اداره الازمات لدول مجلس التعاون الخليجي – المؤتمر الاول للاداره الازمات – مصدر سابق ص ٣

(٥) د٠محسن احمد الخضري – اداره الازمات – ص ١٣ مكتبه مدبولي – القاهره – الطبعه الثانيه .

(٦) اسماعيل فهمي – التفاوض من اجل السلام في الشرق الاوسط – ص ٣٨ – مكتبه مدبولي – القاهره – الطبعه الثانيه .

(٧) د ٠ عباس رشدي العماري – مصدر سابق – ص ٧–ص ٥٠.

(٨) ستيفن.اي . امبروز – الارتقاء الي العالميه – ترجمه ناديه محسن الحسيني ص ١٨ – ٥٠– المكتبه الاكاديميه – القاهره – ١٩٩٤م .

(٩) د ٠ حسن نافعه – الامم المتحدة في نصف قرن – (عصبه الامم ص ١٨–٤٣)و (كيف تشكل التحالف الدولي المنشئ لامم المتحدة ص ٥٢–٥٨) عالم المعرفه – المجلس الوطني للثقافه والفنون والاداب – العدد ٢٠٢– اكتوبر ١٩٩٥م.

(١٠) اقدمت الهند علي اجراء تجارب نوويه في ١٩٩٨/٥/١٣م افصحت بعدها باكستان انها تدرس اجراء تجارب نوويه ردا علي ذلك ويعتبر التنافس بين الهند والباكستان احد فصول الصراع بينهما منذ انشائهما بعد ان كانتا كيانا واحد وللوقوف علي مزيد من التفاصيل حول الاسباب التي ادت الي انفصالهما يرجي الرجوع الي كتابنا "محمد علي جناح سفير الوحده وقائد الانفصال " ص ٢١– ٧١– الكويت – مطابع صوت الخليج – ١٩٩٧م.

(١١) مركز الدراسات الاسترتيجيه – سريه انتاج الاسلحه النوويه – ص ٣ –٧–دوله الكويت – نوفمبر ١٩٩٧م.

(١٢) الموسوعه السياسيه – ص ٦٤٥ – جامعه الكويت ١٩٩٤م.

(١٣) عقيد طيارعبدالله حمد السلطان – مقترح تنظيم مركز اداره الازمات لدول مجلس التعاون الخليجي – مصدر سابق – ص ٢٢– ٢٤.

(١٤) د٠ عباس رشدي العماري – مصدر سابق – ص ١٠٨ – ١١٠.

(١٥) لاستزاده في هذا الموضوع يرجي مراجعه كتاب مستلزمات الردع – مفاتيح التحكم بسلوك الخصم – ديفيد جارنم – مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه – دراسات استرتيجه – العدد ٢ – الطبعه الاولي ١٩٩٥ .

الفصل الرابع

الكوارث والأزمات الاقتصادية

اذا كانت الازمات الأمنيه والدوليه تشكل ارقا للدول وتجعلها تحبس انفاسها انتظارا بما تسفر عنه نتائج اداره تلك الازمات ، فان دواعي الحيرة والقلق لا تقتصر علي هذين النوعين من الازمات او غيرها ، بل ان هناك نوازل تلم بالدول والمؤسسات والجماعات البشريه وغير البشريه فتحدث ارباكا في الحياه العامه والخاصه للافراد وتجعلهم يعيشون وضعا ماساويا لا طاقه لهم به ،وتلك هي الكارثه التي سنحاول التفريق بين مفهومها وبين بعض المفاهيم القريبه منها والتي تختلط بها .

ونبدا ذلك فنقول بان الكارثه تختلف عن الحدث ، اذ ان الحدث شئ بالغ الاهميه ولا يتكرر كثيرا ، ويقع بفعل الإنسان في البيئه الطبيعيه او تلك التي اوجدها الإنسان ،ويؤثر حدوثه عكسيا او سلبيا علي الحياه البشريه و الممتلكات والنشاطات الي الحد الذي قد يصل الي التبب في الكارثة أما الظاهرة فهي عبارة عن حدث ينشأ بفعل الطبيعية وقد يكون ظاهره مناخيه اومائيه ولكنها لا تتحول إلي كارثة إلا إذا نتج عنها خسائر في الأرواح أو الممتلكات أو البيئة المحيطة فقد تحدث ظاهره طبيعيه ولكنها لتشكل تهديدا بالنسبة للبشر أو الممتلكات مثل زلزال كبير يضرب منطقه خاليه من السكان أو سيول تحدث في الصحراء أو انهيارات تحدث في المناطق الجبلية غير المسكونة أو فيضانات الأنهار ولكن الظاهرة قد تتحول إلي كارثة إذا توافرت لها ظروف معينه مثل وجود بشري أو حيواني أو نباتي في موقع حدوث الظاهرة خاصة إذا لم يكن هناك استعداد لمواجهتها آما نتيجة لعدم توقع حدوثها أو لوجود قصور في الإمكانيات المحلية أو علي مستوي الدولة لمواجهه الكارثة ونفرق كذلك بين الكارثة والواقعة في إن الواقعة شئ حدث وأنتهي ولم يترك اثر كوقوع خطأ في مكون أ وحده أو نظام فرعي مثل ذلك حدوث خلل في احد الصمامات الخاصة بأنظمة احد المفاعلات النووية لكن لم يترتب علي ذلك الخلل حدوث تهديد لنظام المفاعل الكلي (١)

ومن الجدير بالذكر أن هناك علاقة تبادليه بين الكوارث والأزمات فقد يؤدي حدوث أزمة دوليه إلي وقوع كارثة بشريه فاندلاع حرب كالتي حدثت في (رواندا) بين ٠التوتسي والهوتو أو كالتالي حدثت في البوسنة والهرسك بين المسلمين والصرب والكروات وبدأت بأزمات عرقيه ودينيه ثم انتهت بكوارث أصابت المدنيين بالهلع وبموجات من الهجرات البشرية نتيجة لسياسة التطهير العرقي

وتكاد تلك الصورة البشعة تصاحب معظم الأزمات المحلية أو الخارجية التي تنتهي بصراعات مسلحه فما أن تدفع الأزمة الأطراف المتنازعة إلي أتون الحرب حني تخلف كوارث لا حصر لها وتحصد في طريقها القتلى والجرحى والمعاقين والثكالي والأيتام بل نجد أطفالا في عمر الورد ينشئون في ظل الحروب كالتي وقعت منذ عام ١٩٤٥م ولوجدناها تربو عن ٤٠٠ حرب – بين

حروب كبيره ونزاعات محدودة – وقد أشترك في بعضها مالا يقل عن ٢٠٠ ألف طفل جندوا كميليشيات عسكريه – وفق تقديرات الأمم المتحدة – وقد أجبرت في بعضها فتيات صغيرات علي الانخراط في صفوف المقاتلين وهن يتعرض للاستغلال والاغتصاب أو تقديمهن للجنود كزوجات

ونورد في هذا المجال احصائيه حديثه قدمها الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر ضمن تقديره لعام ١٩٩٧م عن ابرز الكوارث التي تعصف بعالمنا المعاصرة وقد جاء فيها

– بلغ عدد اللاجئين عام ١٩٩٦م نحو ١٤٥٢٧٤٠٠ لاجئ

– بلغ عدد النازحين ضمن حدود دولهم عام ١٩٩٦ نحو ١٩١٩٥٠٠نازح

– بلغ متوسط عدد السكان المتضررين من الكوارث خارج مناطق النزاعات نحو ١٣٦٦٨٨٤٤ متضررا سنويا خلال الربع الأخير من هذا القرن

– بلغت قيمه المساعدات الدولية الإنسانية للمنكوبين خلال عام ١٩٩٥م ما يقرب ٣٠٦٢٩٩ مليون دولار أمريكي (عدا المساعدات الغذائية التي بلغت في أنحاء العالم نحو ٩٩٠٥ مليون طن)

– وكذلك فإن حدوث كوارث كالمجاعات والفيضانات وتفجير الطائرات تجعل الوضع الدولي في حاله تأزم وتزعزع استقراره كما حدث في قضيه انفجار طائره الركاب الأمريكية فوق منطقه (لوكي ربي) في (اسكتلندا)والتي لا تزال تداعياتها ماثله أمامنا حني بعد انقضاء فتره زمنيه علي حدوثها

وقبل الحديث عن الأزمات الأقتصاديه سنقوم بتقسيم الكوارث بصفه عامه إلي نوعين رئيسيين طبقا لطبيعة مسبباتهما

النوع الأول .

هي الكوارث الطبيعية التي تحدث نتيجة لتغيرات جيولوجيه مثل البراكين والتشققات الأرضية والزلازل التي تعتبر من أهم الظواهر التي تتسبب في أحداث الكوارث وذلك نتيجة لوقوعها بصوره مفاجئه تعجز أجهزه الرصد عن التنبؤ بموعد أو مكان حدوثها بشكل دقيق بالرغم من التقدم العلمي المذهل في هذا المجال إلي جانب كوارث أكثر شيوعا وتحدث بفعل المياه مثل الانهيارات التحتية والمد والجزر البحري والسيول والفيضانات

وهناك كوارث تحدث بفعل الرياح وهي التي تعرف بالأعاصير وتختلف مسمياتها بحسب مناطق حدوثها ٠٠ كما توجد كوارث طويلة الأجل مثل المجاعات والأوبئة وكوارث احرث قصيرة الأجل نسبيا كاحتباس المطر لفترة زمنيه محدده وتعتبر دول العالم الثالث أكثر تعرضا من غيرها لويلات تلك الكوارث نظرا لطبيعتها الجافة من جهة ولظروفها السياسية المتقلبة من جهة أخري

كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية والأسيوية وهناك من الكوارث ماهو نادر الحدوث كسقوط النيازك والشهب علي الكره الارضيه

وهذه الكوارث تحدث لأسباب طبيعيه دون إن يكون للنشاط الإنساني علاقة بحدوثها وهي كوارث تنذر بخطر قد يفوق المخاطر الناتجة عن النشاط الإنساني ولابد لنا ان نذكر في مجال التلوث الصناعي تسرب غاز "ايزوسيا نيد"من احد مصانع شركه " يونيون كاربيد" في مدينه " بوهبال " بالهند عام ١٩٨٤م واصابه مئات الالاف من الاشخاص جراء ذلك الغاز السام .

وكذلك نذكر حادثه النفط التابعه لشركه " اكسون فالديز " التي تسبب تسرب اطنان من الزيت الخام منها الي تلويث والحاق اضرار فادحه بالبيئه وتلويث اكثر ١٦٠٠ كم من شواطئ " الاسكا " (٤)

ومنها ايضا كوارث الطيران والفضاء مثل كارثه انفجتر مكوك الفضاء الأمريكي " تشالنجر " ووفاه سبعه اشخاص كانوا علي متنه واهدار مئات الملايين من الدولارات التي صرفت علي برنامج اطلاقه ، وتثر ذلك علي استمراريه برامج الفضاء في الولايات المتحدة بشكل عام .

وكذلك سقوط الطائرات بسبب خلل فني كسقوط الطائره الأمريكيه "بوينج ٧٣٧" التي سقطت في جنوبي كرواتيا عام ١٩٩٦م ومقتل جميع ركابها بمن فيهم وزير التجارة الأمريكي "رون براون " .

او سقوط الطائرات بسبب فعل تخريبي او بسبب اختطافها كاختطاف الطائرة الاثيوبيه " البوينج ٧٦٧" وسقوطها قي المحيط الهندي بعد ان اختطفها مجهولون اثيوبيون مما ادي الي وفاه (١٢٠) من ركابها و نجاه (٥٥راكبا)

اخر ،وكان ذلك في عام ١٩٩٦م ايضا وهو العام الذي اسماه البعض عام كوارث الطائرات لكثره عدد الطائرات التي سقطت فيه.

ومن الازمات والكوارث التجاريه والاستهلاكيه ظهور مااطلق عليه اسم أنفلونزا الدجاج في هونج كونج عام ١٩٩٧م والذي ادي الي وفاه بعض الاشخاص نتيجه اصابتهم بذلك الفيروس المعدي والي ذغر العالم من انتشار تلك العدوي مما دفع سلطات هونج كونج الي اعدام الملايين من الدجاج ٠ وقد سبقت تلك الكارثه كارثه اخري مشابهه في المملكه المتحده وهي ماسميت بمرض (جنون البقر) والتي أثرت علي الاقتصاد البريطاني تأثيرا مباشرا وادت الي اعدام اعداد ضخمه من الابقار ٠

وفي مجال الاقتصاد والاستثمار والبنوك وشركات توظيف الاموال فان كل عام يحمل معه اسما جديدا او اسماء عده لمؤسسات تعرضت لخسائر فادحه اوافلاس كتلك التي حدثت لبنك الاعتماد والتجاره والذي تضررت من خسائره مؤسسات وافراد عديدون من كل الاقطار العربيه وخاصه دوله الامارت العربيه المتحده ٠ ومنها كذلك كارثه اقتصاديه اخري حديث في دوله الكويت عام ١٩٨٢م وهي ماسميت بازمه سوق المناخ نسبه الي اسم السوق الذي كانت تشتري فيه الاسهم

وتباع نقدا او عن طريق البيع الأخر مما ادي الي عجز بعض المشترين عن السداد والي عجز أخرين مرتبطين بهم عن الوفاء بالتزاماتهم الماليه بالتبعيه ٠ ومنها كذلك الازمه الماليه التي احاقت بدول جنوب شرقي أسيا او من تسمي (النمور الأسيويه)عام ١٩٩٧م والتي نتجت عن اخطاء عده في سياستها الاقتصاديه وسوء اداراتها لديون الشركات والارتفاع المبالغ في اسعار العقارات وضعف الرقابه المصرفيه علما بأن الكوارث والازمات الاقتصاديه تصيب الدول المتقدمه كالولايات المتحده الأمريكيه وغيرها مثلما تصيب الدول الاقل تقدما وان كانت اسباب حدوثها تختلف من بلد الي أخر ٠

واخيرا وليس أخر نذكر الخسائر التي تحيق بقطاعات اقتصاديه متعدده نتيجه اعتماد دولها علي مورد واحد اساسي في دخلها كالبترول او المنتجات الزراعيه او السياحه ٠٠الخ فاذا ماحدث خلل في اداء ذلك المورد او تعرض لمحاربه او انتكاسه فإن ذلك ينعكس سلبيا علي معظم الشركات الحكوميه وغير الحكوميه المرتبطه به ٠

واذا ماردنا ان نسترسل في ذكر كوارث الشركات والمؤسسات والافراد الاقتصاديه فان يسعنا لنوفي الامر حقه كتابه كتب وليس صفحات ولكننا مررنا مرورا سريعا علي بعض تلك الكوارث لكي يمكننا تصور الحيره التي يعيشها صناع القرار – الحكوميين وغير الحكوميين – حيمنا تنزل بهم نازله اقتصاديه فوقوع كارثه او حدوث ازمه لمؤسسه اقتصاديه يعني اهنزاو كيانها وحيره صناع القرار فيها بين رجال الصحافه والاعلام الذين يتسابقون لتغطيه الحدث والبحث عن الاسباب والمسببات وحجم الاضرار البشريه والماديه وبين القانونيين الذين يطالبونهم بالصمت حتي لا يؤخذ مايتفوهون به كمستند ضدهم امام المحاكم عند المساءله الجنائيه هذا كله الي جانب همهم الاكبر وهو احتواء الحدث والسيطره علي الكارثه او الازمه واعاده الثقه بمؤسساتهم مره اخري سواء ثقه المستهلكين او المودعين او حمله الاسهم ٠

ان كل الدول والمنظمات والشركات والافراد عرضه لنوع من الاخطار التي قد تهدد الارواح والممتلكات سواء كانت هذه الاخطار كما اسفلنا – ناتجه عن فعل قوي طبيعيه او عن فعل الإنسان ،الامر الذي يتطلب ضروره التعرف علي كيفيه مقاومه هذه الاخطار للوقايه منها او التخفيف من اثارها واعاده الامور الي طبيعتها بالسرعه الممكنه . وعلي الرغم من ادراك تلك المخاطر فاننا نجد – في بعض الاحيان– قصورا في تعامل النظام الاداري او الاجتماعي مع تلك الكوارث. ويرجع ذلك الي عدم وجود استراتيجيه واضحه للشركات او الي اجراف بعضها وراء المخاطره والربح السريع او الي اهمال هنصر التنبؤ المدروس للاوضاع المحليه والعالميه ، وكذلك الي عدم توافر التكنولجيات المناسبه او الامكانيات الملائمه او لبروز مشاكل اداريه تحول دون استخدامها بشكل مناسب عند مواجهه الكوارث الطبيعيه وتظهر هنا اهميه التخطيط للكوارث وذلك انه في ظل الكارثه تعدد الجهات والمنظمات والهيئات المحليه والاجنبيه التي قد

تشترك في مواجهه الكارثه في المجتمع ،واضافه الي ذلك فان هناك العديد من المهام التي يجب القيام بها وكذلك الطاقات والموارد التي يجب تخصيصها لمواجهه الامور الطارئه التي تستجد فتؤثر علي سير الحياه جزئيا او كليا ، وفي الوقت نفسه يجب ان يكون هناك تنسيق وتكامل بين جميع الجهود المبذوله للمواجهه ،وهذا هو دور التخطيط للكوارث ، فالتخطيط للكوارث يلعب دورا مهما في تقليل الخسائر الماديه والبشريه عند وقوعها ووجود تخطيط او خطه معدة اعدادا جيدا تعتبر المفتاح الرئيسي لتقليل الخسائر التي يتعرض لها المجتمع نتيجه وقوع كارثه من الكوارث .ولا يهدف التخطيط المسبق للكوارث الي منع حدوث الكارثه في المقام الاول بل انها يهدف الي زياده فاعليه عمليه المواجهه وتقليل الاثار السلبيه للكوارث علي المجتمع والتخطيط بهذا المفهوم السابق يختلف تماما عن عمليه وضع الخطط المكتوبه للكوارث ، فلا يمكن اعتبار التخطيط علي انه عمليه مستمره لا تتوقف بل يجب تطويرها بما يتناسب مع حدوث العديد من المتغيرات والظروف العلميه والعمليه المستجدة.والتخطيط المسبق لمواجهه الكوارث عبارة عن عمل منسق له مدخلاته التي تتمثل في التهديدات المتوقعه والموارد المتوافره والاحتياجات المتوقعه لمواجهه الكارثه ووضع الاولويات والاستراتيجيات المطبقه في التخطيط،كما ان لهذا العمل المنسق مخرجاته ايضا وهي الخطه الموضوعه والمناسبه لمواجهه الكوارث المتوقعه ،وهذه المخرجات(اي الخطه)يجب ان تاخذ في اعتبارها العنصرالبشري الذي يتم التعامل معه ،اما كضحيه لوقوع الكارثه او كمشترك في الاغاثه منها . وهو عنصر له انماط سلوك مختلفه ومن الصعب وضع خطه شامله تكون مقبوله من جميع افراده ، فلا يوجد شامله يمكن تعميمها بشكل مطلق علي جميع الحالات ، بل يجب ان تراعي الخطه اختلاف المجتمع الريفي عن المجتمع الصناعي والمجتمع الصحراوي عن المجتمع المدني .

وبناء علي ذلك فان التخطيط المسبق للكارثة يمكن إن يقلل من المشاكل المتعلقة بعمليه أداره الكارثة ولكن ليستطيع إلغاءها تماما فعاده مايكون هناك فجوه بين مآتم التخطيط له وبين مايحدث فعلا في معظم الكوارث ومن هنا فان عمليه التخطيط للكوارث تصبح مهمة جدا وذلك لأنه في ظل غياب التخطيط والاستعدادات يمكن للأحداث الصغيرة إن تؤدي إلي تأثيرات كبيره وخطره وتصبح الحوادث كوارث ٠

والهدف المنشود من التخطيط لمواجهه الكوارث يتمحور في القيام بعمليه استقراء مستمرة للأحداث المحتملة والتي يمكن إن تؤدي إلي وقوع تهديدات وكوارث في المستقبل بغيه تجنبها أو تحديد كيفيه السيطرة والتغلب علي المشكلات التي تنتج عنها وذلك من خلال التدريب وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك ٠

فكل كارثة يتولد عنها مجموعه من الاحتياجات التي يجب علي المعنيين الاستجابة لها من خلال عمليات التخطيط المسبق ومن هنا فإنه يتوجب علي المخططين والقائمين علي شئون

الكوارث إن يدركوا إن عمليه التخطيط المسبق تحكمها مجموعه من المبادئ العامة التي يجب العمل علي تحقيقها حيث تتحدد بلك المبادئ في التالي ٠

–إن يتم تكييف الخطة الموضوعة مع أنماط سلوك الإفراد في المجتمع وليس العكس ٠

أن يكون التخطيط عمليه مستمرة وليست نهاية تنتهي بمجرد إعدادها ٠

– إن يعتمد التخطيط علي توقعات دقيقه مبنية علي سلوك الإفراد في الكوارث ٠

– أن يعتمد التخطيط علي وضع سيناريوهات لما يمكن أن يحدث ٠

– إن يقوم التخطيط علي نظام اللامركزية إلي جانب المراقبة والقيادة اللامركزية ٠

– ونخلص من هذا إلي ضرورة وجود تكامل بين أنشطه التخطيط للكوارث وأنشطه التخطيط العادية في المجتمع فالتخطيط للكوارث يختلف عن مفهوم أداره الكوارث إذ إن التخطيط للكوارث يشير إلي ألاستراتيجيه الكلية بينما تشير أداره الكوارث إلي التكتيكات التي يجب إن تتخذ في موقف معين ٠

– وإذا أخذنا في الاعتبار إن سلوك الإنسان الإداري والاجتماعي والاقتصادي يمكن إن يؤدي إلي تفاقم مشاكل البيئة أو تلوثها أو بسبب سوء استخدام ماهو متاح من موارد طبيعيه وبيئيه فإن الكثير من هذه الكوارث يمكن تجنبها أو علي الأقل التقليل من أثارها والاستعداد لها إذا تم تطبيق المفاهيم الحديثة في التنمية ٠

– مواجهه الكوارث

– إن وقوع أيه كارثة يعني وضع النظام العام أي السلطة في الدولة في أزمة تحتاج إلي أليه خاصة للتعامل معها والسيطرة عليها ومعالجه ماينتج عنها من أثار والي جهد كبير في التخطيط لمواجهتها وتوقع حدوثها والتعامل معها ٠

– وتتطلب تلك الأليه القيام بحصر الكوارث المتوقعة ومقارنتها بمثيلاتها التي وقعت في دول أخري والاستفادة من الكفاءات العلمية القادرة علي فهم الإشارات التح زيريه وإجراء التحليلات العلمية ثم ترتيب هذه الأزمات المتوقعة بعد حصرها حسب قيمتها الاحتمالية وحجم الخسائر والإضرار ابشريه والمادية الناتجة عنها وتوفيرا لبيانات الكافية عن كل هذه الكوارث بشكل منفصل حني تسهل السيطرة عليها ٠ ويكون ذلك الإعداد بمثابة الركيزة التي يمكن من خلالها الإعداد المسبق للتعامل مع إيه كارثة حين وقوعها وذلك علي مستوي كافه مؤسسات الدولة ٠

– فإذا ماتعلق الأمر بمواجهه كارثة طبيعيه كالسيول أو الزلازل مثلا فإن الأمر يتطلب الحد من الآثار المأساوية مما يستلزم تعبئه كافه الإمكانيات تعبئه كليه وشامله لاحتوائها والسيطرة عليها وهنا تبرز أهميه الإعداد المسبق في التعرف علي أماكن ومناطق الزلازل والسيول وتحديد وتقدير مدي تعرض كل مناطق السيول للخطر وكثافة الإمطار التي تهبط عليها ثم تحديد عدد السكان والمرافق التي تخدم التنقل بصفه عامه وكذلك مرافق البنية الاساسيه من محطات مياه وصرف

صحي ومحطات كهرباء ومعدات إنقاذ ومراكز الإطفاء وإعداد السيارات بها وإعداد المستشفيات والفنيين المختصين ومراكز الإسعاف وغرف العمليات وبنوك الدم ٠

– كما تتطلب البيانات المطلوبة توافرها أيضا تحديد الأماكن المفترضة لايوام المنكوبين من مدارس ومراكز شباب وارض فضاء يمكن استغلالها لأقامه معسكرات للإيواء العاجل عليها والخدمات المفترض توفيرها وكذلك الإمكانيات البشرية والفتيه المطلوبة الاستعانة بها وقت حدوث الكارثة من فنيين وسيارات وأجهزه لمخاطبه المنكوبين تحت الأنقاض وسيارات أعاشه ينقل إليها المصابين ومدي الاستعانة بإمكانيات المناطق المجاورة والسرعة المطلوبة لتوفير الخدمات وتحديد التوقيت الزمني التقريبي لوصول أيه سيارة أو معده من هذه الأماكن والاحتياطات المطلوب اتخاذها في حاله انهيار أو تصدع المباني ٠٠٠٠الخ

– ومن اجل الاستعداد لمواجهه الكوارث الطبيعية وما ينتج عنها من إضرار وخسائر أو الحد من أثارها فإن الأمر يتطلب مالي ٠

١– علي المستوي المركزي للدولة ٠

ضرورة قيام كل وزاره معنية بإعداد خطه مركزيه تستند علي بيانات كاملة لكافه الإمكانيات المتاحة وماهو متطلب منها وتدبيره سواء لسد العجز أو لتوفير المعدات الحديثة التي يمكن استغلالها وقت حدوث الكارثة ٠

–ضرورة وجود التنظيمات اللازمة بكل وزاره معينه لكي تقوم علي أداره وتنفيذ ومتابعه هذا العمل المهم والتخطيط الدائم له مع العمل علي تحديث وتعديل المعلومات والخطط ٠

–ضرورة وضع سبل الاتصال الدائم بين كل وزاره والجهات المختصة في كل وزاره من خلال اللجان المعينة بهذا الأمر مع تذليل المشاكل والصعوبات لكي يتم تنفيذ الخطط الموضوعة علي المستوي المحلي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والاداء٠

٢– علي مستوي المحافظات٠

– ضرورة إعداد خطط لمواجهه الكوارث وكيفيه التعامل معها علي ضوء الإمكانيات المتوافرة بالمحافظة من تجهيز سيارات إطفاء وإسعاف ورافعات وعماله فنيه مدربه علي مختلف التخصصات مه الأخذ في الاعتبار مدي التأثير الذي قد يلحق بالمحافظة عند حدوث كوارث طبيعيه ٠

–ضرورة قيام كل محافظه بإلاعداد المسبق للخطط مع مراجعتها كل فتره زمنيه (ولتكن ثلاثة شهور)للتأكد من أمكانيه تطبيقها مع سلامه الإجراءات المحددة لها وأيضا لتحديث بياناتها ولإدخال مايطرأ عليها من تعديلات ٠

–ضرورة تكوين لجان في كل محافظه تتولي مسئوليه إعداد الخطط وأدراه الازمه وقت حدوثها وتكون بمثابة حلقه الوصل بين كل من الوزارات المعنية والمحافظات المجاورة للاستعانة بامكانياتهاوالتنسيق المتبادل بينهما عن طريق الاتصال بالوزارات المعنية عند الضرورة ٠

بقي إن نذكر في هذا المجال إن الأمم المتحدة أنشأت عام ١٩٧٢م مكتبا لمساعده الدول في مواجهه الكوارث ويسعي هذا المكتب إلي ٠

–إعداد الدراسات اللازمة للوقاية وللتنبؤ بوقوع الكوارث الطبيعية عن طريق أجهزه الرصد والتنبؤ ٠

– رفع مستوي التخطيط في الدول لمواجهه الكوارث الطبيعية

تنسيق المعونات الدولية لضمان وصول تلك المعونات العاجلة من الهيئات ومنظمات الاغاثه إلي الدول المنكوبة ٠

كما أسست منظمه يطلق عليها المنظمة الدولية الميترولوجيه WMO لمراقبة الطقس العالمي عن طريق إنشاء نظم مبكرولتحديد أثار السلوك الإنساني علي المناخ وضبطه ولتطوير اجهزه يمكن بواسطتها اختبار كافه المظاهر الجويه اما اذا اردنا ان نجسد معني الكارثه فإن اقرب ما يتبادر الي ذهننا في هذا المجال كارثة احراق ابار النفط الكويتية التي ستأتي علي ذكرها بشئ من التفصيل:

كارثة إحراق آبار البترول الكويتية:

حرصنا في هذا الباب علي أن نورد كارثة إحراق ابار النفط الكويتية عام ١٩٩١م لسببين : أولهما إن هذه الكارثة تارخية لم يسبق للعالم أن شهد كارثة مماثلة لها ، وثانيهما للدلالة بمثال حي علي كارثة لم تحدث لأسباب طبيعية بل من صنع البشر

وقد بدأت قصة هذه الكارثة قبيل أن تمني القوات العراقية بهزيمة عسكرية بعد غزوها لدولة الكويت ، حيث ان الرئيس العراقي ومعاونوه قد أعدو العدة للإنتقام من الشعب الكويتي والعالم لأنهم قاوموا الإحتلال وأخرجوهم من الكويت عنوه بعد أن فشلت جميع الجهود الدبلوماسية لإخراجهم منها بالحسنى .

فأصدروا تعليماتهم للمهندسين العراقيين المختصيين بوضع عبوات متفجرة في ابار النفط الكويتية بحيث لا يسلم أي بئر من التفجير ووضعوا لهذا الغرض شبكات موقوته مرتبطة بكل خمسة ابار مجتمعة تم توقيتها لتنفجر بعد تركيبها علي مدى – (٣–٦) ساعات ليسهل تفجير عدد هائل من الأبار في وقت قصير

نسبيا وحرصوا علي أن يكون التفجير ف الصمامات الموضوعة علي رأس الابار لأنها تتحكم في الإنتاج.

وإمعانا من القيادة العراقية في إلحاق الضرر الفادح في الابار فقد قامت بتوزيع خطة التفجير علي أفراد عديدين بحيث تتولي وحدة خاصة تفجير كل خمسة ابار حتى تكون نسبة الخطأ قليلة والتدمير أكبر ، وقد تمت عملة التفجير

أما بالكهرباء أو بالفتيل الفوري أو بفتيل متفجر ، كما قامت وحدة اخري من الجيش العراقي بزرع الألغام حول الأبار وذلك لإعاقة عملية إطفائها .

وتسببت هذه التفجيرات في إضرام النيران في أكثر من (٧٠٠) بئر نفطية مما أسفر عن ثقب ملاين البراميل من البترول فوق سطح مياة الخليج وأدي إلي حدوث كارثة بيئية لم يشهد العالم لها مثيل ، حيث بلغ عدد أبار النفط اليبها تي تم تفجيرها وتخريبها بشكل متعمد (١١٢٠) بئرا موزعة علي (١١) حقلا وبلغ عدد الأبار المشتعلة منها والتي كانت تنفث سمومها في الهواء (٦٣٩) بئرا وهذه كانت تشتعل بثلاثة أشكال مختلفة ، فالمجموعة الأول منها كانت تنفث نفطا دون إشتعال والثانية كانت تشتعل وتنفث دخانا أبيض والثالثة كانت تشتعل وتنفث دخانا أسود وهذا التنوع يرجع بالدرجة الأولي إلي كيميائية الإحتراق ونسبة المياة مع النفط ، أما عدد الأبار التي كانت تنزف فقط دون إشتعال فقد بلغ عددها (٤٢) بئرا بينما بلغ عدد الأبار التي تدميرها بشل كامل حوالي (٤٣٩) بئرا كما بلغت نسبة الأبار التي تم خريبها (٧٢%) من إجمالي (١٥٥٨) بئرا وهي عدد الأبار الكلية التي تم حفرها في حقول الكويت المختلفة حتى ١٩٩٠/٨/١م ، منها (٨٦١) بئرا منتجة.

هذا بالإضافة إلي الكميات الهائلة من النفط التي تم ضخها إلي مياة البحر وقد قدر الخبراء طول البقعة النفطية التي تسربت للخليج بما يقارب ٣٥ ميلا (٥٦ كم) وعرضها عشرة أميال (١٦ كم) وكانت تتحرك بإتجاة شواطئ المملكة العربية السعودية بسرعة (١٥ كم) في الساعة ، كما قدرت الكمية التي ضخت في مياة الخليج أيضا بما يذيد علي ١١ مليون برميل نفط ، ويعد التلوث بمياة الخليج نتيجة تلك البقعة الضخمة من الزيت التي تسربت قبالة الشواطئ الكويتية أكبر تلوث من نوعة في التاريخ حتى الأن ، حيث قضي علي عدد كبير من الكائنات الحية النادرة التي لم تكن موجودة إلا في الخليج فقط .

وقد تباينت التقديرات حول حجم الضرر الذي أصاب المواطنين والبيئة بسبب حرائق النفط حيث أكد عدد من العلماء أن ما استنشقة الإنسان من هواء ملوث أثناء إشتعال الأبار يعدل في ضررة تدخين (٥٠٠) سيجارة يوميا.

وعن كثافة الدخان ذكر العلماء أن السحابة التي تكونت نتيجة الدخان المتصاعد بلغ عرضها (١٠) أميال وقد اتسعت حتى وصلت إلي (١٠٠) ميل غطت مساحات كبيرة ، وكان لها تأثير مباشر علي مناخ الخليج بصفة عامة كما أن إرتفاع السحب خلال شهر مايو ويونيو ١٩٩١م تراوح بين (١٠٠٠ – ١٠.٠٠٠) قدم ، والخطر في هذه الأدخنة المتصاعدة هو إحتوائها علي

كمية من الغازات السامة ، وقد حولت هذه الكارثة بكل أبعادها سماء الكويت ومنطقة الخليج العربي بصفة عامة إلي ظلام أسود ورمادي ذي تأثير خطر علي إشعاعات الأرض علي المدي الطويل وهو الأمر الذي حزر منه الخبراء من إنعكاساته المستقبلية ليث علي الكويت فحسب بل علي منطقة الخليج وإيران والعراق نفسها والأردن وسوريا ولبنان .

وإلي جانب التلوث الفضائي كان هناك تلوث أخر تسببت فيه تلك الحرائق النفطية وهو تلوث الأرض والتربة بالزيت نتيجة الحيرات والبرك النفطية والذي كان له تأثير بالغ علي الحياتين النباتية والحيوانية والمياة الجوفية في الكويت بصورة واضحة.

وكان من بين أسباب تلوث البحيرات والبرك النفطية وجود ابار نازفة تم تفجيرها دون أن تشتعل فيها النيران مما سبب إندفاع النفط الخام من باط الأرض إلي السطح ، ووجود بعض الأبار التي إشتعلت النيران فيها من الجوانب، إضافة إلي الأبار التي تركت تنزف بعد إطفائها لفترة زمنية تمهيدا لتبريدها بالمياة.

وكان الإحتياطي المجود من النفط الخام في الأراضي الكويتية بقدر بـ(٢٠٠) بليون برميل ، وكان ما تسطيع الكويت إنتاجة هو (١٠٠) بليون برميل أي نسبة (٥٠%) وهي نسبة عالة جدا مقارنة ببعض الدول التي لا تتجاوز امكاناتها في الإنتاج نسبة (٣١%) . وقد ذكر خبراء في النفط أن حرائق الآبار نتج عها تسرب نفطي خلال الثمانية أشهر (مدة الإحتلال) بقدرـ(٦) ملايين برميل يوميا يضاف إليها إنخفاض الضغط الجوفي وتسرب المياة ، وبذلك يكون تلك الكارثه قضت علي مايترواح بين (٤-٧) سنوات من العمر الانتاجي للاحتياط النفطي الذي تملكه الكويت والذي يزيد عن مائه عام ٠ هذا اذا مااضفنا الي ذلك توقف صادرات النفط خلال فتره الغزو والتي اسفرت عن حجب النفط الكويتي عن الاسواق العالميه وهو مايعادل حوالي (٨١٦)مليون برميل من النفط خلال (٢٠٩)ايام وهي عدد ايام الاحتلال العراقي لدوله الكويت ٠

واذا ماترجمت تلك الارقام الي عملات نقديه نجد ان تقدير الشركات للنفط الذي كان يحرق يوميا هو (٤٧)مليون دولار ، وقدرت كميه النفط المحترقه بما يعادل ثلث ماتستخدمه الولايات المتحده الأمريكيه يوميا حيث وصلت الخسائر الي مليار دولار كل (٧-١٠)ايام كما قدرت كميه لنفط التي تسربت للصحراء خلل (٩) شهور بـ (٩٠٠) مليون برميل ، وهي كميه تكفي لتزويد الولايات المتحده بالنفط لسنوات طويله ٠

وقد ساهمت مجموعه من دول العالم في اطفاء النيران والقضاء علي التلوث البيئي الذي نتج عن هذه الكارثه المروعه حيث كانت هناك مساهمات من الولايات المتحده الأمريكيه وروسيا واليابان والمانيا وفرنسا ودول اخري غيرها ٠

كما تم اتباع جمبع الاساليب العلميه والتكنولوجيه الحديثه في اخماد النيران واطفاء الابار المشتعله وكذلك التحكم في عدم توسع بقعه النفط المتسربه الي مياه الخليج ، وذلك عن طريق

توفير المياه بكميات كبيره وتوجيه تيار ماء تحت ضغط عال لاطفاء الابار المشتعله واستخدام المتفجرات بكميات كبيره وجلب الرافعات التي تم استخدامها في عمليه ردم الارض المحيطه بالبئر لتسهيل عمليه الاقتراب تدريجيا من فوهه البئر المشتعله ، وقد قدر الخبراء ان احتياجات البئر الواحد من الرمال والاتربه وصلت الي (٥٠٠) شحنه وحوالي نصف مليون غالون من المياه و(٢٠٠) معده جاهزه للاستخدام الي جانب طاقم كبير من الفنيين والعمال ومجموعه من الاطباء ٠

كما تم تقسيم عمليه السيطره علي الابار المشتعله الي ثلاث مراحل :

الاولي : تبريد البئر والمنطقه المحيطه به عن طريق ضخ اكبر كميه من المياه بصوره متواصله تحت ضغط عال ٠

الثانيه : السيطره علي النفط المتدفق بواسطه انزال انبوب من الصلب يتم دفعه اليا تجاه الانبوب لسد فوهته المشتعله

الثالثه : تركيب الصمامات النهائيه التي يتم من خلالها السيطره علي اي تسرب نفطي او غازي ٠ كما بلغ المتوسط المالي لتكاليف اطفاء البئر الواحد حوالي (٥) مليون دولار وقد وصلت التكلفه في بعض الابار الي (٢) مليون دولار حبث ان التكلفه اختلفت من بئر لاخر ، كما قدر المعدل النهائي للتكاليف التقديريه اليوميه لعمليات الاطفاء والسيطره علي الابار النفطيه المشتعله بحوالي (١,٦٦٢,٠٠٠) دينار كويتي وذلك استنادا لاجمالي التكاليف التقديريه لكافه عمليات المكافحه والتي يمكن تلخيصها بما يلي :- ١ – تكاليف عقود الشركات المساهمه في عمليات الاطفاء بلغ (٧٥) مليون دينار كويتي تقريبا ٠

٢– تكاليف عقود الخدمات المسانده المباشره بلغت (١٢١) مليون دينار كويتي تقريبا ٠

٣– تكاليف عقود الخدمات غيره المباشره (٢٩٠) مليون دينار كويتي ،وبالتالي فإن مجموع التكاليف التقديريه لكافه عمليات الاطفاء والسيطره علي الابار بلغت (٤٨٦) مليون دينار كويتي تقريبا ٠

وقد بلغ إجمالي تكاليف اطفاء الحرائق بالاضافه الي الخسائر التي سببها تدفق البترول وهدره (١،٣) بليون دولار باستثناء الخسائر التي ترتبت عن توقف ايرادات الدوله من عمليات تصدير النفط ومشتقاته خلال فتره الاحتلال العراقي (٩)٠

هذه باختصار كارثه احراق ابار البترول الكويتيه وهي كارثه تجسد مدي الضرر الذي يمكن ان يلحقه الإنسان بأخيه الإنسان وبالارض التي يعيش عليها وبالبحر الذي يستمد منه كثيرا من خيراته ، والمأساه في هذه الكارثه ان مسببيها لم يستفيدوا شيئا من إشعالها الا إرضاء نزعات الشر الكامنه في نفوسهم ٠٠٠فهل لنا في ذلك من عبره ؟٠

هوامش الفصل الرابع

١- د .محسن احمد الخضيري – مرجع سابق – ص٦٢ -٦٣.
مجلة الهلال الأحمر – العدد١٣ -(يناير – فبراير١٩٩٨ م) – الكويت
٢- د . علي عبدالرزاق ابراهيم – الآثار الاجتماعية للكوارث – ص ٧ .
٣- د . سمير رجب وغريب عبدالحميد – نموذج مقترح لنظام الوقاية من كوارث البيئة الصناعية – ص ٣ – المؤتمر السنوي الأول – مرجع سابق .
٤- مجلة الثقافة العالمية – الكويت – العدد ٧٩ – نوفمبر ١٩٩٦ م .
٥- The Philippes In Crisis – Robert A Manning – Foreign Affairs – P.392 -410
Win ter 1984\85 Vol.63 No 2. Council of Foreign Relations – New Relations – New York 10021
٦- دانييل ارنولد – تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم – ص ٢٩ – ترجمة عبد الأمير شمس الدين – بيروت – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٢ م .
٧- يرجي الرجوع في هذا المجال الي الكتاب العربي الإنسان والبيئة صراع أو توفيق ؟ والذي شارك فيه عدة كتاب (كتاب العربي – رقم ٢٦ -يناير ١٩٩٠ م .
٨- د . رشيد الحمد ومحمد السنيري ومراجعة د . ابراهيم الرفاعي – الكوارث الطبيعية – سلسلة المكتبة العلمية (١٠) الجزء الثاني – ص ١٠٢ – ١٠٣ – الكويت – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ١٩٨٦ م .
د . علي محمد الدمخي – للتاريخ كلمة ص ١١٨ – ٢٢٨ – الكويت – فبراير ١٩٩٤ م .
٩- د . جعفر عباس حاجي – آثار الغزو العراقي علي القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت – ٢٩ – ١٥٨ – الزهراء للإعلام العربي – القاهرة ١٩٩٣ م .

مراجع الجزء الأول

(١) إسماعيل فهمي – التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط – مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الثانية .
(٢) السنوسي بلالة – منهج الإرهاب – دار الإنقاذ للنشر والإعلام – أمريكا – شيكاغو ١٩٩١ م .
(٣) د . احمد ابراهيم بخيت – الكوارث والإستعداد لمواجهتها والتخفيف من آثارها – المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات – جامعة عين شمس – القاهرة أكتوبر ١٩٦٦ م .

(٤) لواء أحمد ضياء الدين – إدارة الأزمنية الأمنية – المؤتمر السنوي الأول – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٦٦ م .

(٥) أمين هويدي – إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ – مجلة السياسة الدولية – العدد ١١٢ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام الفاهرة .

(٦) آلان بونيه – الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله – ترجمة د . علي صبري فرغلي – عالم المعرفه – العدد ١٧٢ – الكويت ابريل ١٩٩٣ – المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب .

(٧) د . جعفر عباس حاجي – آثار الغزو العراقي علي القطاعات الاقتصاديه لدولة الكويت – الزهراء للاعلام العربي – القاهره ١٩٩٣ م .

(٨) د . حسن نافعه – الامم النتحده في نصف قرن – عالم المعرفه – المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب – العدد ٢٠٢ – اكتوبر ١٩٩٥ م .

(٩) خالد قدري السيد – التخطيط لمواجهة الكوارث المؤتمر السنوي الاول – جامعة عين شمس – القاهره ١٩٩٦ م .

(١٠) دانييل ارنولد – تحليل الازمات الاقتصاديه للأمس واليوم – ترجمة عبد الأمير شمس الدين – بيروت – المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٢ م .

(١١) ديفيد جارنم – مستلزمات الردع – مفاتيح التحكم بسلوك الخصم – مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيه – دراسات استراتيجيه – العدد ٢ – الطابعه الاولي ١٩٩٥ م .

(١٢) د . رشيد الحمد ومحمد السنيري – ومراجعة د . ابراهيم الرفاعي – الكوارث الطبيعيه – سلسلة المكتبه العلميه (١٠) الجزئ الثاني – الكويت – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

(١٣) ستيفن . أي. امبروز – الإرتقاء الي العالميه – ترجمة ناديه محسن الحسيني – المكتبه الاكاديميه – القاهره ١٩٩٤ م .

(١٤) سمير احمد السيد – لويس كامل بشاري – الكوارث الطبيعيه وكيفية مواجهتها – المؤتمر السنوي الأول لأدراة الأزمات – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٩٦ م .

(١٥) د . سمير رجب وغريب عبد الحميد – نموذج مقترح لنظام الوقايه من كوارث البيئه الصناعيه – المؤتمر الثانوي الاول – جامعة عين شمس – القاهره ١٩٦٦ م .

(١٦) صالح محمد حسني الحملاوي – دور نظم المعلومات ونظم الخبره وتدعيم قرار الازمات في الصناعه المصرفيه – المؤتمر السنوي الاول لادارة الازمات – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٦٦ م .

(١٧) عادل السالوس – اسرائيل والقرار السياسي في السياسه الخارجيه – مجلة السياسه الدوليه – العدد (٥٧) – يوليو ١٩٧٩ – الاهرام – القاهره

(١٨) د . عباس رشدي العماري – ادارة الازمات في عالم متغير – مركز الاهرام للترجمه والنشر – القاهره ١٩٩٣ م .

(١٩) د . عبد الرحمن رشدي الهواري – ادارة الازمات الأمنيه من وجهة النظر العسكريه – اكاديمية ناصر العسكريه العليا – القاهرة ١٩٩٥ م .

(٢٠) عقيد طيار عبدالله حمد – مقترح تنظيم مركز ادارة الازمات لدول مجلس التعاون الخليجي – المؤتمر السنوي الاول لادارة الازمات – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٩٦ م .

(٢١) د . علي عبد الرازق ابراهيم الاثار الاجتماعيه للكوارث – المؤتمر السنوي الاول لادارة الازمات – جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٩٦ م .

(٢٢) د . علي محمد الدمخي – للتاريخ كلمه – الكويت – فبراير ١٩٩٤ م .

(٢٣) لواء د . عمر حسن عدس ولواء د . احمد ضياء الدين – ادارة الازمات الأمنيه – بحث مشترك – مطبعة كلية الشرطه – القاهره ٩٥ \ ١٠٠٦ م .

(٢٤) د . فاروق عمر العمر – صناعة القرار والراي العام – الطابعه الاولي – الكويت ١٩٦٦ م – ص ب ٢٥٠٣ – رمز ١١١٤٣٠٢٦ .

(٢٥) د . فاروق عمر العمر – محمد علي جناح سفير الوحده وقائد الانفصال – الكويت مطابع صوت الخليج – ١٩٧٧ م .

(٢٦) لواء ماهر جمال الدين – التخطيت لادارة الكوارث – المؤتمر السنوي الاول – جامعة عين شمس – القاهره – ١٩٩٦ م .

(٢٧) مجلة الثقافه العماليه – الكويت – العدد – (٧٩) نوفمبر ١٩٩٦ م .

(٢٨)مجلة الهلال الاحمر – العدد ١٣ – (يناير – فبراير ١٩٩٨ م) الكويت .

(٢٩) د ، محسن العبودي – نحو استراتيجيه علميه في مجال ادارة الازمات – دار النهضه العربيه – القاهره ١٩٩٣ م .

(٣٠) د . محسن حمد الخضيري – ادارة الازمات – سلسلة محاضرات الامارات – مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه ١٩٩٧ م .

(٣١)محمد رشاد الحملاوي – ادارة الازمات تجارب محليه وعالميه – مكتبه عين شمس ٤٤ شارع القصر العيني – القاهره – الطابعه الثانيه ١٩٩٥ م .

(٣٢) مذكرات وزارة الخارجية الأمريكيه – مجلة الوطن العربي – باريس العدد ١٠٦٨ – ١٩٩٧\٨\٢٢ م .

(٣٣) مذكرات الدراسه الاستراتيجيه – سرية انتاج الاسلحة النوويه – دولة الكويت – نوفمبر ١٩٩٧ م .

(٣٤) د . مصطفي علوي – التعريف بظاهرة الازمه الدوليه – مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – يناير ١٩٨٧ م .

(٣٥) الموسوعه السياسيه – جامعة الكويت ١٩٩٤ م .

(٣٦) كتاب العربي الإنسان والبيئه صراع او توافق ؟ والذي شارك فيه عدة كتاب (كتاب العربي – رقم ٢٧ – يناير ١٩٩٠ م) .